كريم المحروس

البحرين

الأصالة ومظاهر التغيير السياسي

المؤسسة العربية للنشر والتوزيع

الطبعة الأولى

١٤١٨هـ - ١٩٩٧م

حقوق الطبع محفوظة

مؤسسة الرافد
للنشر والتوزيع

348A HARROW ROAD
LONDON W9 2HR
UK
TEL: 0171 - 266 4342
FAX: 0171 - 289 4781

AL-BAHRAIN

by
Kareem Al-Mahroos

First Published in Great Britain in 1997
Copyright © Al-Rafid Distribution & Publishing
348a Harrow Road, Paddington
London W9 2HR

British Library Catalogue in publication Data
A catalogue record for this book is available from the British Library

Published by
AL-RAFID
DISTRIBUTING & PUBLISHING

ISBN 1-900766-17-0

All rights reserved. No part of this publication may be reproduced stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, electronic, mechanical, photocopying, recording or otherwise, without prior permission in writing of the publishers.

بسم الله الرحمن الرحيم

□ مدخـــل

مع مطلع عقد التسعينات توسعت دائرة الاهتمام الاسلامي والدولي بمجريات الاحداث في جزيرة البحرين . وتوجه هذا الاهتمام نحو الوقائع اليومية تارة لما شهدته من اعمال عنف متبادل بين الحكومة والقوى السياسية الشعبية الفاعلة في الجزيرة . واسهبت وسائل الاعلام العربية والاجنبية تارة اخرى في تقارير متضاربة حول طبيعة المعارضة البحرانية واهدافها وموقف عائلة آل خليفة الحاكمة وحكومتها وتقييمها لابعاد هذه الاهداف ومدى المفارقات بين هذه الابعاد والنظام السياسي السائد في البحرين منذ الاعلان عن قيام الدولة الحديثة كبديل عن نظام القبيلة الذي كان محط سخط عام منذ عام 1783م .

لكن واقع الحريات وهوية الممارسة الديمقراطية ومساحتها المسطرة في وثائق طرفي الصراع السياسي قد شهد جدلا محتدما واخفى وراءه الكثير من النيات التي لم يعلم كنهها الا العارفين بشعاب هذه الجزيرة وتاريخها السياسي .

وقد تبدو اعمال العنف التي شهدتها العاصمة البحرانية وعدد من المناطق المحيطة ظاهرة في اصرار الطرفين على حسم المعركة السياسية وتصعيدها الى طرف هاوية بحيث يفرض الواقع عندها امورا من بينها

القبول بالحوار وهو ما تسعى اليه بعض الاتجاهات الليبرالية ، او تبرز علامات ممهدة لمشروع تقويض سياسي لسلطات العائلة الحاكمة وحكومتها وهو الامر الذي تسعى اليه قطاعات شعبية بحرانية واسعة ، او يمهد الواقع لمبررات أعمال عنف متلاحقة مدعمة بقوى وجيوش واموال عربية ، وهذا ما تطمح اليه الحكومة البحرانية لحسم الصراع لصالحها .

حكومة البحرين من جهتها لازالت تدعي انها تمارس الديمقراطية بنسبة 100٪ على حد تصريحات ولي عهد البحرين الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة للصحافة المحلية والعربية . لكن هذه الديمقراطية على حد زعمه لاتنسجم مع طموحات الجهات المعارضة التي تؤكد دكتاتورية القبيلة الخليفية . من جهتها اشارت العائلة الحاكمة مرارا الى ان التجربة والمعطيات الثقافية والوضع الديمغرافي لجزيرة البحرين لاتتطابق مع المسار التاريخي وطبيعة دول الغرب حتى يمكن القول باعتماد ديمقراطية بحرانية كنظام بديل عن القبلية!! .

لكن هذه الرؤية الرسمية للدولة رسمت مخارج متعددة للآلية التي سيرت نظام البحرين . فالمسؤولون يضيفون الى تلك النسبة القصوى من الديمقراطية المدعاة اهمية للمجالس المفتوحة لكبار افراد العائلة الحاكمة التي يتصدرها امير البحرين الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة واخوه رئيس الوزارة الشيخ خليفة ، كما اشاروا ايضا الى ان نظام العائلة الواحدة وابوة الامير التي يصفها دستور البحرين الصادر في عام 1972م بانها ذات مصونة لاتمس ، هو النظام المميز للجزيرة بحيث يستطيع المواطن ان يلتقي الامير في مجلسه المفتوح ، وان يدلي بآرئه في المشكلات اليومية التي تعيشها البلاد !!

وبرغم كون هذا الامر لا ينسجم مع الحقيقة والواقع ، فقد كان محط خلاف في الجلسات الرسمية للمجلس الوطني الذي حل بمرسوم اميري في العام 1975م حيث اعتبر المجلس هذا اللون من الممارسات مخالفة لنظام الدولة الحديثة خصوصا اذا علمنا ان المجلس الوطني اعتبر مجلس تمثيلي وله حق تقنين آراء المواطنيين ومواقفهم .

وفي الوقت الذي يتجه فيه آل خليفة بهذا التقليد الجامد في تعاطيهم مع اتهامات المعارضة وبدعم من كافة جهات المؤسسة الامنية والامكانات الحكومية ، اعلنت المعارضة وقوفها في الضد من هذا التقليد الذي اعتبر خارجا على الحداثة المجتمعية ، ومستمد عوامل بقائه من نظام القبلية غيرالعادل الذي وقف حجر عثرة امام تكافؤ الفرص في ظل متغيرات ثقافية وعلمية متتابعة ومتسارعة . ودعت المعارضة منذ مدخل عقد السبعينات الى اهمية تطبيق نظام ديمقراطي شامل ملتزم بالقيم الاسلامية والمثل الانسانية .

وعلى اطراف الهوة السحيقة التي باعدت بين اتجاه الحكومة البحرانية واتجاه المعارضة وقف تاريخ البحرين الاسلامي السياسي والثقافي شامخا بمعطياته السمحة ، ورافعا لاضبارات تحمل مؤهلات الحل ، وداعيا الى تحكيم الخبرات الشعبية في اختيار طبيعة التنظيم المناسب والقنوات القادرة على صب كل الطاقات باتجاه المصلحة العامة . وهنا لابد من القول ان المجتمع البحراني مؤهل اكثر من اي وقت مضى لاختيار الحلول السليمة القائمة على مبادئ عادلة لانهاء الازمة وربما الحرب غير المعلنة رسميا التي ما برحت البحرين تدفع ثمنها ، اضافة الى منجزاتها الحضارية التي قدرت على تحقيقها منذ اسلام هذه الجزيرة عقب ثورة رسولنا الاكرم (ص) على رموز الكفر والشرك في الجزيرة العربية .

فمؤثرات عهد التشريع الاسلامي في البحرين رسمت هوية بحرانية قادرة على الاخذ بهذه الجزيرة الوادعة الى ساحل الامان والاستقرار الذي لم تشهده البحرين منذ احتلال آل خليفة للبحرين انطلاقا من السواحل القطرية ، وبطريقة مقاربة للدور التاريخي لهذا التشريع في نقل مجتمع البحرين من تيه الجاهلية الى احضان السلام .

وبرغم كون الاحداث السياسية التي عصفت بالبحرين اعقاب عهد التشريع حتى مطلع الخمسينات من هذا القرن قد تبنت من بين وسائلها برامج سياسية جادة او اتجاهات عقائدية ربما كان بعضها مخالفا للدين الاسلامي او منسجمة مع عدد من الموجات الفكرية والسياسية التي سادت العالم العربي والاسلامي ، الا ان الاستعداد الشعبي للتغيير باتجاه الافضل والامل في واقع سياسي عادل لم يكن يوما وليد تلك التيارات المناقضة للفكر والعادات والتقاليد الاسلامية التي تميز بها مجتمع البحرين على مر التاريخ ، وان الامتداد الفكري التاريخي لعهد التشريع كان الطرف الاكثر فاعلية على التوجية حيث قدر على ابداع نموذج لنظام اجتماعي وسياسي مميز حدد الهوية الحقيقية للمجتمع البحراني بشكله الراهن المعول عليه في اخراج البلاد من الازمة السياسية ، هذا اذا ما اتيحت الفرص للمجتمع البحراني في اختيار الحل الانجع .

واشارت بعض المصادر التاريخية الى ان الوعي السياسي الذي ساد جزيرة البحرين قد تمثل في تبني آراء ومواقف تاريخية خطيرة تجاه اوضاع الخلافة التي سادت البلاد الاسلامية بعد دولة الرسول الاعظم (ص) في الجزيرة العربية ، وكان هذا الوعي نابعا من الاثار العلمية التي تركها الرسول (ص) على عدد من ابناء جزيرة البحرين كانوا يستمعون الى وجوه الاراء التي تفوه بها (ص) اعقاب اعلان اسلام الجزيرة .

وبذلك شهدت جزيرة البحرين صياغة جديدة للحياة التشريعية التي تضمنت مناهج اجتماعية وسياسية واقتصادية مختلفة . ومن خلال التفاعل مع عهد التشريع الاسلامي برزت قيادة دينية للبلاد قدرت على تحريك الراي العام المحلي من خلال المدارس العلمية والمنتديات الحرة التي انتشرت في مختلف ارجاء الجزيرة . ولذلك قيل ان البحرين كانت تعج بالقضاة وفقهاء الشريعة . وتمخض عن ذلك نمط ادراي لحكومة منسجمة مع المعطيات الدينية والثقافية الجديدة .

وتزعم هذه الحكومة اربعة قضاة استمدوا سلطاتهم من مجلس للشورى مكون من 400 فقيه متبحر في الشريعة . وكان من ثمرة هذا اللون من النظام استقرار البحرين وازدهارها بحياة علمية وثقافية واجتماعية مميزة ، كان العقل والاجماع وتكافؤ الفرص والاستشارة وتقليب وجوه الاراء وفق منهاج الشريعة هي الحاكمة ، خصوصا حين تبرز معالم لمنافسات تتعلق بالسلطات وامكاناتها .

وتحدثنا بعض المؤلفات عن هذه الحقيقة التي كانت فيضا من معطيات التمدن القائم على نظام تشريعي لم تبلغه الا مدينة الرسول (ص) بعد فتح مكة . وذهب بعض المؤلفين الى اطلاق اسماء ونعوت جديدة لجزيرة البحرين تحمل في دلالتها مميزات هذه الجزيرة الوديعة .

وبرغم موجات الغزو العنيفة والمتتالية التي استنزفت قوى المجتمع البحراني بعد ذلك ، الا ان ثورات وانتفاضات تتابعت لاجل الخلاص حتى استرجعت المدارس الدينية وقيادتها بعضا من ادوارها السياسية خلال عهد (آل مذكور) . ولكن الموروث العلمي والاجتماعي في الوسط البحراني لم يتاثر سلبا بنتائج الاعتداءات الخارجية الوافدة من بلاد الجزيرة العربية.

وقد برزت مدينتان تزعمتا الادارة التشريعية للبلاد هما (البلاد القديم) و(جدحفص) وعرف من بين قادتها كل من الشيخ احمد آل ماجد الجدحفصي والشيخ علي البلادي . وتعمقت خلال هذه المراحل التاريخية مفاهيم شتى ، كان في طليعتها التوق الدائم للاستقلال وممارسة الحريات وفق قيم وتشريع الهي .

وترى مجتمع البحرين اليوم اكثر حماسة لتبني المطالبة بتحقيق نظام يضع في اولوياته تطبيق الشريعة الاسلامية واطلاق الحريات والسعي لتنمية شاملة على مختلف الصعد ليست في حقيقتها مطابقة للنظام الغربي الذي اعتبرته المعارضة البحراني خاويا من القيم والمبادئ الحقة .

ولم تكن الاندفاعة نحو تحقيق النظام العادل في البحرين تعكس الرغبة في مواكبة التطور الانساني فحسب ، بقدر ما كانت تعكس الحنين والانشداد الروحي والمعنوي لحياة حرة ومستقرة تصل البلاد ومجتمعها بالمسار التاريخي والاجتماعي الذي كرسه رسولنا الاكرم (ص) في البحرين من خلال ولاته وصحابته ، وعلى راسهم الامام علي (ع) ، فضلا عن الشوق الى نظام قائم على شورى الفقهاء الذي حكم البحرين قبل مجيء آل خليفة اليها .

□ استقلال المؤسسة الدينية

ولعل من الدلائل البارزة في الطبيعة المجتمعية للبحرين ذات العمق التاريخي الاصيل والقادر على اختيار وتبني الحلول المناسبة للازمات السياسية التي تعصف بالبحرين وتفادي اثأرها السلبية ، هي الانسجام التام بين اتجاهاته الفكرية وطوائفه الدينية الذي لم يعرف له مثيل في دول الجوار ، حتى قيل باستحالة نجاح النظام في ادخال الصراع الطائفي كبعد من ابعاد

المعركة السياسية بالرغم من مراهنات بعض الاتجاهات الفكرية والسياسية الوافدة خلال الفترة الواقعة بين عام 1952م وعام 1970م على تفكيك المجتمع البحراني بغرض اعادة صياغته وفق افكار احادية قائمة على تذليل الطبقية واقامة حكومة الحزب الواحد .

وقد سجلت بعض ادبيات هذه الاتجاهات الوافدة احداثا تتصل بمسمى الطائفية وذلك خلال الخمسينات من هذا القرن ، الا ان استقراء تلك الفترة افاد بعدم وجود صلة لهذه الاحداث بمسمى الطائفية .

وقد لعبت الطائفة الشيعية – التي تشكل الغالبية السكانية – الدور البارز في تحقيق الانسجام المجتمعي لاعتبارات مهمة كان ابرزها استقلال هذه الطائفة عن المؤسسة الرسمية الضيقة ، وتأكيدها على الهوية الدينية التي اعتبرتها امتدادا للجهود التي لعبتها الحوزة الدينية منذ تأسيسها بعد عهد التشريع الاسلامي على طريق الوحدة المجتمعية . ولذلك تجد هذه الطائفة احرص على مواجهة مشروعات الدولة التي يراد لها تقنيين مؤسساتها الدينية نفسها .

فالقادة القضاة الشيعة على سبيل المثال لم يكونوا موظفين رسميين او خاضعين لتنظيم رسمي هرمي متسلسل ، بل لهم مكانة يحتلونها في المجتمع بحكم اختصاصهم في الشؤون الدينية . وصحيح ان المجتمع البحراني كان يصنفهم في درجات متفاوتة من حيث النفوذ والتأثير سواء على صعيد اهتماماتهم الاجتماعية او السياسية ، لكن هذه التصنيفات لم تخضع يوما لتنظيم بيروقراطي ، وكانت الحداثة المقيدة بمعطيات التراث الاسلامي وتصدي بعض هؤلاء القضاة وعلماء الشريعة للمتطلبات المعيشية للمواطنين سنة وشيعة فرضت عليهم وظائف عملية تستلزم نوعا من التنظيم المبسط الذي كان بديلا في الكثير من الاحايين عن المؤسسات الرسمية للدولة .

ومع اعتبار الحكومة لهذا اللون من الاستقلال للمؤسسة الدينية الشيعية طعنا في هيبة سلطاتها ، كما اظهر ذلك مشروع الحكومة بانشاء المجلس الاعلى للشؤون الاسلامية ، الا ان هذه المؤسسة شاركت بشكل فاعل في النظام الديمقراطي الذي اقيم عند اوائل عام 1972م حتى عام 1975م ، ليس بقصد اعطاء الشرعية لهذا اللون من الديمقراطية او القبول بنصوص دستور 1972م التي خالفت بعض الاحكام الشرعية الاسلامية ، وانما على سبيل تحقيق العديد من الانجازات التي تتطلب التصدي لها كحالة راهنة ، كان من بينها وضع حد للتدخل الاجنبي عبر مقارعة اتجاهاته السياسية التي وفدت الى البحرين بمسميات مناقضة للاتجاه الديني المحرك للمجتمع ، ووضع منهج سليم لتجيير العمل الديمقراطي نحو بناء سلطة خالية من امراض القبلية التي وفدت الى البحرين ، وقضية المعتقلين السياسين المحتجزين بدون محاكمة ، قضية الاختلاط في المدارس ، قضية شركات الخمور وآثارها الاجتماعية ، قضية تأميم شركة النفط وشركة الاتصالات ، ومسألة تسييل الغاز ، ومشكلة الاسكان وغلاء المعيشة ، وقضية البنوك الاجنبية ، وزيادة رواتب الموظفين والتامين والضمان الاجتماعي ، وحرية الصحافة والمشكلات العمالية والتنمية ، وايجاد بدائل عن الثروة النفطية وغيرها من القضايا الاقتصادية والسياسية والاجتماعية .

كل هذه المعطيات الشعبية التي نجمت عن عهد التشريع الاسلامي وآثاره التي امتدت حتى وقتنا الحاضر ، مؤهلة لاخراج الجزيرة من ازمتها السياسية ، وان دخول اي عامل خارجي داعما للموقف الرسمي للعائلة الحاكمة وحكومتها او مجيرا لبعض قوى المعارضة سيخل بالوضع الداخلي ، وقد يجر البلاد الى كوارث تنتهي بسحق الموروث التاريخي ومعطياته ، وسيجعل من ازمة البيت الواحد حرب المنطقة بأجمعها .

ومن هنا فليس هناك خيار سوى المزيد من الحوار والمزيد من مشورة العقول في الوسط المجتمعي المعارض ، وتفهم اطراف الحركة السياسية والاسلامية لمتطلبات المرحلة المستقبلية وضرورة تبني برنامج عمل منسجم مع الموروث الفكري والتاريخي القائم على قيم ومبادئ ديننا الحنيف .

وعلى هذا الطريق جاءت هذه الصفحات لتساهم في ابراز وقائع احداث البحرين وحقائقها وآفاق مستقبلها ...

الفصل الاول

- لمحة جغرافية وتاريخية .
- الاصالة والتحولات السياسية .
- منشا الاعتدال السياسي .
- ظروف نشوء المجلس الوطني .
- التجربة الديمقراطية والشورى

□ لمحة جغرافية وتاريخية :

تقع جزر البحرين في منتصف الخليج العربي على خط عرض 26 ، وعلى بعد 20 ميلا من المنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية . وعلى نحو 30 ميلا غربي شبه جزيرة قطر, و 270 ميلا الى الشمال الغربي من دولة الامارات العربية المتحدة , ومثل هذه المسافة من الكويت . وهي عبارة عن مجموعة جزر ، تشكل ارخبيلا مكونا من 35 جزيرة تبلغ مساحتها الاجمالية 661 كيلومترا مربعا.

جزيرة البحرين هي أكبر الجزر . ومساحتها 562 كيلو مترا مربعا , وتمتد من الشمال إلى الجنوب مسافة 48 كيلومترا , في حين يتراوح عرضها ما بين 13 و 16 كيلو مترا مربعا , وتضم مدينة المنامة وهي العاصمة ,وتقع في الطرف الشمالي الشرقي , ويربطها جسر بحري مع جزيرة المحرق بطول 4 ,3 كيلومترا .

□ التركيب الديمغرافي

عُرفت البحرين بأنها ملتقى أعراق وأجناس مختلفة خلال المراحل التاريخية المختلفة التي مرت بها البلاد , ويعود السبب في ذلك الى طبيعة

مواقفها السياسية وموقعها الإستراتيجي وثرائها الزراعي والتجاري ، فضلا عن استقرارها النسبي قبل سيطرة الأطماع الأجنبية.

وافادت إحصاءات وزارة الإحصاء البحرانية لعام 1990م إلى أن تعداد سكان البحرين وصل الى 503.022 ألف نسمة يؤلف البحرانيون منهم تعدادا قدره 165,336 نسمة ، بينما يؤلف غير البحرانيين تعدادا قدره 857,166نسمة .

– وينقسم سكان البحرين الى شيعة وسنة , وليست هناك احصاءات رسمية تحدد الغالبية المذهبية , وتمتنع الجهات الرسمية من اجراء هذه الإحصاءات لأسباب يُعتقد بأنها سياسية , إلا أن الشيعة يشكلون الغالبية السكانية العظمى . وتذكر التقارير الدولية أن الشيعة يشكلون ثلثي التعداد السكاني ، بينما تفيد مصادر غير رسمية إلى أن نسبة الشيعة لاتقل عن 80 ٪ رغم أن المجتمعين الشيعي (الأقدم) والسني (الوافد) لم يكونا متكافئين من حيث العدد , إلا أن العائلة الحاكمة فرضت التسنن مذهبا رسميا للدولة واستغلت بعض التناقضات الفكرية بينهما لإثارة الفتن الطائفية كمبرر سياسي لفرض سيطرتها على جزيرة البحرين.

وقد عانى الشيعة ظلم الطائفية البغيضة , وكان أشدها تلك الاحداث التي جرت في ديسمبر 1953 م تحت إشراف أحد أقطاب العائلة الحاكمة ويدعى الشيخ دعيج بن حمد آل خليفة نائب قائد الشرطة آنذاك , وتنفيذ فرقة كبيرة من رجال المخابرات .

وتعتبر الطائفة الشيعية الاتجاه الاكثر معارضة للنظام السياسي في البحرين باعتبارها اصلا تاريخيا اعطى الكثير في سبيل ايصال الجزيرة بماضيها وتاريخها الذي فصل عن الحركة المجتمعية الواحدة بعد احتلال آل خليفة للبحرين .

□ الاصالة والتحولات السياسية

لم تكن البحرين في التاريخ صحراء قاحلة تجوبها العواصف الرملية ، ولم يكن اهلها بدو رحل يتنقلون من منطقة او واحة الى اخرى ، كما لم تكن ارضها جدباء متصدعة بفعل الجفاف . بل كانت جزيرة خضراء كثيرة العيون والانهار حتى كانت محط اطماع وصراع . فقد سكنتها قبائل يزد واياد . ثم استقلت بها عبد القيس التي شكلت غالبية قبيلة ربيعة ، ومنها ايضا بكر بن وائل .

استقرت هذه القبيلة في جزيرة البحرين ، وتطورت من مجتمع القبيلة البدائي الى مجتمع متحضر سعى لتبني عقيدة موحدة ربما تمثلت في المسيحية التي وفدت من فلسطين على ايدي عدد من القساوسة الذين استوطنوا الجزيرة العربية انتظارا للنبي الموعود في كتبهم .

كان اهل البحرين على موعد مع عهد جديد بعدما اطل فجر القرن الاول الهجري بنور الاسلام ، فقد توجه عمرو بن عبد القيس الى النبي (ص) في مكة المكرمة موفدا من قبل الزعيم البحراني المنذر بن عائذ الذي اشتهر بلقب (الاشج) ، وذلك للاطلاع عن كثب على الدين الجديد والتحقق من علاماته التي وردت في الكتب السماوية . ولكن الاشج لم يكن ليطمئن على الانعطافة الجديدة لشعب الجزيرة حتى وقف بنفسه على حكومة النبي (ص) في المدينة المنورة في السنة السابعة للهجرة ، فترأس وفدا مكونا من عشرين نفرا شقوا امواج البحر وساروا اياما في صحارى الجزيرة العربية حتى التمسوا لقاء برسول الله (ص) الذي استقبلهم بوحي النبوة قائلا :

((مرحبا بوفد قوم لا خزايا ولا نادمين)).

فقال الاشج : جئنا سلما غير حرب ومطيعين غير عاصين ، فاكتب لنا كتابا يكون في ايدينا .

فسألهم الرسول (ص) : ((تبايعوني على انفسكم وقومكم ؟))

فقالوا : نعم .. يا رسول الله ، انك لن تزايل الرجل عن شيء اشد عليه من دينه ، نبايعك على انفسنا وترسل معنا من يدعوهم .. فمن اتبع الاسلام كان منا ومن ابى قتلناه .

ثم امر النبي (ص) الانصار باكرامهم وحسن وفادتهم ، وانزلهم دار رملة بنت الحارث .

وبعد عشرة ايام من مرافقتهم للرسول (ص) والاطلاع على احكام الدين وتعاليمه، قفلوا راجعين الى الجزيرة التي اطلق عليهما في احيان كثيرة (الجزيرة الخضراء)، وذلك لخضرتها واشجارها ونخيلها وعيونها وانهارها .

وقيل ان الرسول (ص) كان على علم بطبيعة اهلها وارضها ، وقد جعلها احد خياراته للهجرة من مكة المكرمة ، لولا بعدها عن مكة والمياه الفاصلة بينها واراضي الجزيرة العربية .

السنة الثامنة للهجرة كانت بداية لتحولات خطيرة رسمت المسار الامثل للمجتمع البحراني باتجاه العقيدة الموحدة والموقف السياسي السليم الذي نبأ به الرسول الاكرم (ص) خلال مراحل حياته . فقد اوفد عبد القيس الشريف الجارود بن المعلى العبدي - الذي عرف عنه بغضه لعبادة الاصنام والاوثان على عهد الجاهلية - على راس اربعين نفرا كان من بينهم الحكيم بن جبلة العبدي الذي عاد مع الوفد الى البحرين بعد ذلك وهو حاملا معه مبدأ الولاية الثابتة لامير المؤمنين علي واهل بيته (ع) . وخلف الوفد وراءه الجارود العبدي في المدينة ليحيط احاطة تفصيلية بالايات القرانية وسنة

الرسول (ص) والمسار التاريخي الذي انتهجه النبي (ص) وصحابته من الانصار والمهاجرين في المدينة ، ثم يعود الى الجزيرة واهلها مثقلا بفيض علم النبوة والامامة .

منذ ذلك العهد عرفت البحرين بالاستقرار الديني والاجتماعي والسياسي ، و بدات خلايا علم الشريعة تنمو وتتوسع انطلاقا من المساجد التي عم بنيانها مناطق مختلفة من جزيرة البحرين والمناطق القريبة من سواحل الجزيرة العربية كالقطيف والاحساء . ولم يكن هذا العلم ليخلوا من فضائل آل البيت (ع) والدور العظيم الذي سلكه الامام علي (ع) بعطاءات الرسول (ص) الذي احسن اعداده لايام المحن والبلايا وما نبأ القرآن الكريم من انقلاب بعد عهد الرسول الكريم .

واحسن الشهيد نور الدين في كتابه الموسوم بـ (مجالس المؤمنين) بقوله ان ولاية اهل البحرين لأمير المؤمنين علي (ع) هي لطف الهي ، اذ قال :

((ان تشيع اهل البحرين وقصباتها مثل القطيف والحسا من قديم الايام الى هذه الايام ظاهر شائع .. ومنشأ ذلك شمول اللطف الالهي لاهل تلك الديار .. وعلل بأن أبان بن سعيد كان عاملا عليها مدة في مبدأ الاسلام وهو من الموالين لامير المؤمنين (ع) .. وصار عاملا عليها عمر بن ابي سلمة ـ وامه ام سلمة ام المؤمنين رضي الله عنها ـ وهو ايضا من محبي امير المؤمنين علي (ع) .. فغرسا فيها التشيع .))

بعد وفاة الرسول (ص) لم تعرف الجزيرة استقرارا بحكم المتغيرات السياسية التي عصفت بالجزيرة العربية فضلا عن ثبات اهل البحرين على مبدأ الولاية للامام علي (ع) ودفاعهم دونها . فغابت النعوت الايجابية التي تحمل حقيقة اهل البحرين وشدة اهتمامهم بالعلم والشريعة وبالتفقه في الدين

، واطلقت عليها نعوت اخرى سلبية جاءت من وحى الموقف المعادي لاهل البيت (ع) . ومن بين تلك النعوت السلبية (جزيرة الردة) و (المدينة المتمردة) . لكن هذه النعوت تحمل في نفسها دلالة على شدة بأس اهل البحرين واصرارهم على التزام الشريعة وفق سيرة الرسول (ص) وابن عمه الامام علي (ع) ، كما تدل على ضعف اعداء تلك الجزيرة وعدم تمكنهم من فرض سيطرتهم عليها او تقويض ولاءاتها الثابتة .

في عهد الخليفة الثاني عمر بن الخطاب ، ادى عدم استقرار الجزيرة الى هجرة اعداد كبيرة من اهل البحرين الى العراق واستوطنوا المدن الحديثة كالبصرة والكوفة . وارجع عدد من الباحثين تزايد شيعة اهل البيت في هاتين المدينتين الى دور البحرانيين الذين ظهر وجودهم بشكل جلي في اواخر عهد الخليفة عثمان بن عفان .

الاتجاه الاموي بشقيه السفياني والمرواني والاتجاه العباسي كانوا يرون في البحرين قلعة حصينة من قلاع امير المؤمنين علي (ع) واهل بيته ، لذلك كانت هدفا لهجماتهم المتعددة التي دمروا خلالها الجزيرة وقتلوا الوفا منها ، ولكن الموروث العلمي بقي ببقاء اهلها على ولائهم وتمسكهم باهل البيت (ع) وعطاءاتهم التشريعية .

وخلال فترتي خلافة الامامين علي (ع) والحسن (ع) استرجعت جزر البحرين استقرارها السياسي والاجتماعي، وتوسعت دور العلم وانتقل كثير منها خارج المساجد الى المناطق النائية ، حتى برز الكثير من العلماء والزعماء الكبار ، عرف من بينهم ، رشيد الهجري ، وصعصعة بن صوحان العبدي ، وزيد بن صوحان العبدي وابنه سيجان العبدي ، والاصبغ بن نباتة ، واعين بن ضبيعة ، والاعور بن بنان التميمي ، وجارية بن قدامة .

وترك العديد من ابناء البحرين جزيرتهم متجهين لمشاركة الامام (ع) نهجه في تثبيت الاسلام الجذري والدفاع عنه امام مخلفات الاتجاه السياسي السفياني واتباعه . فالجارود العبدي مارس قدراته الخطابية وعلمه في الشريعة ، وتقدم بالنصح للمخالفين لعلي (ع) بالعودة وتجاوز الاثار السلبية التي خلفها عدم الاستقرار السياسي في الجزيرة العربية عقب وفاة النبي (ص) ، بينما استشهد اكثر من خمسمائة مقاتل بحراني في المعارك التي خاضها الامام علي (ع) ، اكثرهم من بني عبد القيس . فالحكيم بن جبلة العبدي استشهد في معركة الجمل . وشارك الشهيد صعصعة بن صوحان العبدي الامام علي(ع) المعركة نفسها . فقد ارسله الامام (ع) للبصرة لمفاوضة عائشة وطلحة والزبير قبل بدء المعركة ، وقاتل قتال الابطال اثناء اشتداد اوارها .

وبقي الشهيد صعصعة مرافقا للامام (ع) حتى مقتله على يد ابن ملجم المرادي . ولما انتهى الامام الحسن (ع) واصحابه من دفن الامام (ع) ، وضع الشهيد صعصعة احدى يديه على قلبه واخذ بالاخرى بعض تراب القبر وضرب به راسه ثم قال : (.. هنيئا لك يا ابا الحسن ، لقد طاب مولدك ، وقوي صبرك ، وعظم جهادك ، وظفرت برايك ، وربحت تجارتك .. فاسأل الله ان يمن علينا باقتفائنا اثرك ، والعمل بسيرتك ، والموالاة لاوليائك ، والمعاداة لاعدائك ، وان يحشرنا في زمرة اوليائك ، فقد نلت ما لم ينله احد ، وادركت ما لم يدركه احد .. وقمت بدين الله حق القيام حتى اقمت السنن، وابرت الفتن ، واستقام الاسلام وانتظم الايمان .. وان يومك هذا مفتاح كل شر ، ومغلاق كل خير ، ولو ان الناس قبلوا منك لاكلوا من فوقهم ومن تحت ارجلهم ، ولكن آثروا الدنيا على الاخرة) . ثم بكاه بكاءا شديدا وانشد في حضرت الامامين الحسن والحسن (ع) ابياتا رثى فيها امير

المؤمنين (ع) ذكرها ابن ابي الحديد :

الا ، من لي بانسك يا اخيا ومن لـي ان ابتك ما لديا ؟
طوتك خطوب دهر قد تولى لذاك خطوبـــه نشرا وطيا
فلو نشرت قواك لي المنايا شكوت اليك ما صنعت اليا
بكيتك يا علي بدر عيني فلم يغـــن البكاء عليك شيا
كفى حزنا بدفنك ثم اني نفضت تراب قبرك من يديا
وكانت في حياتك لي عظات وانت اليـوم اوعظ منك حيا
فيا اسفي عليك وطول شوقي الا لو ان ذلـــك رد شيا

وبرغم الحصار الذي فرضه الامويون على اهل البحرين لمنعهم من الالتحاق بحركة الامام الحسين (ع) في الكوفة بعد رسالة مسلم بن عقيل له ، استطاع الشهيد صعصعة بن صوحان العبدي على راس عدد من مقاتلي البحرين اختراق جيوش وعيون بني امية وانظموا بعد مقتل الامام الحسين (ع) في كربلاء الى جيش المختار الثقفي في الكوفة ، وقاتلوا معه في معركة الجافليق حتى استشهدوا .

واما الشهيد رشيد الهجري ، فقد تلقى من علوم الامام علي (ع) الكثير حتى سماه الامام (ع) بـ (رشيد البلايا) لما عرف عنه من علم بحوادث الرزايا والبلايا الى قيام الساعة .

ونقل عن السيد الخونساري حول الشهيد الهجري . وذلك في موسوعته (روضات الجنات) :

(اهل البحرين قديموا التشيع .. متصلبون في امر الدين ، وقد خرج من البحرين من علمائنا جم غفير ، ورشيد الهجري الذي هو في درجة ميثم التمار ، ومن جملة حاملي اسرار امير المؤمنين) .

وروي عن ابن حيان البجلي عن (قنوا) بنت الشهيد رشيد الهجري ، انها قالت :

سمعت من ابي يقول : ان امير المؤمنين (ع) سأله : يا رشيد كيف صبرك اذا ارسل عليك دعي بني امية ، فقطع يدك ورجليك ولسانك ؟

فقال : يا امير المؤمنين آخر ذلك الى الجنة .

فقال الامام (ع) : يا رشيد انت معي في الدنيا والاخرة .

قالت قنوا : فوالله ما ذهبت الايام حتى ارسل اليه عبيد الله بن زياد الدعي ، فدعاه الى البراءة من امير المؤمنين (ع) . فابى ان يتبرأ منه .

فقال له الدعي : فبأي ميتة قال لك تموت ؟

فقال الهجري : اخبرني خليلي انك تدعوني الى البراءة فلا اتبرأ منه ، فتقطع يدي ورجلي ولساني .

فقال : والله لاكذبن قوله .

قالت قنوا : فقدموه فقطعت يديه ورجليه وترك لسانه ، فحملتُ اطراف يديه ورجليه . فقلت : يا ابت هل تجد ألما اصابك ؟

فقال : لا يا بنية الا كالزحام بين الناس . فلما احتملناه واخرجناه من القصر.. اجتمع الناس حوله .. فقال رشيد : ايتوني بصحيفة ودواة اكتب لكم ما يكون الى يوم الساعة .

فارسل اليه الحجام حتى قطع لسانه ، فمات في ليلته)) .

بعد استشهاد الامام علي (ع) بقيت البحرين على ولائها لاهل البيت (ع)، فبايعت الامام الحسن (ع) الذي عين زيد بن صوحان العبدي واليا على البحرين الكبرى التي شملت القطيف والاحساء ايضا . واستقل زيد بن صوحان بالبحرين بعد صلح الامام الحسن (ع) . لكن معاوية بن ابي سفيان خرق اتفاقه مع الامام الحسن (ع) الذي نص في بعض فقراته بعدم تعرض

معاوية للموالين لاهل البيت (ع) . فحاولت الدولة السفيانية مرارا السيطرة على البحرين بعد رفض اهل البحرين بقيادة زيد العبدي الخضوع للادارة السياسية لسلطات معاوية ودولته لكونهم يرون في معاوية طرفا غير شرعي في سلطاته ، ولكن السفيانيين فشلوا في مبتغاهم حتى تحولت البحرين معقلا للمعارضة ضد دولة بني امية ، وتوافدت الاتجاهات السياسية المعارضة والمختلفة من اقطار البلاد الاسلامية الى جزيرة البحرين الحصينة التي تحولت سواحلها الى قلاع وحصون شاهقة.

جاء المروانيون الامويون بعد مؤتمر الجابية ، وتولي عبد الملك بن مروان الخلافة حيث اعد جيشا جرارا لاستعادة البحرين . ودخل معركة شرسة ضد اهلها في عام (71 هـ) حيث اباد المئات من اهلها ودمر العشرات من حصونها وقلاعها الساحلية ثم توغلت جيوشه الى قرى وسط الجزيرة وشمالها واتت على المساجد ودور العلم ودمرتها واحرقت الكثير من الكتب والمؤلفات في فضائل اهل البيت (ع) ودورهم التشريعي . وقد تقدم زيد بن صوحان معركة الدفاع عن البحرين وقاتل حتى استشهد مع الكثير من علماء البحرين وفقهائها .

توقفت دور العلم والمساجد من ممارسة ادوارها في الريادة العلمية خلال فترة السيطرة المروانية ، ولكن توسعت انشطتها الاجتماعية العلنية في تضميد جراحات الحرب والتغلب على اثارها المأساوية . لكن النهضة العلمية التي بدأها الامامان الباقر والصادق (ع) القت بظلالها على جزيرة البحرين في وقت كان النشاط العلمي والتشريعي قد شرعا في ادوارهما بشكل محدودة يغلبه الحذر والتقية حتى استطاع مسعود بن ابي زينب العبدي وعلي بن محمد طرد كل من الامويين والعباسين على فترات متباعدة . واسترد النشاط العلمي عافيته وبلغ ذروته خلال القرن السادس الهجري .

وقد برز العديد من فقهاء هذه الفترة ، عرف خلالها ، الشيخ نصير البحراني الذي روى عن الصحابي جابر بن عبد الله الانصاري ، وابنه نصر البحراني الذي ذكره الشيخ المفيد في كتابه (الامالي) . والشيخ عبد الله بن ذهبة ، والشيخ علام البحراني صاحب كتاب (الامامة) و (المعجزات) ، والفقيه ابن الشريف اكمل البحراني الذي روى عن المرتضى ، واللغوي المتكلم الكبير ناصر الدين راشد بن اسحاق البحراني وقوام الدين محمد البحراني اللذان يرويان عن السيد فضل الله الراوندي . والشيخ المحقق الكبير كمال الدين بن سعادة البحراني صاحب رسالة (العلم) التي شرحها نصير الدين الطوسي واثنى عليها كل من المحدث عبد الله السماهيجي والشيخ يوسف البحراني صاحب (لؤلؤة البحرين) والسيد الخونساري في موسوعته (روضات الجنات) . والحكيم الشيخ كمال الدين ميثم البحراني صاحب (القواعد في علم الكلام) .

ويبدو ان اهل البحرين اعتزلوا لفترة طويلة الاهتمام بشؤون الادارة السياسية اعقاب المعارك الطاحنة مع الامويين والاحتلال المرواني لهم فضلا عن اطماع العباسيين في جزيرتهم . ولكنهم تبنوا الحفاظ على الشريعة والتفرغ للعلم والتاليف تعويضا عن خسائر الماضي بعيدا عن اضواء صراعات الحكم والخلافة وما شملته من استقطابات وشد وجذب . فخلال الفترة الواقعة بين استشهاد الامام الكاظم (ع) حتى عهد متأخر شهدت البحرين عهدا علميا واسعا تميز بتزاحم الفقهاء والعلماء وكثرتهم في هذه الجزيرة الصغيرة حتى باتت البحرين حوزة علمية متكاملة ، واضحى العامة من الناس علماء وفقهاء . فلم ينحصر العلم عند جهة علمية منفردة او تكتل معزول بين جدران المدارس العلمية .

وبرزت مناطق خلال هذه الفترة تميزت بالعلم الغزير ، من بينها ، منطقة (المنامة) ، جدحفص ، سترة ، بوري ، مقابة ، الدراز ، بلاد القديم ، توبلي ، دمستان ، سماهيج ، الماحوز ، كرزكان ، الشاخورة ، الغريفة ، القدم ، النعيم ، المصلة . المقشاع ، بني جمرة ، المعامير وجزيرة النبيه صالح التي نمت فيها مدرسة الشيخ داود الجزيري ثم دمر بموجات الغزو الخليفي القبلي مبناها على رؤوس سبعين من خيرة علمائها .

ويصف العلامة الشيخ علي البلادي الحركة العلمية وكثرة العلماء واثر النوائب التي عمت البحرين عقب موجات الغزو.وذلك في كتابه الموسوم - (انوار البدريين) نقلا عن الشيخ علي بن محمد :-

قد اتفق ان فاتحة اقيمت لبعض اشخاص البحرين في مسجدها المسمى بالمشهد ذي المنارتين (مسجد الخميس)، فاتفق حضور ثلاثمائة او يزيدون من العلماء الافاضل في وقت من الاوقات . فانظر رحمك الله الى هؤلاء الاشراف ، والمجمع الجامع لمحاسن التقوى والانصاف ، الذي جمع هذا الجم الغفير والجمع الكثير في وقت اتفاقي ، فما ظنك بمن لم يجمعهم ذلك المجمع ، ولم يحضر ذلك الموضع من اهل القرى البعيدة او القريبة الذين لم يسمعوا ولم يحضروا ، فانا لله وانا اليه راجعون ، فاين تلك العلماء ومصنفاتهم؟ واين مدارسهم وتلاميذهم ؟ واين كتبهم ومؤلفاتهم ؟ واين تلك العلوم والطلال والرسوم ؟

ربما كان توسع المراكز ودور العلم الشيعية وتوالي نوائب الاحتلال احد مسببات هجرة الكثير من علمائها الى العديد من دول آسيا وافريقيا ، من بينها دول الساحل الشرقي الافريقي والهند وايران لاداء مسؤلياتهم الدينية في نشر وخدمة فكر اهل البيت (ع) . وقد استغلت المراكز العلمية تبني الصفويين مذهب اهل البيت (ع) في ايران في ارسال اعداد كبيرة من

العلماء لتغطية الكثير من مناطقها السواحلية ونشر فكر اهل البيت فيها . وقد عرفت الكثير من المزارت لقبورهم في مناطق متعددة من ايران و عرف من بين العلماء المهاجرين ، الشيخ على بن جعفر القدمي ، والشيخ احمد بن صالح الدرازي ، والشيخ عبد الله بن علي البلادي ، والسيد عبد الله ابن السيد علوي البلادي والسيد ماجد بن هاشم البحراني ، والعلامة ابي البحر الخطي ، والشيخ حسن العصفور ، والشيخ محمد علي العصفور . والشيخ عبد الله بن نور الدين البحراني تلميذ العلامة المجلسي ومساعده في تجميع وتدوين كتاب (بحار الانوار) . وله كتاب (العوالم جامع العلوم والمعارف والاحوال من الايات والاخبار والاقوال) الذي اكتشف حديثا بين الانقاض. وهو مصنف عظيم يفوق مجلدات (بحار الانوار) وفي مائة مجلد في طباعته القديمة ، وستمائة مجلد في الطباعة الحديثة .

هذه بعض ادوار شعب البحرين الاصيل خلال فترات الاستقرار وعدمه ، حيث تميزت بعطاء علمي وجهادي دائم ، وتحد للرزايا والمصائب والنكبات التي حلت بالجزيرة نتيجة المتغيرات السياسية . وهناك الكثير من العطاءات الفكرية والثقافية ، والكثير من رجال العلم والجهاد ، لكن موجات الاحتلال واطماع الطامعين قد افنت هذه المعطيات ، ودمر تراث هذا البلد العريق في علمه وولائه لاهل البيت (ع) . كما تدل هذه الادوار على اصالة مجتمع البحرين وتطوره الفكري وانتمائه للمسيرة الاسلامية ، خلافا لما اشيع في العصر الحديث عبر اعلام الدولة من كون البحرين شعبا بدائيا او متخلفا لم ينل قسطا من العلم والثقافة والفكر الحضاري الا عقب فرض آل خليفة سيطرتهم على الجزيرة في العام 1783م .

ومن منطلق الفكر الخليفي الوافد والجامد وضعت امكانات الدولة لتغيير الهوية والاصالة الاسلامية في البحرين ، وجاء مفهوم الدولة الحديثة

ليقيم لونا سياسيا متخلفا مناقضا للاصالة والحداثة معا ، وربما برزت بعض مظاهر الحداثة فيما يتعلق ببروتكولات المؤسسة الادارية للحكومة وبما يخص العلاقات الخارجية ، لكن ذلك لم يمس شيئا من الحقوق العامة ، بل بقيت القبلية واعراف البداوة هى الفاصل في الغالبية العظمى في سلوك الدولة الشاذ في العلاقة مع اصالة المحيط الشعبي .

□ منشأ الاعتدال السياسي

لكن تساؤلا طرح خلال العديد من احداث البحرين حول المتناقض السياسي الذي حكم التصرف المعارض ، فهل هناك قبول شعبي بتجاوز تلك الاصالة الاسلامية التي بلورت مجتمع البحرين على اسس من تعاليم الشريعة الغراء ، والقبول بوافد فكري شكل تاثيرا بالغا في النظرية السياسية المعارضة التي لمحت مرارا بالقبول بواقع الامر وتكريس وسائل سياسية حادثة تحمل بين طياتها رضوخا للنظام السياسي القائم على غير ما تطمح اليه النظرية السياسية الاسلامية الجذرية التي تبتغي ايصال حاضر ومستقبل مجتمع البحرين بتاريخه الاسلامي المجيد عن طريق اقامة تغيير شامل وتحكيم الشريعة الاسلامية الغراء ؟

الاجابة ربما تكون شافية في عرض عاجل لهذه المعضلة وامتداداتها التاريخية . فبرغم المشكلات السياسية والاجتماعية الجمة التي عانى منها المسلمون اعقاب وفاة الرسول (ص) ، الا ان الحضارة الاسلامية تجاوزت هذه المشكلات واستطاعت ان تصنع تراثا انسانيا عالميا عظيما امتد حتى اواخر القرن الحادي عشر . وربما كان العامل السياسي المتمثل في الموقف السلبي او الايجابي من شرعية الانظمة السياسية الحاكمة انذاك قد تسبب في نوع من الارباك الاجتماعي والعلمي ادى الى توقف انتشار الدين الاسلامي

الى مناطق جديدة في اوروبا على وجه الخصوص ، لكن ذلك لم يثن الحركة الحضارية المسلمة عن المضي نحو عطاءاتها الانسانية ، حتى انهارت امامها مخلفات العصور الوسطى في اوروبا ولم تستطع الصمود امام المعطيات الاسلامية ، فالاسلام نور قذفته المشيئة الالهية على قلب نبينا محمد (ص) ليعم البشرية جمعاء . وهو وعد الهي جاء به نص الاية الكريمة :

(ونريد ان نمن على الذين استضعفوا في الارض ونجعلهم ائمة ونجعلهم الوارثين) .

ولكن تدور دائرة الزمن لنجد بعض الاتجاهات السياسية في البحرين وربما الاسلامية ايضا وقد تخلى بعضهم عن تعاليم دينه الحقة ليقيم لونا جديدا من الاتجاه السياسي وربما الاسلامي ايضا ، غير منسجم مع اصالة المجتمع ، موسوما بـ (الديمقراطية او الاعتدال) التي اطلقت كمصطلحات تؤكد على القبول بلاشرعية النظام السياسي فضلا عن الانسجام مع طموحات الغرب الساعي لتحقيق رغبته في نظام عالمي يكون امتدادا لمسيرة الدولة الرومانية الوثنية وما انجزته من دور خطير في تقويض الاديان السماوية . ذلك القبول لا يعبر عن اصالة وتمسك بالموروث الاسلامي والتاريخي لهذه الجزيرة بل يعبر عن امتداد لطموحات الغرب ومصالحه .

فقد كان الغرب في اوروبا قبل انطلاقة الاسلام في مكة المكرمة يعيش جاهلية ووثنية مطبقة ، لكن بعض المناطق الاوروبية قد بدات بعد ذلك نهضة محدودة ولكنها لم تتجاوز الاطار الديني الوثني ، مثلها عدد من الاغنياء في مناطق الاستقرار التي لم تشملها حروب القبائل المتخلفة.

هذه النهضة المحدودة كانت بادئ الامر سلبية جدا في التفاعل مع الافكار الوافدة ، خصوصا الشرقية منها ، لكنها حملت موروث الاجداد في السيطرة والهيمنة بدلا من التعاطي مع الحقيقة الحضارية ، فطمعت في الاستنارة بعلوم المسلمين دون التفاعل مع نظامهم السياسي وامتداداتهم الفكرية وذلك حفاظا على موروثها القائم على تحقيق الثروة والقوة ومتعة الحياة . وكان لها ذلك ، فعالم اليوم اضحى مسخرا للغرب ، وموارد المسلمين الطبيعية وطاقاتهم البشرية وحتى انظمتهم السياسية هي رهن اشارة الغرب دون منازع سوى بعض البؤر المضيئة التي تمثلت في مقاومة حركية اسلامية مخلصة اخذت على عاتقها المسؤولية الشرعية في الرفض والتغيير تحت مظلة مرجعية دينية .

لم يكن هذا المسلك الغربي امرا مستجدا ومختصا في التعاطي مع الحضارة الاسلامية فقط ، بل كانت له امتدادات تاريخية شملت اغلب المتغيرات التي طرات على المجتمعات الغربية منذ عهد الامبراطورية الرومانية .

فالامبراطورية الرومانية الوثنية كانت اعتى امبراطويات اوروبا . وبرغم ما اصابها من عوامل انحلال خلال فترات مختلفة ، الا انها استطاعت ان تسخر المتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية لبعث القوة والحياة في جسد هذه الامبراطورية المترامية الاطراف ، لذلك كانت محط اعجاب لدى القيادة السياسية الاموية والعباسية في بلاد المسلمين ، واتخذها معاوية بن ابي سفيان مثالا في ادراة شؤون ملكه دون ادراك للعواقب والمطامح الرومانية ايضا وما تصبو اليه على المدى البعيد في البلاد التي فتحها المسلمون في جنوب اوروبا .

فقد عرف القرن الثالث الميلادي تدهورا واضحا في هذه الامبراطورية نتيجة للتطور الاجتماعي الذي نشأ عن النشاط التجاري والزراعي وما صاحبهما من بناء للمدن الرومانية الجديدة ، الا ان الامبراطورية ادركت هذا الامر ، فسارعت الى تسخير هذه المتغيرات لصالح النظام السياسي للامبراطورية نفسها حتى استطاعت ايضا ان تصمد امام الحركة الدينية وتعاليم المسيحية الجديدة التي بدأت بالدعوة الى السلم وترك عبادة الاوثان وانتزاع الصفة الالهية من الامبراطور ورفض الانخراط في الجيش الروماني .

في بادئ الامر استخدمت الدولة الرومانية على مدى قرنين وربع القرن اسلوب العنف والاضطهاد وسيلة لمواجهة هذا الدين واتباعه ، لكن الانحلال الذي اصاب الامبراطورية استدعى الامبراطور قسطنطين ان يلعب لعبته الكبرى وفقا لتوجهات موروث الاجداد ، فجعل الملك فوق الجميع ، مضحيا في هذا الجعل بمجتمعه الوثني ، وذلك بخلق توازن بين القوة الوثنية في الامبراطورية والقوة المسيحية المتنامية . هذا التوازن ادى الى تعزيز سلطة الامبراطور وجعل منه صمام الامان المركزي لحفظ الامبراطورية وسلطتها الرومانية .

وجاء هذا التوازن باعلان الامبراطور الاعتراف بالمسيحية ولكن على طريقة (بولس) المجدد للمسيحية والذي حولها من دين يسعى لتغيير المجتمعات والسلطات تغييرا جذريا وفق تعاليم المسيح (ع) الى دين معتدل الاتجاه ، يؤمن بالواقع المفروض ، ويكرس ويعزز من سلطة الامبراطور الروماني . بينما تجاهل الامبراطور الطرق المسيحية الجذرية الاخرى ولم يعترف بها ، واعتبرها طرقا متطرفة تحمل فكرا انقلابيا لا ترقى الى التفاعل مع السلطة المطلقة للامبراطورية .

فشاعت المسيحية على طريقة (بولس) وامتدت على ارجاء كبيرة من اوروبا وحلت بديلا عن الوثنية . وبرغم التحذيرات التي اطلقتها الطرق المسيحية الاخرى – كطريقة بطرس مثلا – من خطر هذا اللون من التحول والتزاوج بين الامبراطورية ودين بولس المسيحي ، لكن اعتدال طريقة بولس طغت على المجتمعات الاوروبية تحت مظلة عرش الامبراطور وولايته المطلقة حتى دعت – طريقة بولس – الى وجوب المحافظة على التراث الروماني لايصال الامتداد التاريخي بمنابعه الرومانية الاصلية .

في نهاية المطاف ولد التزاوج انحرافات ومفاسد كثيرة على المستوى السياسي والاجتماعي ، وهيئت له الشرعية الكاملة باسم الدين . فقد انهمكت طبقة رجال الدين في جمع الاموال حتى اضحت طبقة مترفة ، مترفعة على الفقراء والمعوزين ، متملقة للاغنياء والامراء والملوك والاباطرة . وتعمقت عوامل الانشقاقات الدينية بعد تدخل الملوك في تعيين البابوات وتحريف الشعائر الدينية ، وظهرت بدعة صكوك الغفران ، ثم امتد النهم وحب جمع المال والثروة الى العالم الخارجي ، فولدت الكشوف الجغرافية التي كانت تهدف القرصنة لصالح الاغنياء والامراء وطبقة رجال الدين .

هذه التطورات باتجاه الانحطاط ادت الى بروز حركات مضادة كظواهر جديدة تحن الى الماضي الروماني المستقل عن طريقة بولس التي ربما اتهمت بكونها عامل تدمير لتراث الامبراطورية الرومانية برغم تعزيزها لسلطاتها شعبيا . فجاءت الحركات الاصلاحية والقومية كمؤسسات منددة بالحياة المسيحية البولسية . ووصفت القائمين عليها بالذئاب والثعالب والشياطين والنهامين واكلة لحوم البشر .

وامتدت حركات الاصلاح هذه الى كل من المانيا التي شهدت الحركة اللوثرية ، وسويسرا التي شهدت حركة زونغلي وكالفن ، وانجلترا التي

شهدت حركة جان ويكلف ، وفرنسا التي شهدت حركة لوفيفر . وامام هذه الحركات برزت حركات معاكسة كسد منيع لاتجاهاتها ، منها (مجع ترانت) الذي اطلق السلطة للبابوات بدلا من تحديدها ، فاعتبرها سلطة مستمدة شرعيتها وسلطانها من السيد المسح (ع) وخليفتة القديس بطرس . ومنها منظمة (اليسوعيين) المتقشفة صاحبة الطاعة المطلقة والعمياء للبابا ، ومنها (محاكم التفتيش) التي استخدمت للقضاء على الحركات الاصلاحية الدينية والقومية والملحدة حتى شملت ايضا مكافحة المسلمين واليهود في اسبانيا الذين اتهموا بالهرطقة والردة ، واخيرا اسست (لجنة الثبت) التي فرضت رقابة صارمة على مطبوعات الحركات الاصلاحية والقومية المسيحية والاسلامية .

وكان من نتاج صراعات الامبراطورية والحركات الاصلاحية والمعاكسة ظهور الحروب الواسعة ، نحو حروب الثلاثين عاما (1618-1648) بين المصالح الكاثوليكية والمصالح البروتستانتية التي دمرت اوروبا وكنائسها واديرتها ومدنها وقراها ، ثم اعقب هذا التدمير انتشار الامراض التي حصدت في بعض المناطق اكثر من 70٪ من سكانها .

هذه التطورات ولدت فكرة النظام المطلق ذي الحق الالهي من جديد في التصرف كسبيل للانقاذ . ومثل هذا الاتجاه ميكافيلي وهوبز وبودان وبوسيه ، فأدت هذه الفكرة الى حروب متعددة منها (حرب الاستحقاق) (1667-1667) بين فرنسا والحلف الثلاثي (انكلترا - هولندا - السويد)، والحرب الهولندية (1672-1678) بين هولندا وتحالف فرنسا وانجلترا ، وحرب عصبة اوغسبورغ بين فرنسا وتحالف انجلترا واسبانيا والسويد وهولندا ، حيث استمرت سبعة اعوام ، وحرب الوراثة الاسبانية (1702-1713) بين تحالف وانجلترا والنمسا وهولندا ضد فرنسا لكسب عرش

اسبانيا ، ثم جاءت مرحلة الاعتدال الملكي البرلماني وكان نموذجها بريطانيا اعقاب (الثورة الجليلة – 1688) ، وبعدها جاء النموذج الاخر هو عصر الانوار في فرنسا ومثلها جون لوك وفولتير ومونتسيكو وروسو الذين عرفوا بتشددهم للعقل ونبذهم لكل ما يمت للدين وما وراء الطبيعة بصلة .

واخيرا عمت فكرة النظام الديمقراطي بلاد الغرب لتبلور اشكالا ديمقراطية متشابهة الى حد كبير في ابعادها السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، لكنها لا تشذ عن الامتداد التاريخي للامبراطورية الرومانية من حيث تهميش دور الدين او تسخيره لارادة السلطات ، والحنين الدائم الى تراث الاجداد القائم على الهيمنة والتوسع وجمع المال والقوة فضلا عن التعاطي الفوقي مع معطيات الحضارة الاسلامية على وجه الخصوص التي يأبى الفكر الغربي ان يحفظ لها امتنانا لما لانعكاسات هذه الحضارة على بلاد الغرب ، حيث شهد اواخر العصر الوسيط الاوروبي امتزاجا وتماسا مع حضارة المسلمين بواسطة عوامل مختلفة أتت في صدارتها الترجمة في بلاد اسبانيا وشمال افريقيا وصقلية ، ثم جاءت بعد ذلك الحروب الصليبية التي شهدت احتكاكا يوميا في النواحي الاجتماعية والاقتصادية والثقافية حتى فضل الكثير من قادة وجنود الحرب الاوروبيين البقاء في فلسطين بعد فشل الحروب الصليبية في تحقيق اهدافها ومكاسبها المادية .

واخذت فكرة الديمقراطية والاعتدال طريقها الى البلاد الاسلامية من خلال الصراع بين السلطنة العثمانية والغرب . حيث تدخل الغرب ضد السلطنة اعقاب حرب البلقان التي سعت خلالها السلطنة العثمانية لوضع حد للتدخل الغربي في شؤونها . وقادت بريطانيا حملتها السياسية ضد العثمانيين برغم ميلها للسلطنة لكونها تشكل سياجا امام اطماع الدولة الروسية ، وفرضت على السلطنة العثمانية تجاوز النظام الاسلامي الشكلي والقبول

بنظام ديمقراطي يتقدمه دستور على طراز الملكيات الاوروبية المناهضة للدين . فاعلنت السلطنة العثمانية في 23 ديسمبر 1876م عما سمي بالحياة الديمقراطية والدستور الجديد او (المشروطية) حيث تم بموجبه حصر الملك بسلالة آل عثمان المقدسة غير المسؤولة ، ولها صلاحيات تعيين الوزراء وعزلهم ، وتأليف مجلس الاعيان بعدد ثلث اعضاء البرلمان الذي ينتخب بقية اعضائه .

فنجح الغرب من خلال النظام الديمقراطي العثماني بعد ذلك في اذكاء الروح القومية والاستقلالية للمناطق الاسلامية الخاضعة للسلطنة ، فادرك السلطان عبد الحميد لعبة الغرب وتطلعاته في انهاء الخلافة الاسلامية وتقسيم بلاد المسلمين من خلال نظام سياسي يسود السلطنة قابل لاعطاء مخططات الغرب مساحة اكبر في السيطرة ومد النفوذ . فاعلن السلطان عبد الحميد تعلق الدستور وحل البرلمان ، لكن فرص العودة قد فاتت . فالصهيونية قد نفذت الى اعماق اسطنبول واسست حزب الاتحاد والترقي الذي جاء الى الحكم في العام 1908م بمساعدة الجيش وتوجيه الصهيونية العالمية ، واقام (المشروطية الثانية) .

حاول السلطان عبد الحميد الاستعانة برجال الدين والعلماء لاعادة السلطنة الاسلامية ، لكن حزب الاتحاد والترقي كان اسبق منه ، اذ حصل على فتوى دينية من شيخ الاسلام بخلع عبد الحميد ، ثم عقب هذا العزل بسياسة تتريك واضحة ادت الى انحلال الامبراطورية العثمانية ، ثم وقعت البلاد السلامية تحت الانتداب الاستعماري ، وقسمت الى دويلات وكيانات ضعيفة تحكمها انظمة غربية ديمقراطية او شبيهة بها . ولعب التخلف في البلاد الاسلامية دورا كبيرا في القبول النظام الغربي والرضوخ عنده .

لقد ادرك الكثير من علماء الدين الاسلامي وخصوصا الشيعة منهم ابعاد المخطط الغربي والصهيوني في حربهم مع الدولة العثمانية قبل ان تدرك الدولة العثمانية ذلك . ووقف علماء كربلاء والنجف والبحرين وقفة جريئة ضد هذه المخططات ، وجاهدوا ببسالة لحفظ وحدة الاسلام والمسلمين ، لكن المعركة كانت بالغة الخطورة . وتصدت الحوزات العلمية الشيعية بفتاوى كثيرة لمناهضة الاستعمار والفكر الغربي والصهيوني الوافد ، كفتوى التنباك الشهيرة التي اصدرها المرحوم الامام السيد محمد حسن الشيرازي وادت الى طرد البريطانيين من ايران ، وثورة العشرين التحررية التي قادها المرحوم الميرزا محمد تقي الشيرازي ، وغيرها .

موقف الحوزة العلمية الشيعية في البحرين شكل امتدادا للحوزة العلمية في النجف وكربلاء . ولذلك بقي اتجاه سياسي ديني واسع مناهض للاستعمار ونظرياته الوافدة . ولم يقبل به حاكما شرعيا على البحرين ، كما بقي مناوئا لحكم قبيلة آل خليفة التي عزز حكمها في البحرين بدعم بريطانيا. لكن المتغيرات الفكرية السياسية التي عمت بلاد المسلمين نتيجة القبول بواقع الامر الذي فرضته دول الغرب المسيحي بعد اندثار الحكم العثماني ، ادى الى بروز تيارات فكرية في جزيرة البحرين كانت قد تبنت القومية والشيوعية فكرا وعملا ، مما ادى الى وقوف الاتجاه الاسلامي الاصيل صفا في صراع مرير امام هذه التيارات الوافدة التي قدرت اخيرا على التأثير في الفكر السياسي بحيث اضحى (الاعتدال) والمطالبة بمناصفة السلطات مع العائلة الحاكمة في اطر ديمقراطية غربية مناقضة للفكر الاسلامي الحضاري مقابل الايمان بشرعية آل خليفة في الحكم ، من السمات التي وجهت بعض الجهود المعارضة الى طريق لا ينسجم مع اصالة مجتمع البحرين .

□ ابرز المتغيرات السياسية (1921-1996)

اتسمت الفترة الواقعة بين عام 1783م وعام 1921م بمعارك عسكرية شديدة امتحن فيها مجتمع البحرين وارجعت ذاكرته الى همجية الجيوش الاموية التي دمرت الجزيرة واهلها . فقد سفكت قبيلة آل خليفة الدماء وانتهكت الاعراض انتقاما لحملاتهم الفاشلة التي شنوها على البحرين عند سواحل جزيرة سترة ، حيث منيت حملاتهم البحرية بخسائر بشرية ومادية كبيرة قتل على اثرها الكثير من افراد العائلة الحاكمة وعناصر من القبائل التي ساندتها في الغزو .

وبعد هيمنة قوى آل خليفة على منطقتي جدحفص وبلاد القديم ، اتجهت عناصرهم المسلحة للسيطرة على اخر المعاقل الشعبية المقاومة في منطقتي السنابس والنعيم في العاصمة المنامة .

بعد سقوط هذه المعاقل في معارك طاحنة ، انكفئ شعب البحرين على نفسه منشغلا بتضميد جراحات الحرب . لكن هذه الفترة لم تشهد اعترافا بآل خليفة كحكام على الجزيرة ، بل ان الصراع استمر بعد ذلك حول الشرعية . فآل خليفة بالنسبة للسكان الاصليين الشيعة - الذين شكلوا امتدادا للجيل الاسلامي الاول في البحرين - ليسوا سوى قوم لصوص نزوا على سدة الحكم وفرضوا سلطاتهم بالقوة . لكن آل خليفة بذلوا جهودا جبارة في سبيل الحصول على استجابة شعبية او حتى فئوية تقبل بهم كحكام شرعيين للبلاد.

جاء البريطانيون مستعمرين بعد توقيع الشيخ علي بن خليفة آل خليفة معاهدة سبتمبر من عام 1868م ، حيث استغلوا المعارك الطاحنة بين اقطاب العائلة الحاكمة من جهة ومعاركهم مع السكان الاصليين للتوسط بين اطراف الصراع ، فحسموا الصراع الخليفي لصالح علي بن خليفة ونحي اخيه الشيخ محمد بن خليفة . وسعوا من جهة اخرى الى الدخول وسيطا مع الشيعة بغرض الحصول على اعتراف شيعي بشرعية حكم آل خليفة ، ولكنهم لم يحصلوا على الاعتراف الا من قبل بعض العناصر الشاذة عن مجتمع البحرين طمعا في مصالح دنيوية .

□ انتفاضة فبراير 1921م

صمد السكان الاصليين على موقفهم الرافض للنظام الحاكم برغم محاولات البريطانيين استغلال الفرص لتحسين صورة آل خليفة لديهم ، من جهة اخرى بقي آل خليفة على اسلوبهم البدائي في مقاومة الاصالة الشعبية العميقة التي اكد شعب البحرين على الحفاظ عليها . وكانت النتيجة عسف وخسف مطبق على البلاد . فقد اعتبر ابن البلاد الاصلي شخصا قاصرا لاتقبل حتى شهادته في المحاكم ، وتعرض للاعتقال والسجن بحسب ذوق الشيخ وجلاوزته (الفداوية)، وكان يساق بنظام (السخرة) لخدمة الشيخ دون مقابل كما تساق البهائم . وفرضت على الشيعة الضرائب الباهظة ، نحو الضرائب الخاصة بالشعائر الدينية الشيعية ، ضريبة الرقبة حيث تدفع عن كل راس شيعي من الذكور ، ضريبة الدخل ، ضريبة المزارع ، ضريبة اللؤلؤ وغيرها .

هذه الامور دعت شعب البحرين الى الاحتجاج والاضراب العام . وشهدت بعض المناطق اعمال عنف . واستغل البريطانيون هذا الحدث

للدخول في وساطة لجمع الشيعة وآل خليفة على طاولة واحدة بعد رفض الاعتراف المتبادل بين الطرفين بالاصالة ، واجبروا الحاكم الشيخ حمد آل خليفة على تقديم تنازلات كبيرة مقابل الحصول على قبول شيعي باسلوب الحوار والتفاوض الدائم حين تعم المشكلات .

لكن الكثير من علماء الدين الشيعة حرموا التفاوض والقبول بالامر الواقع وبوساطة بريطانية لادراكهم مقاصدها ، خصوصا وان ثورة التنباك بزعامة السيد ميرزا محمد حسن الشيرازي الذي طرد البريطانيين من ايران وثورة العشرين في العراق بزعامة الميرزا محمد تقي الشيرازي قد اظهرتا حقيقة الوجود البريطاني وابرزتا اهمية التصدي الاسلامي للعمل السياسي المناهض للاشرعية التي وفدت عقب انحلال الدولة العثمانية . فما كان من البريطانيين الا ان شرعوا عددا من القوانيين واقاموا المؤسسات العلمانية كبدائل عن المؤسسات الدينية القائمة منذ ما قبل احتلال آل خليفة للبحرين ، فاسسوا المحاكم العرفية وفقا لقانون وضعي والغوا المحاكم الشرعية ، ثم دعموا مخطط خليفي بشن هجمات عنيفة ضد القرى والارياف الشيعية واستباحوا الارض والعرض والاموال للضغط على علماء الدين بقبول بشرعية آل خليفة والمؤسسات البريطانية البديلة .

استمرت المعارك بعنف في مختلف مناطق الجزيرة مطالبة بتحكيم الشريعة الاسلامية ، واستطاع الشيعة حسم الكثير من معاركهم لصالح حركة علماء الدين ، الا ان بريطانيا اضطرت لارسال مدمرتي (كروكس ، ترياد) في 14\5\1923م للسيطرة على الامور.

□ انتفاضة1956

برز قبيل هذه الانتفاضة تياران سياسيان احدهما تزعمه علماء الدين تميز بالرفض التام للاعتراف بآل خليفة كحكام شرعيين للبلاد ، واستمروا في محاولاتهم استرجاع البلاد من آل خليفة انطلاقا من مبادئ اسلامية صرفة . بينما نمى اتجاه سياسي اخر نتيجة لمتغرات قومية كالحركة العمانية والثورة المصرية 1919م والسورية 1925 فضلا عن متغيرات ثقافية تفاعلت مع دور المثقفين العرب الوافدين الى البحرين .

ولعب هذان الاتجاهان ادوارا اسياسية في زعامة انتفاضة 1956مم ، فقد عقدت الطوائف الرئيسية في البحرين الشيعة والسنة احتفالا كبيرا في مسجد يدعى (الخميس) , واختير في هذا الإحتفال مائة شخص من الطائفتين لتمثيل الشعب في مجلس تأسيسي , ثم اجتمع المجلس التأسيسي في 31 اكتوبر 1954 غرب العاصمة في منطقة تدعى (السنابس) حيث انتخب هيئة إدارية مكونه من خمسين شخصا انتخبوا من بينهم هيئة تنفيذية عليا مكونة من ثمانية أشخاص.

وأعدت الهيئة التنفيذية العليا لائحة مطالب شعبية تقدمت بها الى سلطات آل خليفة ، جاء في صدارتها مطلب بإقامة مجلس نيابي له صلاحيات تشريعية يمثل الشعب ويصادق على قوانين الحكومة.

لم تستجب حكومة البحرين لمطالب الهيئة تنكيلا بمواقف علماء الدين الرافضة لآل خليفة , واعتبرتها تجمعا غير شرعي مخالف لقوانين الحكومة. وبعد مداولات مع العائلة الحاكمة تقدمت الهيئة بزعامة الاتجاه القومي بتنازلات في سبيل الحصول على تجاوب حكومي مع بعض مطالب الهيئة كان من بينها تغيير إسم الهيئة إلى (هيئة الإتحاد الوطني). واستمرت النشاطات السياسية للهيئة لإيصال الحكومة إلى طريق التفاهم والتفاوض

حتى نوفمبر من العام 1956 ولكن حكومة البحرين لم تتجاوب مع مطالبها حتى شنت حملة اعتقالات عشوائية طالت أعضاء الهيئة التنفيذية اضطرت العناصر القيادية من الاتجاه الديني على الاثر اختيار منافي لها من بينها النجف الاشرف بالعراق.

□ انتفاضة 1965م

بعد أن قوضت السلطات الهيئة التنفيذية العليا طلبت الحكومة البريطانية من وكيلها تشارلز بلغريف المغادرة مع مطلع عام 1957 , وعينت بدلا منه السيد سميث تحت صفة سكرتير للحكومة فقط ، وسحبت جميع قواتها من المدن والقرى إلى قواعد لها في جزيرة المحرق , ونشرت الحكومة بدلا عنها قوات الشرطة ، وتم اعادة بناء قوات الامن والمخابرات , ووسعت مهامها بشكل استفز المواطنيين وأضاق عليهم فسحة عيشهم حتى تفجرت الأوضاع من جديد في مارس 1965 , فأعلنت المعارضة الإضراب العام احتجاجا على تصرفات رجال المخابرات والقيود التي فرضتها سلطات البحرين عبر قوانينها التعسفية, ورفعت القوى الوطنية مطالب باعتماد حياة نيابية سليمة ونزيهة كسبيل لإخراج البلاد من الفوضى ، بينما رفضت الحكومة الإستجابة وأعلنت حظر التجوال واعتقلت أعداد هائلة من قادة الحركة الشعبية المطلبية.

□ أحداث 81 – 1995م

ومع رفض سلطات البحرين المستمرة للمطالب الشعبية ومواجهتها الدائمة لقادة المعارضة ، أغلقت جميع الأبواب أمام الإرادة الشعبية بمختلف فئاتها واتجاهاتها , ولم يكن هناك أي خيار لإيصال القطيعة مع الحكومة ،

فساهم ذلك في تجذر المعارضة السياسية من جديد ،وتوسعت قاعدتها لتشمل مختلف فئات الشعب ، وبرزت تنظيمات سياسية جديدة سعت لإيجاد حلول جادة , وحسم الأوضاع لصالح معركة التغيير الاسلامي. من جهتها اعتمدت سلطات البحرين إجراءات احترازية ووقائية , ونفذت بعض الهجمات والمداهمات الليلية والنهارية.

كانت الجبهة الاسلامية لتحرير البحرين العامل البارز والمؤثر في احداث عقد الثمانينات ، وقد تأسست الجبهة الاسلامية كتنظيم سياسي في أوائل السبعينات بعد تشكيلها في نهاية الستينات إطارا سمي بـ (جمعية الشباب الإسلامي) يهدف إلى رفع درجة الوعي الاسلامي الحضاري لدى البحرانيين , والإهتمام بشؤونهم الإجتماعية والثقافية . وبقي مجتمع البحرين بفضل هذه المساعي يكن كل اعتزاز وتقدير للدور الريادي الذي لعبه علماء الدين البحرانيين من خريجي حوزة كربلاء المقدسة خلال عقد السبعينات ، من بينهم العلامة السيد هادي المدرسي الذي بلور مبادئ النهضة الاسلامية في البحرين بشكل اوصلها بماضيها العريق فضلا عن جهود جبارة بذلها هؤلاء العلماء في بناء كوارد ورموز قيادية كان لها فضل تأسيس العديد من المراكز العلمية والتنظيمات السياسية .

وفي عام 1979 سعى أعضاء الجبهة الاسلامية إلى تغيير إسم الجمعية إلى (الصندوق الحسيني الإجتماعي) للحصول على إجازة رسمية وتسجيل في وزارة العمل والشؤون الإجتماعية .

ومع إطلالة فبراير 1979 شنت سلطات البحرين حملة اعتقالات واسعة شملت أربعين من اعضاء الصندوق الحسيني , اتهموا بممارسة نشاط سياسي تحظره قوانين ما قبل الإستقلال . ثم اغلق الصندوق الحسيني الاجتماعي بالشمع الاحمر ونفي سماحة العلامة المدرسي خارج البحرين ،

لكن تظاهرات واسعة خرجت منددة بنظام البحرين ، مطالبة بعودة سماحته الى حيث دوره القيادي . واستمرت هذه التظاهرات والاعتقالات الى منتصف عام 1980م لكنها اشتدت في مقاومتها لقوى الامن بعد مقتل طليعة شهداء الحركة الاسلامية في البحرين الشهيد جميل العلي وذلك تحت التعذيب في سجن القلعة وسط العاصمة المنامة .

وفي يوم الاحد 13 ديسمبر 1981م بث تلفزيون البحرين في نشرته المسائية في تمام الساعة الثامنة بالتوقيت المحلي ، بيانا لوزارة الداخلية البحرانية ، صرحت فيه باعتقال العديد من المواطنيين البحرانيين وبعض مواطني دول مجاورة ، واستخلصت الحكومة من جملة المعتقليين ثلاثة وسبعين مواطنا واتهمتهم بالعضوية في الجبهة الاسلامية والمشاركة في القيام بمحاولة انقلابية بتدبير من العلامة المدرسي ، تهدف تقويض النظام السياسي . وبعد ممارسات قمع وتعذيب شديدة بحقهم قدموا لمحاكمة قضت بأحكام غير عادلة كان اشدها السجن المؤبد لثلاثة من قادة الجبهة الاسلامية.

وفي أواخر ديسمبر 1984م شنت سلطات البحرين حملة اعتقالات واسعة ضد أعضاء جمعية دينية وثقافية هي (جمعية التوعية الاسلامية) التي اسست عام 1972 وكان يراسها فضيلة الشيخ عيسى قاسم. واتهمت الجمعية بأنها منتدى لبعض أطراف المعارضة التي شارك بعض أعضائها في نيابة المجلس الوطني , وأصدرت محكمة الإستئناف العليا حكما بسجن مدير الجمعية الشيخ ابراهيم الجفيري بسبع سنوات.

اعقاب هذه الاحداث ، عاشت جزيرة البحرين ظروفا امنية صعبة تخللتها احكام عرفية غير معلنة . عندها ذهبت الاتجاهات الشعبية في البحرين الى اخذ الحيطة والحذر ، ولكن مفهوما امنيا لم يتغيب عن حديث الساحة . فالتصورات الشعبية لازالت قاطعة بان العائلة الحاكمة منذ بدء

احتلالها للجزيرة في العام 1783م انطلاقا من السواحل القطرية ، لم تدخل في معركة سياسية او امنية مع طرفين سياسيين في آن واحد . فهي تلملم قواها لضرب احد الاتجاهات السياسية الرئيسية فقط ، التي تشكل خطرا على مصير البنى السياسية القائمة . وبعد ان تنتهي من هذه المعركة ، تتفرغ للدخول في مواجهة اخرى مع اي طرف ، قد يكون بديلا او مرشحا للقيام بدور رئيسي اخر .

استمر تأزم الوضع لاكثر من عشر سنوات ، دأبت تنظيمات سياسية مختلفة خلالها على الاهتمام بالنشاطات الثقافية فقط ، مع توسيع رقعتها لتشمل مناطق مختلفة في العاصمة والقرى المحيطة . من جهة اخرى اتسعت الرقابة الامنية لتتجاوز رقعة هذه النشاطات . وسنت الحكومة بعض القوانين التي تضع النشاطات الثقافية في اطر ضيقة للغاية ، خوفا من ابعاد سياسية قد تكون منفذا جديدا تعبر من خلاله عوامل داعمة لبناء اتجاهات سياسية اخرى تستوعب الساحة الشعبية بكاملها .

وكان عدد من المراقبين لطبيعة النظام السياسي القائم في البحرين قد توقعوا ان البحرين لن تشهد انفراجا امنيا الا بعد مرور اكثر من عشرين عاما على محاولة الجبهة الاسلامية ((الانقلابية)). ذلك ان ابعاد هذه الاحداث ليست مقتصرة على ضرر وقع من قبل السلطات الامنية على عدد من المواطنيين فحسب ، بل ان بعدا سياسيا وشعبيا قد اجهزت السلطات عليه كان احد مظاهره الاتهام غير المبرر الذي وجهته الحكومة للجبهة الاسلامية لاخراجها من ساحة المعركة السياسية ، اذ ان الاتجاه السياسي السائد في البلاد قد جمع قواه مع نهاية عقد السبعينات بعد ضعف قد غلب عليه ، اثر الاعتقالات التي اعقبت حل المجلس الوطني.

وبالقدر الذي توقعته الغالبية من المراقبين للساحة البحرانية ، شهدت

البحرين بعض الانفراج مع بداية عام 1992م ، ولكن على صعيد القوانين والاجراءات الامنية فقط . فقد جرى تجميد مؤقت لقانون امن الدولة الذي يخول وزير الداخلية اعتقال المواطن المشتبه في نشاطه السياسي دون اذن قضائي ، وابقائه رهن الاحتجاز مدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد . كما خففت بعض القيود على اجراءات السفر ، عندها افرزت الساحة السياسية اتجاهين حددا مواقفهما من السلطات وما شهدته البلاد من انفراج نسبي . فقد اتجهت الجبهة الاسلامية لتحرير البحرين الى عدم الثقة في هذا اللون من الانفراج ، ولم تعول عليه ، ذلك انه جاء ثمرة لبعض انشطتها السياسية الداخلية والخارجية حيث زجت من خلالها باطراف سياسية وحقوقية دولية مختلفة ساهمت في الضغط على العائلة الحاكمة .

وكانت النتيجة تخفيف الحكومة لبعض القيود الامنية التي اعتبرتها الجبهة الاسلامية اجراءات مؤقتة لتأخذ الحكومة من خلالها بعض النفس بشكل هادئ ولا تتعدى غير ذلك . بينما عولت الحركة الدستورية بقيادة فضيلة الشيخ عبد الامير الجمري على دور ايجابي للسلطات ، وذلك باعادة لم شمل صفوف الاتجاهات السياسية المختلفة والامكانات المادية والمعنوية في ظل اطر سياسية مرنة ، ولكنها ظلت على ثباتها من حيث الاهداف السياسية ، حيث اصرت على اعادة الكرة من جديد بالمطالبة بأعادة الحياة البرلمانية التي قوضت بمرسوم اميري اصدره الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة ، وحل بواسطته البرلمان المنتخب في 1973 م وجمد على اثره دستور البلاد الذي اقر بواسطة مجلس تاسيسي نصف منتخب .

وقدرت حكومة البحرين على رصد اتجاهات الساحة السياسية ، فحاولت في مناورة لها تعزيز التباين في الوسط السياسي بين الاتجاه الساعي لتغيير النظام السياسي باعتباره نظام غير جدير بالثقة ، والاتجاهات التي

راهنت على عودة الحياة البرلمانية عبر اعادة تعزيز ثقة مع الحكومة كانت قد تزعزعت قبيل حل البرلمان في 26\12\1975م، لكن اتجاه تعزيز الثقة مع الحكومة لم يقدر على استنباط موقف جاد ردا على مناورة الحكومة. فاتجه لاعداد عريضة تطالب بعودة برلمان 1973م. لكن الحكومة لم تتعرض للموقعين علي العريضة، ولم تنالهم بسوء على غير عادتها، فاستبشرت هذه القوى وتقدمت بالعريضة لامير البحرين بتاريخ 15\12\1992م. وكانت النتيجة مخيبة للآمال، حيث تجاهل امير البحرين الشيخ عيسى الحركة الدستورية وعريضتها واصدر مرسوما اميريا برقم 9 \ 1992 بانشاء مجلس للشورى يكون بديلا عن المجلس الوطني. ولم تكن ردة فعل الحركة الدستورية بحجم التجاهل والاستفزاز الحكومي. اذ حفزها ذلك لاعادة اصدار عريضة اخرى. واشار احد ممثلي هذه القوى حول الاقدام على هذه العريضة بالقول ((اننا لا نمتلك حولا ولاقوة، وهذا هو قدرنا، ان نتعايش مع من لايقدرنا، وهذا هو الحجم الحقيقي لامكاناتنا السياسية)) !!. واخيرا وبعد تظاهرة شعبية احتجاجا على مشاركة حكومة البحرين واجازتها لمسيرة (المراثون) غير الاخلاقية التي شارك فيها المئات من رعايا دول غربية وهم شبه عراة دون اي احترام للمشاعر والاعراف والمعتقدات الدينية لشعب البحرين، تفجرت الانتفاضة الشعبية التي انطلقت مع نهاية عام 1994م خلاف كل الموازيين والمفاهيم. واظهرت ان الساحة الشعبية لازالت عند موقفها الذي تبلور خلال حركة علماء الدين الرافضين للنظام اللاشرعي. ودل حجم الانتفاضة ومعطياتها ان اسلوب التعاطي الايجابي مع الاستفزاز الحكومي المتجاهل لمسيرة الاصلاح غير مجد ولن يرتجى من خلاله التغيير الجاد.

□ ظروف نشوء المجلس الوطني

مع اطلالة عام 1956م كانت وسائل الحوار التى تبنتها بعض الاتجاهات الشعبية المعارضة قد استنفذت في سبيل اقناع سلطات البحرين بالتجاوب مع المتغيرات السياسية والاجتماعية التي كانت سائدة في الوسط الشعبي قبيل الانتفاضة الشعبية التي اصطلح عليها بانتفاضة (الهيئة) في مارس من العام 1956م . فكانت النتيجة ان اتجه مدار الموقف السياسي الشعبي الى حسم الامور من خلال معالجة جذورها وذلك بالسعي لتقويض النظام السياسي . فالجهود والطاقات الشعبية وصلت الى طرق مسدودة . ومع كل ذلك تمخضت عن اجتماعات قادة الهيئة التنفيذية دعوات متجاوزة للواقع الذي فرض مفاهيما جديدة ، نحو (لا شرعية النظام السياسي)، (تلاعب السلطات بالثقة الشعبية) ، (التآمر وغلبة السلطة المطلقة)، (السلطات لا تنسجم مع الواقع السياسي والثقافي السائد في البلاد)).

وما ان وزعت المهام الادارية للهيئة حتى برز سكرتيرها العام عبد الرحمن الباكر ليمثل الاتجاه المعتدل مرة اخرى ، على غير نسق الواقع ليدعو الى تجميد تلك المفاهيم واعادة الكرة بتوظيف كل الطاقات في المطالبة باقامة مجلس تشريعي منتخب ، اذ قال : (دعونا نطرح حاليا كل المطالب التي قدمناها ونصر على طلب واحد هو اقامة مجلس تشريعي كل اعضاؤه منتخبين . عندما نحصل على هذا الطلب فاننا نكون واثقين من الحصول على المطالب الاخرى لان المجلس التشريعي الذي يمثل الشعب سيدرس مطالبنا بامعان) . وتمت له الموافقة من قبل اعضاء الهيئة التنفيذية

العليا على مضض برغم اعتراض قائد الانتفاضة حجة الاسلام السيد على كمال الدين النعيمي الذي اصر على جذرية حركة الانتفاضة واسلاميتها .

وادرج طلب عبد الرحمن الباكر في البند الاول من المذكرة الاولى التي سلمت الى الشيخ سلمان آل خليفة حاكم البحرين انذاك . ومع ذلك لم يقيض لهذه الانتفاضة النجاح ، فالعائلة الحاكمة لاتقبل مشاطرة السلطة مع المواطنين .

وفي الخامس من نوفمبر 1956 احتلت مفارز عسكرية متعددة الجنسيات تابعة لدائرة الامن العام مناطق مختلفة من العاصمة المنامة ، ثم توجهت مفارز اخرى بقيادة الحاكم العسكري آنذاك الكولونيا البريطاني (هرمزلي) لالقاء القبض على قادة انتفاضة الهيئة التنفيذية العليا .

وفي سجن القلعة ، علم قادة الانتفاضة ان التحقيق سيجري وفق مخطط مدروس ومكمل لبعض الاجراءات الحكومية التي اتبعت في قمع الانتفاضة . ولذلك كانت اسئلة التحقيق تتركز على تهم لا تمت للواقع بصلة . وكان من بينها سؤالين وجهتهما سلطات الامن ، تضمنا تهما صريحة بحق الانتفاضة وقادتها :

- هل تعلم اننا اعتقلنا بعض الفدائيين التابعين لقيادتكم المركزية في الهيئة ، وقد اعترفوا امام قاضي التحقيق ، بالقيام باعمال عنف وشغب واشعال حرائق واتلاف ممتلكات عامة ؟

- ما تمارسونه من اعمال عنف وشغب واشعال الحرائق اثناء التظاهرات ، هو امر غريب عن اهل البحرين ولا احد يستطيع اتقانه الا اذا كان مدربا وينتمي لتنظيماتكم السرية . لماذا اقمتم تشكيلات سرية لزعزعة استقرار الوطن وامنه ؟

وكان قائد انتفاضة الهيئة السيد علي النعيمي هو المتهم الرئيسي في

التعبئة الجماهيرية المطالبة بتغيير النظام السياسي واقامة مجلس تشريعي ينسجم مع المعتقد الاسلامي . ووجهت له اتهامات بالتخريب ومحاولة اقامة بديل سياسي يحل محل حكم ال خليفة . لكن اجابات السيد النعيمي اتسمت بعرض الحقائق ، فالهيئة تنظيم شعبي والمطالب كانت مشروعة وتوزاي بين الحقوق والواجبات . ونفى السيد علي تهم الارهاب والتحريض على اعمال العنف والشغب ، وكشف هوية المحرضين والقائمين عليها ، اذ كانوا جماعة مأجورة لصالح سلطات الامن ، ارادوا باعمال العنف والتخريب تحميل الهيئة وقادتها مسؤوليتها ، وذلك لتبرير عملية ضرب الهيئة وتقويض الانتفاضة بتدخل بريطاني مباشر .

وذكر اعضاء اللجنة التنفيذية للهيئة ان السيد علي كان حريصا كل الحرص على اتباع اساليب سياسية حكيمة بعيدة المدى . ولذلك عرف عنه سعيه الدؤب الى استقلالية الانتفاضة وجذرية مطالبها ، في وقت كانت الحكومة البريطانية في حالة صراع شديد مع القوى القومية التي كانت تحرك الشارع العربي انذاك .

واستمرت الحركة الشعبية البحرانية في نشاطها السياسي بعد تقويض انتفاضة الهيئة ، وكان الاتجاه العام هذه المرة متجاوزا للاعتدال ، والدعوة اضحت صريحة بضرورة تغيير النظام السياسي الذي لم يقدر المطالب العامة العادلة . فالعائلة الحاكمة لم تتفهم الحقائق السائدة في المجتمع ، واستمرت في محاربة اي نشاط يتبنى اهدافا تطالب ببناء دولة حديثة تجب ما قبلها من قوانين مجحفة بالحقوق العامة وممارسات طالت حتى شرف وكرامة المواطنين . لكن مرحلة ما بعد انتفاضة الهيئة قد شهدت بروز تنظيمات سياسية مختلفة كانت مقيدة بفكر لا ينسجم والاتجاه العقائدي العام في البلاد فضلا عن انها كانت شمولية في منطقها السياسي كانت قد تبنت

بعض اهداف الهيئة التي كان من بينها المطالبة باقامة مجلس تشريعي .

وعند مدخل عقد السبعينات اعلن عن المفاجئة الكبرى ، فالحكومة عازمة على انشاء مجلس تشريعي وطني واعداد دستور للبلاد . وللوهلة الاولى ساد الابتهاج الوسط الحركي للتنظيمات السياسية ، وجرى اعتقاد بان الجهود والتضحيات والطاقات الشعبية التي بذلت لم تذهب هباء منثورا بل اتت أكلها ، والنتائج اضحت امام اعين البعض التي اخذت تفيض من الدمع . لكن اولي الالباب واصحاب العقول الكبيرة ضحكوا بملئ اشداقهم ، ففي وجهة نظرهم ان العائلة الحاكمة جبلت على المناورة وتقويض اي امر يشكل امرا نظيرا لسلطاتهم . بينما تسائل الكثير عن المتناقضات التي تمارساها السلطات .

فالاعلان عن عزم الحكومة اعداد دستور وانتخاب مجلس وطني ، اعقب ثلاث حملات قمع شديدة ، حيث جرت الاولى في سبتمبر 1970م وطالت العديد من المواطنيين واستتبعت بتصفيات كبيرة للكثير من العناصر السياسية النشطة في الحرس الوطني ، وصدرت بحقهم احكاما غير عادلة في محاكمات سرية . وفي الحملة الثانية التي شهدتها البلاد في اوائل عام 1972م اعلنت الحكومة من خلالها عن اكتشاف مؤامرة تستهدف نظام الحكم وانظمة سياسية اخرى في الخليج ، وشنت حملة اعتقالات واسعة طالت المئات من المواطنين واسفرت عن اعدام البعض منهم والسجن لمدد طويلة بحق الاخرين . ثم جاءت الحملة الثالثة التي ترافقت مع مرحلة الاعلان عن مشروع تبني دستور للبلاد واقامة مجلس وطني ، وانتهت هذه الحملة بعمليات اغتيال والسجن للمئات من المواطنين لمدد طويلة متفاوتة.

واتجه عدد من المثقفين البحرانين ذوي الميول السياسية الى التصور بان الاعتقالات تلك ما هي الا اوراق رابحة ارادت السلطات من خلالها

ابقاء الاوضاع على حافة هاوية لسلب قدرات المواطنيين على السعي نحو انتقاد المناورة الحكومية باعداد الدستور وعرضة على العائلة الحاكمة للموافقة عليه ومن ثم عرضه على المجلس التأسيس النصف منتخب ليقوم بدور مناقشته فقط تمهيدا لدور امير البلاد بالتصديق عليه . بينما دخل العديد من المرشحين في الحملة الانتخابية وايديهم على قلوبهم ، فالامر ليس اعتياديا ، ويخفي وراءه الكثير من النيات المبيتة . وافترض بعضهم نجاح هذه الخطوة افتراضا ، اذ ان السنوات الاولى من عمر هذا المجلس ستضطره لمواجهة الحكومة . فحالة الطوارئ المفروضة وحملات الاعتقال والمداهمات التي تقدمت الاعلان عن انشاء الحياة النيابية تحمل في احشائها صاعق تفجير سياسي كبير قد ياخذ من المجلس عمرا طويلا قبل دخوله في مناقشة شوؤن التنمية ، وهو مبرر كاف لانهاء المجلس وحله .

وقد كان البشبيشي المصري المستشار الحكومي في اجازته في القاهرة حينما دعته حكومة البحرين الى صياغة مراسيم دستورية لحل المجلس الوطني المنتخب مباشرة من قبل الشعب البحراني . من جهة اخرى اجرت الحكومة اتصالات عديدة مع الدول الخليجية والمنطقة العربية لابلاغها عن هذه النية ، وجندت العديد من الصحفيين العرب لتغطية هذا الاجراء بما يتلائم والمخطط الحكومي وفرض حصار على صوت المعارضة في ابداء رايها.

وفي صباح يوم السبت 23 اغسطس 1975م نفذت سلطات الامن حملة مداهمات اسفرت عن اعتقالات واسعة شملت اكثر من 200 مواطن لم تملك الحكومة اي ادلة لادانتهم ، ثم جرى الترويج الى وجود مؤامرة للاطاحة بنظام الحكم .

وفي اليوم التالي 24 اغسطس 1975م تقدمت الحكومة بكتاب

استقالتها الى امير البحرين الشيخ عيسى بن سلمان ال خليفة الذي قام بدوره في قبول الاستقالة في نفس اليوم تحت امر اميري رقم (2) . وفي 26 اغسطس 1975م اصدر الامير مرسوما برقم (14) بحل المجلس الوطني وفقا للمادة (65) من الدستور ، ثم اعقبه بامر رقم(4) ينص على تاجيل اجراء انتخابات لمجلس وطني جديد وتعطيل المادة الدستورية نفسها على ان تتولي الحكومة السلطة التشريعية .

جرت كل هذه الاحداث في شهر اغسطس من العام 1975م ، مما ساهم ذلك في اثارة جدل واسع في الوسط الشعبي حول استفراد الحكومة بالقرار السياسي وامتناعها عن اعطاء المجتمع البحراني الحق في المشاركة العامة وادارة شؤون البلاد منذ اكثر من قرنين من الزمن .

مرت هذه السنوات ببطئ شديد لتخلف ورائها تراكمات سياسية واجتماعية مختلفة وخطيرة ، سادت اتجاه الحكومة من جهة ، حيث اتخذت المذهب الامني البحت فاصلا بينها وبين المعارضة الشعبية ، فاستمرت في اصدارها للعديد من القوانين المجحفة بحق المواطنين فضلا عن انها بذلت جهودا جبارة في تفعيل القوانين سيئة الصيت السابقة لعهد الاستقلال . وسادت الاتجاه الشعبي والحركة السياسية من جهة اخرى تراكمات اسفرت عن احداث خطيرة كان ابرزها محاولات الجبهة الاسلامية لتحرير البحرين تغيير النظام السياسي واتهام السلطات لها بتدبير وتزعم انتفاضة مسلحة في العام 1982م

ما مضى من سنوات القمع ، والتي تلى بعضها حل البرلمان ، اثبتت ان العقبة امام تطور الحياة السياسية في البحرين هي طبيعة النظام السياسي القائم . فبرلمان 1973م ابرز مدى جدارة ابناء البحرين في التعاطي مع العمل السياسي والعمل الديمقراطي كشأن اداري برغم كون التجربة

الديمقراطية كان يراد لها ان تكون تجربة قاصرة لاتتعدى المبنى الاداري للمجلس كما في نص التصريح الصحفي لرئيس الوزراء الشيخ خليفة بن سلمان الذي ادلى به في 21 اغسطس 1974م : (ليكن البرلمان هو ميدان العمل السياسي .. قولوا ما شئتم تحت سقفه ، ولكن لايجوز ان نخلط الاشياء فنشتغل بالسياسة في افران صهر الالمونيوم ، او حجرات الدراسة للطلبة ، او برج المراقبة او المستشفيات .. النواب لايذهبون الى بريطانيا ولا الى روسيا لتحريض الطلبة والعمال على الاضراب) ، كما كان يراد لها ان تكون مطية لزعزعة الثقة بين ابناء الوطن الواحد .

لكن حكومة البحرين متمثلة في رئيس وزرائها ، لم تتجاوب مع الحياة الديمقراطية وضاقت ذرعا بها وبالجهود التي بذلها العديد من النواب في سبيل الابقاء على المجلس وابطال مراهنات الحكومة . ولم يكن تصريح رئيس الوزراء مفاجئا لمن شهد انتفاضة الهيئة ودعوة الحكومة بتنازل الهيئة عن مطلبها باقامة مجلس تشريعي مقابل الاعتراف بها رسميا . ولذلك كان تصريح رئيس الوزراء بان البرلمان عقبة امام نشاط ومشروعات الحكومة كان البداية ، ثم اعرب عن شكوكه في كفاءة النواب المنتخبين حين قال : (المؤسف هو ان الفئات والنوعيات التي وصلت الى مقاعد المجلس لم تكن هي النوعيات التي من المفروض ان تتحمل مسؤلية التجربة فهذه النوعيات في نظري غير ناضجة سياسيا وديمقراطيا) .

واستمرت الحكومة في مخططها لضرب الحركة السياسية وانهاء الحياة الديمقراطية ، فاصدرامير البحرين (مرسوما بقانون بشأن تدابير امن الدولة) حيث نص على الغاء قانون الامن العام لسنة 1965 الذي كان قد اصدر كخطوة احترازية ضد انتفاضة الطلبة والعمال في مارس 65 19م واستبداله بقانون امن الدولة سيئ الصيت ، ويتضمن فرض احكام

نظام الطوارئ في الاوقات الاعتيادية . ويجيز لوزير الداخلية اعتقال المواطن المشتبة في نشاطه السياسي بدون اذن قضائي ، وابقائه رهن الاحتجاز مدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد ، واذا تطلب الامر اخضاع المتهم للمحاكمة فانها تكون سرية ، ولا يحضرها الا المتهم والمدعي العام ، وتعقد في محكمة الاستئناف العليا التي تصدر احكاما لا استئناف لها . وقد عبرت الكتل النيابية بالاجماع عن اعتراضها على نصوص هذا القانون . فاعتبر رئيس الوزراء البرلمان عقبة ضد حركة الحكومة ومسيرة التنمية .

واما الظروف والمعطيات التي رافقت ولادة الحياة الديمقراطية اليتيمة والهشة خلال تلك الفترة التاريخية الحرجة التي شهدت بدء ولادة اول نظام سياسي في البحرين ، فهي جلية الدلالة على قصور هذه التجربة ، وعدم جدية السلطات في هذه المسيرة .

اولا : على صعيد الحركة السياسية

1 – كانت البلاد في حالة من الصراع السياسي الداخلي بين الاتجاه الاسلامي – الذي بدأت معالمه كاتجاه سياسي في البروز اعقاب ثورتي التنباك والعشرين في العراق – والاتجاه الشيوعي الذي ولد في اعقاب انقلاب شاه ايران على حكومة مصدق في عام 1953م ولجوء عدد من اعضاء حزب تودة الايراني الى البحرين واسهامهم في تاسيس اول خلية لحزب شيوعي في العام 1955م ، والاتجاه القومي الذي نجم عن تاثيرات ثورة يوليو عام 1958م في مصر . وقد راى الاتجاه الاسلامي ان البلاد بحاجة الى نشاط سياسي وثقافي مكثف لمواجهة الامتدادات غير الاسلامية . ولذلك لم يكن هذا الاتجاه يعبأ بما اعلنه الامير باقامة حكم اميري دستوري ، ففي تصوره ان هناك صراع اكثر اهمية من المتغيرات السياسية التي

اعلنها النظام ، اذ ان النظام الحاكم كان متجها نحو المثابرة على اللعب بميزان القوى بين الاتجاهات السياسية وتمديد الصراع بينها وتأجيجه الى حد اشغال الساحة بما لايتلائم من معارك لاستكشاف امتدادات كل الاتجاهات وامكاناتهما السياسية والمادية والمعنوية على صعيد معارضتها للنظام القائم . ومن مظاهر ذلك ، محاولاته المتكررة لترجيح كفة دون الاخرى بالسماح لاحد الاتجاهات في ممارسة نشاطه بحرية ، واعتقال كوادر الاتجاه الاخر وتوجيه تهمة شق الصفوف الوطنية اليهم فضلا عن اجبارهم على تجميد انشطتهم السياسية .

وقد توجت السلطات الحكومية هذا الموقف بدهاء في تعاطيها مع قضية اغتيال الشيخ عبد الله المدني زعيم الكتلة الاسلامية في المجلس وامين سره ورئيس تحرير مجلة (المواقف) الاسبوعية ، وذلك بعد اقل من عام واحد من تاريخ حل المجلس الوطني . ووجهت الحكومة اصابع الاتهام الى الاتجاهات القومية والشيوعية واعتقلت اعدادا كبيرة من عناصرها ، واعدمت ثلاثة وقضت على اثنين من قادتها تحت التعذيب . وسعت السلطات لاستغلال هذا الحدث في تحييد الاتجاه الاسلامي واقناعه بعدم جدوائية الحياة النيابية باعتبارها ثغرة كبرى وعامل في احياء الاتجاهات الشيوعية .

2- كانت الاتجاهات القومية والشيوعية المتناقضة في حالة صراع فكري وسياسي مستمر بدء مع تجاهل الاتجاه الشيوعي لقضايا الوحدة العربية وقضية فلسطين وتعاطيه الايجابي مع حزب العمل الاسرائيلي وعدم ادانته للموقف الايراني المطالب بضم البحرين الى ايران ، وتجاهل الاتجاه القومي للقضية الاممية ولشريحة واسعة من البحرانيين ذوي الاصول

الايرانية ، ثم جاءت هزيمة حزيران 1967م التي شهدت تحطم الطائرات المصرية في قواعدها عند الفجر واحتلال اسرائيل للاراضي العربية لتثير جدلا واسعا حول الاتجاه الشيوعي فضلا عن امتداد الصراع بين الاتجاهين القومي والشيوعي حول المؤسسات الشعبية والاجتماعية وتسييسها ، نحو (اتحاد العمال) و(الاتحاد الوطني لطلبة البحرين) بعد ذلك . ادى ذلك الى تعمق التباين بين الاتجاهين فيما يتعلق بالموقف من المجلس الوطني .

3- رغم قوة الاتجاه الاسلامي انذاك الا ان ملامحه السياسية لم تكن قد تبلورت بشكل حديث وجلي ، ولذلك كان دخوله في العملية الانتخابية ليس ايمانا منه بجدية هذه الخطوة بل كان له غرض اخر غير ذلك . وكان يهدف الى مواجهة التنظيمات الشيوعية والقومية وعدم تركها لتستفرد بساحة البرلمان ، ولذلك وقف الاتجاه الاسلامي بكتلته ضد العديد من مشاريع هذه الاتجاهات . وقد كان مخطط السلطات في عملية التلاعب بميزان القوى بين الاتجاه الاسلامي والاتجاهات الاخرى ، يهدف الى الوقوف على قمة تل لكسب نظرة اكثر شمولية تمكنه من اتخاذ المخططات اللازمة في تحييد او القضاء على اي من الاتجاهات او حتى التحالف معها ان لزم الامر .

ثانيا : على صعيد اتجاه السلطات

لم تكن حكومة البحرين متوترة خوفا من الفراغ الذي تركته بريطانيا بعد تخليها عن البحرين ، ذلك ان الامر كان قد اعد له مسبقا ، فقد اسس وطور جهاز امن جديد بعد انتفاضة الهيئة شمل قسما مختصا في المباحث السياسية ، ثم ولدت فكرة الحياة البرلمانية واقامة الدستور لابقصد وطني بحت ، بل ان الاعلان عن هذه الحياة هو خير اسلوب لتشتيت الساحة

السياسية في ظل حالة طوارئ تغطي كامل البلاد فضلا عن كسب فرصة ذهبية لمعرفة جدارة وكفاءة جهاز الامن السياسي . وبرغم اليقين الحكومي بالنجاح في مخططها ، الا انها اتخذت العديد من الاحتياطات القانونية التي من بينها :

أ – متعلقات الدستور

استدعت الحكومة خبيرا قانونيا لصياغة الدستور بما يتلائم والموقف الحكومي من الاوضاع السياسية في البلاد ، ثم عرض على مجلس العائلة الحاكمة الذي ناقشه واقره . ثم تم الاعلان عن مرسوم اميري بقانون رقم 21\1972م بشأن انتخابات عامة لنصف آخر من اعضاء المجلس يضافون للنصف المعين من قبل الحكومة لتشكيل مجلس تأسيسي للمشاركة في تطوير نصوص مسودة الدستور التي اعدها الخبير القانوني ، ولم يكن التصديق على الدستور من صلاحية هذا المجلس او الشعب في اطار استفتاء عام ، بل هو من صلاحية الامير فقط . ويتناقض هذا الامر مع اول مادة دستورية في فقرتها (د) التي نصها (نظام الحكم في البحرين ديمقراطي ، السيادة فيه للشعب مصدر السلطات جميعا ...) . وبذلك يكون الخرق الاول للدستور قد ارتكبه الامير نفسه عند تصديقه . كما رفض رئيس الوزراء مناقشة المجلس للدستور الا في مادتين فقط .

وحرمت المراة وشريحة كبيرة من المواطنين المعتقلين والموظفين في اجهزة الحكومة كالحرس الوطني والشرطة فضلا عن من هم دون سن 21 سنة من الانتخاب ، ومن هم من دون 30 سنة من الترشيح . وقد اتخذت المعارضة السياسية موقف الرفض بالاجماع لهذا الاسلوب وما اسفر عنه من دستور تضمن الكثير من الثغرات ومبررات القمع الحكومي ، من بينها

، وراثة السلطة ، صلاحية حل البرلمان يختص بها الامير دون منازع . ولعل ابرز مظاهر التلاعب في صياغة الدستور ، هي تلك المبهمات التي تتعلق بالقانون . وورد ذلك بنص (وفقا للشروط التي يبينها القانون) في الكثير من مواد الدستور المجملة . فعلى سبيل المثال ، ورد في المادة الدستورية (28) الفقرة (ب) ما نصه (الاجتماعات العامة والمواكب والتجمعات مباحة وفقا للشروط والاوضاع التي يبينها القانون،على ان تكون اغراض الاجتماع ووسائله سلمية ولا تنافي الاداب).

وبعد التصديق على الدستور من قبل الامير بسبعة شهور وقبيل الاعلان عن اجراء انتخابات عامة للمجلس الوطني اصدرت الحكومة في سبتمبر 1973م القانون رقم (18) الذي ينص في بعض فقراته على (حظر اي اجتماع لجمعية عمومية لناد او جمعية او عقد ندوة او حتى لقاء دون ترخيص من الشرطة بموجب طلب يتقدم به خمسة اشخاص في المنطقة المراد عقد اجتماع او ندوة فيها قبل ثلاثة ايام من عقده) دون ان يعرض هذا القانون على المجلس الوطني المنتخب . ثم طور هذا القانون بقانون اخر اكثر تفصيلا وشمولية من القانون رقم (18) وداعما له ، وقد صدر بمرسوم اميري رقم (21) لسنة 1989م ، وسمي بـ (قانون الجمعيات والاندية الاجتماعية والثقافية والهيئات الخاصة) .

وبذلك تكون المادة الدستورية رقم (28) قد قيدت بالقانون الذي افقدها مضامينها ، وحولها الى مادة داخلة في الواجبات الوطنية وعلى المواطنين الالتزام بها ، وليست داخلة في الحقوق التي يتوجب على الحكومة توفيرها للمواطنيين واحترامها .

وهكذا بالنسبة للنصوص الدستورية الاخرى ، حيث اضحى القانون مقيدا لـ(35) مادة دستورية . وبما ان الحكومة مستمرة في تفعيل القوانين

السابقة لعهد الاستقلال ، ورفضها عرض تلك القوانين على المجلس الوطني ، فذلك يؤكد حرية تصرفها في المواد الدستورية بالطريقة التي تشاء وانى شاءت .

ب – متعلقات البرلمان

كان الخرق الثاني للدستور بصفة عملية ، الاجراءات والشروط التي اعلنتها وزارة الداخلية فيما يتعلق بالانتخاب والترشيح . فالمادة الدستورية رقم (4) نصت على ان (العدل اساس الحكم . والتعاون والتراحم صلة وثقى بين المواطنين ، والحرية والمساواة والامن والطمأنينة والعلم والتضامن الاجتماعي وتكافئ الفرص بين الموطنين دعامات للمجتمع تكفلها الدولة) . لكن الحكومة تجاوزت هذه النصوص بحرمان المرأة من حق الانتخاب والترشيح كما حرم قطاع سكاني واسع من بينهم من هم دون سن 21 سنة من حق الانتخاب ومن هم دون 30 من الترشيح فضلا عن شريحة كبيرة من المواطنيين الذين وفد اجدادهم البحرين قبيل احتلال آل خليفة للبحرين في العام 1783م . واعطت كامل اعضاء الوزارة العضوية الكاملة في المجلس الوطني امام الاعضاء المنتخبين . واذا ما اضفنا الى ذلك تقسيم الدوائر الانتخابية غير العادل الذي جاء بقانون وفقا للمادة (43) في فقرتها (أ) ، ومنع العناصر المعارضة من الترشيح والانتخاب ، تكون دائرة التمثيل النيابي قد ضيقت الى حد اصبح فيه صوت الحكومة اعلى من صوت المجلس التمثيلي .

ومن هنا اتضح ان اسلوب التعاطي الايجابي مع النظام القائم كان غير مجد ، كما لم ترتج حياة حرة وكريمة من خلال اعتماد دستور 1972 ، ولعل الموقف المميز في الوسط السياسي المعارض في البحرين قد سجل

للاتجاه الاسلامي . فقد اعتبر النموذج الامثل الذي انسجم والواقع ، وهو الاقدر ايضا على استنباط الرؤى السليمة تجاه النظام القائم من خلال دراسة مسار الحركة السياسية والطبيعة السياسية للنظام القائم . وكان رفض الاتجاه الاسلامي تأييد الحوار مع الحكومة صائبا الامر الذي جعلها مثالا يحتذى . وذكر الاسلاميون مرارا من خلال ادبياتهم ان موقف السلطات تجاه الانتفاضة المباركة غير الجاد قد برزت ملامحه السياسية منذ انتفاضة 1956م ، وعند احداث المجلس الوطني وما قبلها ازدادت ثقة بعدم جديتها ، واخيرا اعتبرت عدم الجدية مبدء سياسيا وذلك من خلال موقفها من احداث 1982م .

□ التجربة الديمقراطية وبديل الشورى

ثار جدل بين الحكومة وبعض اطراف المعارضة حول تطوير مجلس الشورى الذي اعتبرته حكومة البحرين بديلا عن المجلس الوطني الذي حل بمرسوم اميري في اغسطس عام 1975م بينما اعتبرته اطراف المعارضة نقضا للمادة الدستورية رقم (65) التي تؤكد على استرداد المجلس المنحل كامل سلطاته الدستورية اذا لم يتم انتخاب مجلس جديد خلال شهرين من حل المجلس الاول .

ولاشك ان احداث البحرين خلال عامي 95 - 1996 قد دلت على ان بعض اطراف المعارضة كانت تترقب منذ صدور المرسوم الاميري رقم 14| 1975م بحل المجلس خطوة رسمية جريئة باعادة المسار الديمقراطي الى طبيعته بشكل يمثل امتدادا لتجربة عام 1973م وليس متأخرا عنها ، ذلك ان ما تحقق من امور ايجابية في تلك التجربة هو انعكاس لتطور اجتماعي وسياسي ساد البلاد والاتجاهات الشعبية فيها .

الاهتمام الدولي والاقليمي من جهته بمجريات التجربة الديمقراطية الاولى في البحرين وبمستوى التطور المجتمعي الذي نجم عن التحولات السياسية توقع استمرارا في التجربة الديمقراطية كنتيجة طبيعية للمسار التاريخي للحركة السياسية والديمقراطية التي مثلت تيارا قويا حسن النية في تكريس الواجبات والحقوق .

فالبحرين دولة لها موقعها الاستراتيجي وليست بمعزل عما استجد من تطورات دولية داعية لبسط الامن والسلام والاستقرار على ربوع الارض . وقد هبت عليها رياح التغيير منذ امد طويل ، فانبثقت فيها اتجاهات شعبية دعت الى الانسجام مع هذه التطورات الانسانية والحضارية عبر صياغة جديدة للنظام السياسي الذي لم يعد قادرا على التفاعل مع هذه التطورات .

وكان ديسمبر من العام 1992 محط اهتمام شديد من قبل العديد من الجهات السياسية والاقتصادية ، فذكرى اعتلاء الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة سدة الحكم تصادف يوم السادس عشر من كل عام حيث تبث وسائل الاعلام المحلية خطابا للشيخ عيسى يستعرض فيه منجزات الاعوام السابقة وما تعتزم حكومته التخطيط له من مشروعات سياسية او اقتصادية او اجتماعية خلال الاعوام القادمة . وتوقع المجتمع البحراني ان تحمل هذه المناسبة مفاجآت جديدة ياتي في صدارتها الاعلان عن صيغة جديدة لنظام ينسجم وهذا المتغير المجتمعي ، من قبيل اطلاق الحريات والالتزام بعفو شامل يشمل جميع المعارضين السياسيين ، والسماح للمبعدين بالعودة الى ديارهم ، وتقنين الاراء الحرة للمواطنين في مؤسسة نيابية .

لكن اطراف المعارضة السياسية استبعدت من خلال متابعتها لسلوك النظام خلال مجريات القرنين الماضيين ان يمارس آل خليفة حياة ديمقراطية متقدمة على التجربة الاولى التي مورست في العام 1973م لانتفاء الغرض الخليفي الذي اقيم من اجله البرلمان انذاك . ولن يعلن الامير من خلال خطابه عن اي تغيير اساسي في النظام السياسي والاجتماعي قبل ان تجرى ترتيبات في بناء نظام امني جديد قادر على ابقاء الامارة متوارثة وداعم لهيبة سلطات العائلة الحاكمة فضلا عن الكيفية التي يمكن من خلالها الدخول

في عملية التعاطي مع الاتجاهات السياسية المعارضة التي تنص قوانين ما قبل الاستقلال على تحريم التعاطي الايجابي معها .

مع كل هذه التحديات التي اعترضت طريق المعارضة السياسية البحرانية وحدت من بعض مكاسبها ، استطاعت ان تلقي بحجتها على النظام عبر التطوير المستمر لانشطتها وبرامجها السياسية المرنة .

وامام هذه الحجة فضلا عن الضغوط الدولية لم يكن للنظام من خيار سوى اعادة النظر في سلوكه السياسي والامني على غير العادة . وكان المظهر الاول من مظاهر هذا الخيار اطلاق وعود باجراء بعض التغييرات في النظام السياسي والامني ، واخلاء السجون من المعتقلين ، واصدار عفو عن بعض المعارضين السياسيين ، وتجميد قانون امن الدولة .

واشار رد الفعل المعارض الى ان الخطوات الجديدة لحكومة البحرين هي قفزة يراد بها تحقيق مكسب سياسي . لكن مصادر المعارضة افادت بان تلك المكاسب لن تستطيع تحقيق الطموح الشعبي المتقدم بالمطالبة بتكريس ديمقراطية شاملة واطلاق كافة الحريات الاساسية ، وبذلك ستكون خطواتها غير فاعلة . وستبقي المخارج من ازمتها مع عامة الناس محدودة جدا .

مصادر مقربة من الحكومة قالت انذاك ان المسؤولين في الدولة يرون ان التراجع عن النظام السياسي القائم في البلاد منذ ما قبل استقلال البحرين قد يعطي للمعارضة مساحات واسعة للتحريك السياسي على الصعيد الدولي خلافا لما ترمي اليه السلطات ، وقد تجند المعارضة في خطوة موحدة كل طاقاتها لفرض حصار شديد على السلطات بحيث تفقد السلطات معها المقدرة على الرد بشكل مقنع ومقبول للخروقات المتعددة على صعيد الحريات العامة ، كما ستصبح مطالبها مع الزمن امرا واقعا لا يمكن تغافله وقد تفرض شروطها على النظام .

في اول خطوة لها منذ حل المجلس الوطني قلبت الحكومة وجوه الاراء بشكل مفاجئ على الصعيد الداخلي حول صيغة لنظام شورى باعضاء معينين ، واجرت اتصالات ببعض الشخصيات الاجتماعية التقليدية لقياس ردود الفعل تجاه هذا الشكل من المجلس باعتباره خيارا معتدلا لايرمي الحبل على غاربه ، وسلوكا قد يمثل حسن نية لكسب اكبر قدر من النفوذ في الاوساط الليبرالية والمعتدلة .

وصرحت مصادر سياسية في 25سبتمبر 1992م ان المشاورات القائمة حول تشكيل المجلس الوطني قد دخلت مرحلة التفاصيل الرئيسية كانتخاب اعضائه او تعيينهم او انتخاب نصفهم وتعيين النصف الاخر مؤكدة ان القرار النهائي بهذا الشأن مرتبط بما تسفر عنه نتائج المشاورات .

بعض الشخصيات السياسية الاجتماعية عارضت اقامة مجلس للشورى بتعيين اعضائه ، وابدت شخصيات وجهات اخرى تحفظها تجاه هذه المشاورات وهذا اللون من النظام الذي يعتبر تراجع عن (المكتسبات) التي حققتها ديمقراطية 1973من بينها الدستور الذي اقر في عام 1972م . واعتبرت الغاء دور المجتمع البحراني في هذه العملية والقبول بمجلس معين لا يمتلك صلاحيات تشريعية وباعضاء معينين من قبل رئيس الوزراء تجاوزا واضحا لنصوص الدستور التي تؤكد على الانتخابات العامة .

واقر بعض النواب السابقين في مجلس 1973م (انه يجب الا يكون مجلسا معينا ، بحسب الدستور البحراني الذي هو تعاقد بين الامير وشعبه . اذ هناك نص صريح حول كون المجلس الوطني مجلسا منتخبا . ولكننا كجمهور المواطنيين لم تتضح بعد لنا الصورة حول طبيعة هذا المجلس واختصاصاته . فالرؤية لا تزال ضبابية بالنسبة الينا) اما عن المجلس المعين فقد راى النواب انفسهم القبول به في الفترة الراهنة (شريطة ان

تكون الوجوه المعينة مقبولة اجتماعيا ولديها امكانات الطرح واقتراح الحلول للكثير من الصعاب التي يواجهها المجتمع والدولة . اما عدم الدقة في اختيار الوجوه المعينة ستكون لها من دون شك نتائج سلبية . نحن ندرك تماما ان بلدنا صغير جدا ، وهناك مذهبان اسلاميان اساسيان يجولان فيه ، وثقافتان (القديمة والجديدة) تتنازعانه ، فتكاتفنا في اسداء النصح وحرية الراي سيكون اثره اكثر فعالية في وضع البلاد في مسارها الصحيح).

واشار نواب سابقون اخرون الى مجلس الشورى (بانه يمثل صيغة جديدة تطرح من قبل الحكومة هنا ، وللبحرين تجربة مختلفة عن تجارب دول المنطقة ، ذلك ان امير البلاد قد دعا الى تكوين مجلس تاسيسي لوضع دستور للبلاد بمرسوم اميري رقم 12 لعام 1972 وذلك بتاريخ 30 يوليو حزيران من ذلك العام لانتخاب 22 عضوا يختارهم الشعب عن طريق الانتخاب السري المباشر ، وعشرة اعضاء اخرين عينوا بمرسوم اميري . وقد ناقش هذا المجلس التاسيسي مسودة الدستور التي قدمتها الحكومة واقره بعد المناقشة ، ثم اصدره الامير بتاريخ 6ديسمبر كانون الاول 1973. هذا التطور يعني ان العلاقة بين الحاكم والمحكوم – بعد تصديق الامير على الدستور – باتت علاقة العقد الذي هو شريعة المتعاقدين . واذا لم يكن هناك باس في التعيين فيجب ان لا يتم بعيدا عن ارادة الشعب . واذا ابعد الشعب عن هذه العملية فانه من الاوقع اعادة تجربة المجالس البلدية التي كانت تعمل في الخمسينات وهي مجالس منتخبة يمكنها ان تؤهل الشارع البحراني للانتخابات) .

لايمكن القول ان الشارع غير واع بالتجربة الديمقراطية ويحتاج الى تهيئة ومقدمات . ذلك ان الثقافة الاسلامية خلال قرون مضت فضلا عن الفترة الطويلة التي امتد فيها التعليم وهي حوالي 76 سنة وكذلك تراكم

الوعي السياسي طيلة العقود الماضية ، اهلت الشعب لممارسة الحريات افضل ممارسة ولخوض غمار الديمقراطية كمؤسسة ادراية عامة (فالشارع كان مهيئا في السبعينات ليخوض ديمقراطية صحيحة واثبت جدارته في اختيار ممثليه ، فلا يمكننا اليوم ونحن على اعتاب القرن الواحد والعشرين ان نحكم بانعدام الوعي في الشارع البحراني . وهناك البعض يتخذ من المد الديني الاسلامي قميص عثمان لتعطيل وعرقلة عملية اطلاق الحريات وممارسة الديمقراطية ، فالدينيون عندما كانوا في المجلس الوطني كانوا يطرحون ارائهم وافكارهم كما يطرحها الاخرون . وكانت كل الاراء تصب في المطالبة بحقوق الشعب . ولو تكلمنا عن المد الديني باطلاق نستطيع ان نقول بان المد الديني في الكويت اقوى منه في البحرين ، ومع ذلك فالكويتيون اختاروا ما تواءموا معه . والحال نفسه في البحرين , فالدينيون – في النهاية – هم من صلب هذا الشعب وهم مطالبون من قبله أن يوفروا له لقمة العيش والحرية الفكرية والحياة الكريمة) .

وأما إذا رجعنا (إلى تجارب المجالس البلدية , فإن ذلك يعني الرجوع إلى نقطة الصفر , فليس من المعقول أن نأتي بعد هذا الشوط الطويل الذي قطعناه والمكتسبات التي تحققت خلاله وتمخضت عن الدستور لنتراجع ونترك ذلك وراء ظهرانينا . وإذا كانت هناك عودة فهي إلى حيث انتهينا لا من حيث بدأنا).

وعبرت شرائح مختلفة من الشعب البحراني عن رفضها لمجلس الشورى ، وذلك عندما تقدمت في 15 نوفمبر 1992 بعريضة إلى أمير البحرين , وطالبت بإرساء الثقة بين الدولة والمواطنين من أجل إطلاق طاقات كل الموطنين للمشاركة في عملية البناء والتنمية الإجتماعية طبقا للمادة (1) فقرة (هـ) من الدستور والتي نصها : ((للمواطنين حق المشاركة

في الشؤون العامة والتمتع بالحقوق السياسية ، بدء بحق الانتخاب، ذلك وفقا لهذا الدستور وللشروط التي يبينها القانون)).

ودعت العريضة أمير البحرين إلى إصدار الأمر باجراء انتخابات لمجلس وطني , عملا بالفصل الثاني من الباب الرابع من الدستور ,

تجاهلت سلطات البحرين المطالب الشعبية الرافضة لمجلس الشورى فألقت ببالون اختبار لا يتركز على صيغة نظام محددة , ويحمل تناقضا واضحا حول هوية المجلس الوطني وصلاحياته , وذلك بغرض قياس ردود فعل المعارضة السياسية النشطة فضلا عن الإتجاهات الدولية المهتمة بشؤون المنطقة .

فقد نسبت الصحافة العربية الصادرة في التاسع من نوفمبر 1991 بالعاصمة البريطانية إلى مصادر- سياسية واقتصادية فى المنامة - قولها أن تعيين مجلس وطني فى البحرين بات وشيكا , ومن المرجح أن يصدر أمير البحرين مرسوم التعيين فى 16 ديسمبر القادم وهو الموعد الذى يتزامن مع ذكرى العيد الوطني للبحرين او قبل ذلك بأسابيع . وقالت وفقا لمصادرها أن هذا المجلس سيتمتع (بالصلاحيات التشريعية الكاملة) التى كان يمارسها أول مجلس وطني منتخب في عام 1973 وضم 30 عضوا , وحل عام 1975 اي قبل عامين من انتهاء مدته .

من جهة أخرى أعقب هذا النبأ بآخر يحمل نقيضه من حيث طبيعة النظام البرلماني . فقد نقل عن مصادر دبلوماسية في البحرين (أن البحرين ستعلن قريبا عن خطط لتشكيل برلمان يعطى للشعب كلمة فى إدارة شؤون البلاد . وقال دبلوماسيون أنه من المتوقع أن تعلن الحكومة فى أواخر نوفمبر تشرين الثاني , أو أوائل ديسمبر كانون الأول عن هذه الخطوة التي تأتي في أعقاب تحركات مماثلة للديمقراطية فى المملكة العربية السعودية والكويت . وامتنع مسؤولون عن التعقيب , لكن هذه القضية تناقش على نطاق واسع فى البحرين منذ انتهاء حرب الخليج فى فبراير شباط من العام الماضي).

وقال دبلوماسيون أن البرلمان الجديد سيتألف من 30 مقعدا مثل

البرلمان القديم , لكن الحكومة (ستعين جميع الأعضاء وسيكون رأيه استشاريا وليس له سلطات تشريعية مثل سلفه) .واضاف الدبلوماسيون أنه تم التفكير بعناية فى البرلمان بعد حوار بين شخصيات بحرانية كبيرة وأسرة آل خليفة الحاكمة . وأشاروا الى أن مسؤولين حكوميين بارزين اتصلوا بالمرشحين البحرانيين المحتملين , وأن عشرة من أعضاء البرلمان السابق ربما يعينون أعضاءا في البرلمان الجديد) .

وشككت المعارضة فيما ذهبت اليه الحكومة من متغيرات سياسية واعتبرتها قاصرة لاتنسجم مع مستجدات الساحة الشعبية ، وان نظام الدولة في البحرين بهذا الطبع أكد بشكل صريح ترجيح كفة محاولات تكريس النظام القائم مع تغييرات جانبية طفيفة لن تتجاوز الخطوات البدائية القابلة للتقويض . وذلك هو النهج السائد في البحرين منذ أمد بعيد يعود الى بداية العشرينيات , حين وقف الحاكم الشيخ عيسى بن علي آل خليفة – الذي حكم البحرين خلال العشرينيات – بقوه أمام حركة شعبية عارمة دعت لمطلب بالتغيير السياسي والأوضاع القائمة ، لكنه استمر في خرق فاضح للقيم والمبادئ السياسية والإجتماعية الشعبية التي سادت البلاد منذ مئات السنين تنكيلا بالمعارضة الشعبية بما فيها النمط الإداري الذي كان يحكم العلاقات الإجتماعية والدينية بشكل مستقل عن السلطات المتعاقبة في البحرين .

فقد كانت الجزر البحرانية قبل احتلال آل خليفة مقسمة إلى 33 منطقة , وكل واحدة يدير شؤونها قاض ضالع في الفقه الإسلامي , وينتظمون في ترتيب إداري متسلسل على رأسه مجلس اسلامي مؤلف من ثلاثة قضاة تنتخبهم هيئة مؤلفة من 330 قاضيا . ويعتبر هذا التنظيم الدقيق في الإدارة الشعبية متقدما ومتميزا عن الإدارة الجامدة التي اسسها آل خليفة مع بداية دخولهم البحرين في عام 1783م .

المعارضة الشعبية من جهتها اتخذت موقف الإصرار الجاد بالمطالبة بالتغيير الجذري للوضع السياسي والاداري في هذا العهد . ولكن لم يكن بمقدور أحد من قيادات الشعب البحراني آنذاك تجاوز أعراف العائلة الحاكمة البدائية بأن يعرض مطالبه على الشيخ عيسى الذي يرى أن البلاد هي ملك

لعائلته التي (فتحت) البحرين بحد السيف , وأن ليس لأحد الحق في فرض أي نظام أوعرض أي مطلب يشذ عن تقاليد آل خليفة .

ومنذ ذلك الحين لم تتغير القوانين البدائية برغم الجهود الكبيرة التى بذلتها شخصيات معتدلة , لها صلة وعلاقة مصالح متبادلة مع العائلة الحاكمة , فضلا عن جهات دولية ومحلية معبرة عن مجتمع بحراني تشكل على قواعد متفوقة على صيغة النظام الحاكمة .

راى بعض المراقبين المحليين أن النظام الحاكم قد يكون مجبرا على الإلتزام بخطوة مجلس الشورى بسبب حاجته لدعم شعبي مؤقت ومقيد لتدعيم موقفه من أزمة الحدود مع دولة قطر المطالبة بضم جزر حوار الي سيادتها. لكن هذه الأزمة ليست بالأمر الجديد الذي استدعى التغيير السياسي على الصعيد الداخلي ، ولا تمثل في حقيقتها نزاعا حدوديا فقط بل أنه نزاع قديم بين الطرفين منذ أكتوبر 1867م . اذ يقول ج . ج . لوريمر في مؤلفه (دليل الخليج) الذي طبع على نفقة شيخ قطر في عام 1975 : قام وكيل شيخ البحرين بإلقاء القبض على رجل من الوكرة وأرسله للبحرين ، واتحد زعماء الوكرة والدوحة في طلب إطلاق سراحه . وأطلق آل خليفة سراح الرجل ، واعتذر مشائخ الوكرة والدوحة . لكن حاكم البحرين استدعى جاسم بن محمد آل ثاني - أحد شيوخ آل ثاني في الدوحة - للتشاور معه في البحرين وغدر به حال وصوله حيث القى القبض عليه . ونظم ال خليفة حملة كبيرة مع شيخ امارة أبو ظبي , هاجمت الدوحة والوكرة ، ودمروا كل شيء ونهبوا كل ما وقع تحت أيديهم).

وهناك اتجاه آخر يرى أن سعي النظام لاعتماد مجلس الشورى هو لتفادي ردود فعل شعبية قد تنجم بسبب الأزمة الاقتصادية الخانقة التي تعيشها البلاد , خصوصا وأن هناك العديد من المظاهر تؤكد ذلك .

وقد زادت البحرين بالفعل من الإقتراض المحلي للمساعدة فى تمويل ميزانيتها لعام 1992 بأن زادت إصدارات أذون الخزانة الأسبوعية إلى ما قيمته عشرة ملايين دينارا , بعد أن كانت ثمانية ملايين دينارا في الأشهر القليلة الماضية . ويقول مسؤولون أن منحا مقدارها5 , 37مليون دينارا (

100 مليون دولار) اعتادت البحرين أن تحصل عليها كل سنة من المملكة العربية السعودية والكويت لتغطية العجز فى ميزانيتها جرى خفضها أيضا . ولم يعلن عن أرقام جديدة .

واما الاتجاه الاسلامي الفاعل انذاك فلم يبد اي اهتمام لمشروع مجلس الشورى المعين ، فهو لم يزل يعتبر صراعه مع آل خليفة صراعا على الشرعية ، وهم بالنسبة اليه ليسوا الا قوى احتلت البحرين بالسيف ، وما اخذ بالقوة لا يعد شرعيا ، مؤكدا ان تجربة المجلس الوطني دليل على عدم جدوائية التعاطي الايجابي مع النظام السياسي في البحرين .

ومهما اختلفت مسببات التغيير فقد دل الإعلان عن تعيين مجلس للشورى ليس له حق التشريع ولايستند الى موقف شعبي يؤهله للاستمرار , على عدم جدية نظام البحرين في الإعتبار بالمتغيرات التي طرات على المستوى الفكري والسياسي والاجتماعي في الساحة الشعبية فضلا عن المستجدات الدولية على صعيد الحريات السياسية والإجتماعية ، بينما رأت المعارضة السياسية البحرانية في تقييمها للسلوك الراهن للسلطات البحرانية أنه نابع من رؤيتها القاصرة لتجربة الحياة الديمقراطية التي أسست في 1973 وحلت في 1975 , وانها ليست تعبيرا عن تطور النظام السياسي أو محاولة الإنسجام مع حركة المجتمع الدولي .

مجلس 1973 الوطني بمختلف تكتلاته اتخذ مرارا موقف المعارضة او التحفظ على أطروحات النظام وقوانينه التي عرضها على المجلس , ذلك أن الدولة لاتتعامل بشكل صريح , بل أنها تعرض مجموعة قوانين لها امتدادات مبهمة وتتسم بالغموض . بمعنى أن الحكومة لاتمارس دور عرض المشكلات على السطح كما هي مزايا الديمقراطية .

واختيار حكومة البحرين المفاجئ لمجلس الشورى في 16 ديسمبر 1992 , أثار العديد من الشكوك لدى الشعب البحراني , خصوصا وأن صيغة عرض أنباء الإختيار جاءت بشكل غير مألوف أيضا , وتعكس نفس الأسلوب الذي اتخذ قبيل إعلان الحياة الديمقراطية في السبعينيات . فقد ردد آنذاك بعض المسؤولين الحكوميين في الصحافة المحلية تساؤلات جمة منها

: (هل يحتمل هذا البلد الصغير تكتلات برلمانية متنافسة ؟ .هل يحتمل الوضع في الخليج السخونة الديمقراطية التي سيموج بها الشارع البحراني ؟. هل ستسمح لنا الظروف الداخلية والإقليمية بالاستمرار في هذه التجربة بصوتها المرتفع ؟.

الحكومة من جهتها تتجاهلت مشكلات الناس المعيشية , ولم تصدر قوانين بهذا الشأن , وكان هاجسها الأول والأخير تطوير الأوضاع الأمنية الجديدة التي نجمت عن الحياة الجديدة , ولذلك أضحت الدولة محط نقد من قبل المجلس التشريعي .

وهكذا جاءت الصحافة وبتوجيه من السلطات لتوجه تساؤلات المحاسبة للسلطة التشريعية , وتوجهت لتضخم تساؤلات أخرى منها :

(ماذا أفادنا المجلس ؟ ماهي الإنجازات الملموسة التي تحققت طوال حياة المجلس الوطني ؟ ما جدوى المبارزات الكلامية من فوق منابره , بينما الناس تريد حلولا للمشاكل المعيشية اليومية من إسكان وخدمات ؟). واتهم المجلس بالقصور في وقت كان منتظرا منه في الأساس أن يكون مصدر المحاسبة لكل السلطات.

الفئة البحرانية المثقفة رفعت صوتها أمام غرض الحكومة , وبذلت جهودا شتى في سبيل إيضاح الحقيقة , وأثارت مقولة معتدلة هروبا من التصادم المباشر مع مخططات السلطات فحواها (ان ديمقراطيتنا ما زالت في مهدها ويجب أن ألا نقسوا عليها وألا نحملها أكثر مما تحتمل , فلنجرب ولنخطئ في التجربة ولنصحح بصبر وحكمة , وأفضل علاج للمشاكل الديمقراطية هو المزيد من الديمقراطية).

وتداركت الكتل النيابية ما كانت تخطط له الدولة فألقت خلافاتها جانبا واتحدت في معارضتها لقانون أمن الدولة الذي أصدرته الحكومة في 22 أكتوبر 1974 , وهو آخر قانون عرضته الحكومة على المجلس بغرض تسخين المجابهة وتوجيهها في فترة حرجة جدا وهي نهاية الدورة الاولى للمجلس . ولكن السلطات فوتت فرصة الوحدة النيابية بالإمتناع عن حضور الجلسات ثلاث مرات متتالية , حتى انتهت الدورة وانفض المجلس في عطلة

صيفية مليئة بالمخاوف والإحتمالات , وعلى رأسها صدور مرسوم أميري بحل المجلس , وذلك كان متوقعا من قبل عامة الناس . بينما خرجت الحكومة بقانونها ولها كامل التصرف فيه ومستعدة لمختلف الإجراءات مع بداية الدورة الثانية المقبلة .

وأجرت الكتل النيابية اتصالات عديدة بين أطرافها , وتوخى العديد من النواب الحذر خوفا من أن تصلهم نصوص قانون أمن الدولة . وتساءل الناس عن الحصانة البرلمانية التي أقرها الدستور وكذلك حالة الخوف التي غلبت أعضاء المجلس , فالمصارحة أضحت مقيدة وبعض الأعضاء أحجم عن تحليل الأوضاع إلى سكان دائرته.

وبدا صيف البحرين السياسي معبأ وعلى حافة هاوية , فالصحافة البحرانية خرجت على المألوف بحجب الحقائق عن الناس , وعلى حد قول أحد البرلمانيين:

(إن هناك سرية تامة مضروبة على الحقائق , وإذا أردنا معرفة ما يجري في البحرين فلنقرأ الصحافة الكويتية , فهي تستعرض مجريات الحياة الديمقراطية في البحرين وتطوراتها)!

جريدة صدى الاسبوع – وعلى غير عادتها – خرجت عن صمتها بنشر بيان سياسي يدين موقف الحكومة وإصرارها على تجاوز المجلس التشريعي وتطبيق قانون أمن الدولة.

اتخذت السلطات رد فعل سريع على ذلك البيان بإيقاف الجريدة عن الصدور , كما أوقفت جريدة السياسة الكويتية ومنعتها من دخول البحرين . وطلب وزير الإعلام السابق السيد طارق المؤيد من رئيس تحرير جريدة (الأضواء) الأسبوعية السيد محمود المردي ممثل كتلة الوسط ورئيس تحرير مجلة (المواقف) الأسبوعية الشهيد الشيخ عبد اللة المدني ممثل الكتلة الدينية التوقف عن نشر أية مادة متعلقة بالأزمة القائمة بين المجلس والحكومة , وذلك بأمر من الشيخ حمد بن عيس ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء بالنيابة .

وتنفيذا لقرار الشيخ حمد فرضت رقابة شاملة على الصحافة خلافا

لنصوص الدستور . فاعتبر البرلمانيون هذه الخطوة انها على طريق تقويض الحياة النيابية , كما اعتبرت غياب رئيس الوزراء الشيخ خليفة عن البلاد في زيارة خاصة الى بريطانيا خلال المواجهة الساخنة بان له مغـــزا سياسيا متعلق بالأزمة .

الشيخ حمد من جهته حاول تحوير حقيقة التطورات المستجدة , وصرح للصحافة المحلية (ان جسر الحوار بين الحكومة والنواب لم ينقطع , وأن الحوار مستمر وأنه لاتوجد أزمة حقيقية بين الجانبين) . وبعد يومين من تصريح الشيخ حمد سربت الحكومة أنباء عن احتمالات إجراء تعديل وزاري خلال الصيف باتجاه تشكيل حكومة أكثر قوة لمواجهة المشكلات الراهنة !!

وأصرت الحكومة على رفض أي انتقاد لقانون أمن الدولة والحلول الوسط التي عرضها المجلس الوطني . وفي يوم 22 اغسطس 1973 قدمت حكومة البحرين استقالتها بدعوى وقوف المجلس أمام إنجازات الحكومة وتعطيلها , وقام جهاز المخابرات بشن حملة اعتقالات واسعة شملت 150 مواطنا .

وفي اليوم التالي وافق أمير البحرين على الإستقالة وكلف في نفس اليوم رئيس الوزراء خليفة بن سلمان بتشكيل وزارة جديدة , واتبعها في 25 أغسطس بالموافقة على التشكيلة الجديدة , وفي 26 أغسطس أصدر الأمير أوامر بحل المجلس الوطني وتعليق بعض مواد الدستور وتخويل الحكومة صلاحيات المجلس الوطني التشريعية .

أحد نواب المجلس الوطني صرح في لقاء مع بعض المثقفين البحرانيين :(أن حكومة البحرين لا تمتلك النضج الديمقراطي , وأن هناك تخبط في الجهاز الأمني إزاء التطورات الشعبية التي رأت أن الحريات يجب أن تتجاوز إطار المجلس لتمس الشارع البحراني . وكان من السهل على الحكومة أن تمارس أدوار السلطات الثلاث , وكانت ممارساتها في إدارة شؤون البلاد – دون مشاركة شعبية – على نحو أسهل مما لو حاولت البحث عن أسباب مقنعة لتشريعاتها في مختلف المجالات , وتقديمها للمجلس

للموافقة عليها بأغلبية الأصوات . فنجاح السلطة في حل المجلس كان أفضل محام عن جرءتها , ولكن ليس ذلك كل ما في الأمر , سيكون من الصعب على الحكومة الحصول على إجابات مقنعة . ويمكننا القول أن التشريعات بدون رأي شعبي يقومها ستأخذ منحى العقوبات المتطورة).

رئيس الوزراء خليفة بن سلمان أبدى وجهة نظره إزاء حل المجلس الوطني إلى جريدة القبس الكويتية الصادرة في 3 سبتمبر 1975 بالقول : (لقد كان خطأنا في البحرين أننا خضنا التجربة الديمقراطية قبل أن يتكامل إلينا وجود الأشخاص الذين لديهم النضج السياسي الكامل لتولي مسؤولياتهم , ولأن ممارستنا السياسية في البحرين قديمة وترجع إلى زمن ليس بقريب , لقد كنا أول دول المنطقة في هذه الممارسة , ولكن المؤسف هو أن الفئات والنوعيات التي وصنت إلى مقاعد المجلس لم تكن هي النوعيات التي من المفروض أن تتحمل مسؤولية التجربة , فهذه النوعيات في نظري غير ناضجة سياسيا وديمقراطيا).

ولسنا نجانب الحقيقة حين نؤكد أن الوعي السياسي في المشاركة لدى من وصفهم رئيس الوزراء هو من المستوى ما يناقض تقييمه. إذ أن الفئة البحرانية المثقفة سعت منذ أكثر من ستين عاما لتكريس النظام التشريعي في البحرين , وبذلت محاولات رائدة في هذا الطريق . ويلاحظ أي متابع لتطور المجتمع البحراني بأن هناك بروزا واضحا لأنماط جديدة في العلاقات الإجتماعية متميزة بمواقف جماعية وفردية منطقية وواعية , متجاوزة للتقليدية العاطفية . وترتب على هذا الأمر واقع جديد متعلق بأشكال الولاءات والممارسات الإجتماعية والسياسية , وبرزت اهتمامات جادة بالحقوق والواجبات على مختلف الصعد.

فشريحة الشباب التي تشكل الغالبية السكانية في البحرين أضحت فاعلة دينيا وسياسيا واجتماعيا بشكل مميز , وساهم في ذلك احداث البحرين التاريخية فضلا عن الأحداث التي عمت المنطقة بشكل خاص والعالم العربي والدولي بشكل عام , وكان للأطر التعليمية الثانوية والجامعية دور كبير في صقل هذه الفاعلية. وأما بالنسبة للفئات الوسطى المتعلقة بالخدمات

كالصحفيين والموظفين والأساتذة والمحامين والأطباء والمهندسين, فقد مارست بشكل مؤثر دورها في تنمية الفكر السياسي والإجتماعي, مما كان له انعكاس واضح على الوقف المعارض لنظم الدولة المعتمدة على ثقافة احادية مبنية على السيطرة والقوة. وأما موقف السلطات الذي عبر عنه رئيس الوزراء في تقييمه للبرلمانيين البحرانيين فهو انعكاس لتطور في المؤسسة الأمنية, وبذلك كانت الحكومة غير مؤهلة ذاتيا لإفساح المجال أمام الممارسة الشعبية لمختلف أنماط الحريات الإنسانية. واتسمت ممارساتها برؤية أحادية حظيت بتقدم باتجاه ممارسة التنافر وليس التقارب مع المواقف الشعبية او دعمها لإنجاب علاقة صلبة. ومهما يكن من أمر فلابد من القول أن ردود فعل الإتجاهات الدينية والإجتماعية والسياسية في البحرين وتقييمها الواقعي للخطوة التي أقدمت عليها حكومة البحرين باتجاه اعتماد مجلس للشورى ومن ثم تطويره، هو نتيجة طبيعية للجدل القائم بين خصائص الدولة الحاكمة بمؤسسات واجهزة جامدة والتطور الديني المجتمعي الذي ساد البحرين, وانتهى في مطاف الأمر إلى فرض هذه الإتجاهات نفسها كحركة فاعلة ومستقلة وواعية بانتفاضة شعبية استمرت اكثر من عامين, داعية لفرض نموذج ديمقراطي شامل وعادل متقدم على تجربة عام 1973 ورأت أن الفصل في طبيعة النظام السياسي والإجتماعي الذي يراد له السيادة في البحرين يجب أن يكون للشعب البحراني باعتباره مصدر السلطات جميعا, وخلافا للعادة التي درجت عليها سلطات البحرين بإصدار مرسوم بقانون يحدد طبيعة النظام وفق سياسة يحددها مجلس العائلة الحاكم .

الفصل الثاني

- كارثة الاقتصاد الوطني .
- جدل الامن والارهاب .
- تقديرات المجتمع الدولي .
- حقيقة صراع المدينة والقرية .

كتابخانه تخصصي

، ويهدف اخلاء مدينتي المنامة والمحرق من سكانهما وتحويلهم الى القرى ، اي المناطق الغربية والجنوبية من الجزيرة ، وذلك لحماية المدينة من اي مظهر من مظاهر الاعتراض السياسي قد يكون له اثر غير محمود العواقب على السوق المالي الذي جاء بديلا عن اسواق بيروت عقب الحرب الداخلية . واما البعد الاخر فهو تحويل المناطق الشعبية ذات الكثافة السكانية العالية في المدينة الى مخيمات سكنية للعمالة الاجنبية التي تم البدء في استيرادها باعداد هائلة لاغراق القوى البحرانية الفاعلة اقتصاديا وسياسيا في بحر العمالة الاجنبية بحيث لا يتسنى لها اعادة الكرة بتسيير تظاهرات او اقامة اضرابات او اعتصامات في المصانع او المؤسسات ، بهدف تحقيق اهداف سياسية .

□ اقتصاد سياسي انتج ازمة شعبية

كانت نتائج استراد العمالة الاجنبية وخيمة تسببت في زيادة البطالة وسط القوى البحرانية الفاعلة اقتصاديا . واشارت وكالات الانباء يوم الخميس الماضي الموافق 5 يناير 1995م وذلك بعد تنامي الانتفاضة الى عزم الحكومة البحرانية بتفعيل برنامج ((بحرنة الوظائف)) لحل ازمة البطالة . ووعد وزير العدل عددا من الشخصيات الاجتماعية بأعادة النظر في الاوضاع الاقتصادية القائمة .، واشراك اكبر قدر ممكن من القطاعات الوطنية في تسيير عجلة الاقتصاد .

في هذا الامر لم تأتي الحكومة بشيئ جديد ، وان التصريح بتفعيل برنامج ((بحرنة الوظائف)) ايضا لم يكن بالامر المستجد . ألا ان تساؤلا جرى في الوسط البحراني المعارض ، عن امكانية حل مشكلة البطالة في ظل انهيار امني واقتصادي . فالمراحل الماضية من عمر النظام

الاقتصادي اكدت ان جميع الحلول التى انتهجتها الحكومة في طريق ((البحرنة)) ، كان مصيرها الفشل الذريع . .

فلم يكد عام 1974م ينتهي حتى فوجئنا بايرادات نفطية ضخمة ، كان ابرز مظاهرها ، ارتفاع مؤشر العمران الذي لم يتجاوز العاصمة المنامة . فاستدعى ذلك بعض الخبراء الاقتصاديين البحرانيين الى الاشارة الى ضرورة اعتماد مخططات اقتصادية تاخذ بعين الاعتبار التنمية الشاملة بمختلف ابعادها . وعدم الاقتصار على المظاهر العمرانية . الا ان هذه الاشارة جاءت متأخرة ، اذ ان زمام السيطرة الحكومية على الموارد والامكانات المتوفرة الناتجة عن الوفرة المالية ، قد فلت الى حد دعى النظام الاقتصادي البحراني الى الاعتقاد بان لا جدوائية للمشروعات الاقتصادية الا بالاستناد الى الخبرات الاجنبية التي كانت تتحين الفرص آنذاك . فطغت أحاديث الامل والرخاء على أحاديث الترشيد الاقتصادي التي كانت سائدة قبيل السبعينات .، وسادت مقولات جديدة لم تكن دارجة من قبل . من بينها :

(الاهمية القصوى لاستيراد الايدي العاملة الفنية والبسيطة اللازمة لتنفيذ المشروعات ، واستيراد الخبراء والخبرات الفنية والتكنولوجية الاجنبية فضلا عن المواد الاولية والمعدات والآلآت اللازمة).

وبرزت الاثار السلبية على الصعد الاقتصادية والاجتماعية بعد مضي سنوات قليلة . وجمد الحديث عن المشروعات الانتاجية في حقول الصناعة والزراعة، وتكدست الايدي العاملة المحلية والاجنبية وكذلك المواد الاولية دون ان تكون هناك اجراءات استيعابية مسبقة .. الا ان ذلك لم يشد الاهتمام الحكومي لطغيان الوفرة المالية التي تستبعد اي عجز في موازنة الدولة السنوية . واقتصرت على ابراز الاهتمام ببعض مشروعات البنية

الهيكلية ، كأقامة الطرق والمستشفيات وتوسيع المطار والامدادات الكهربائية والمائية .

واطلت التسعينات على البحرين ، لتكشف قصور مخططات التنمية التي اعتمدت على تصورات مفرغة ، بعثرت الوفرة المالية على اهداف آنية لم تتكفل بايصال البلاد الى حيث تنمية حقيقية وشاملة. وكانت النتائج وخيمة ، جاء في طليعتها ، بطالة قدرت ب 30 الف عاطل عن العمل ، وعملية ترشيد وضعت مؤسسات الدولة في حالة جمود ، ووضع اجتماعي مزري .

واشار خبير اقتصادي بحراني أبعد من البلاد مع بداية عقد الثمانينات ، في تقييمه للوضع الاقتصادي في البحرين (ان التخطيط الاقتصادي بشكله الواسع ، هو اعداد مجموعة من البرامج تتبنى معطيات وبيانات واضحة للوصول الى تحقيق اهداف اقتصادية محددة وسليمة . الا ان النظام الاقتصادي في البحرين خرج على المألوف فاعتمد برامجا مكتوبة بنيت على تصورات تتجه نحو تحقيق اهداف آنية).

واضاف الخبير البحراني (ان هناك فرق شاسع بين هذين المنهجين ، فبينما يعتمد المنهج الاول على دراسات ميدانية مكثفة وشاملة ، وجهاز اداري محلي يتفهم واقع البلاد ، ترى ان المنهج الاخر - المعتمد في البحرين - لا ينتظم في اطار اداري محلي سليم ، بل يقوده قدر هائل من الخبراء لا دراية لهم بالبلاد ، وعمالة اجنبية اذابت تلك العمالة المحلية التي كانت كلها حيوية ونشاط دؤب ، ودراسات مجزأة تتناول قطاعات معينة من النشاط الاقتصادي .. وبينما يساعد المنهج الاول على نمو اقتصادي متوازن ، لا يساعد الثاني على مثل هذا التوازن ، ولذلك ذهبت البلاد الى

اختناقات اعاقت النمو حتى باتت الاخطار الاقتصادية تهدد البنية المجتمعية للبحرين).

اما المعارضة السياسية في البحرين فلها رايها المميز في تقييم الاقتصاد البحراني ، فهي تذهب الى ان طبيعة النظام الاقتصادي في البحرين هو انعكاس لما كان يجول في الرؤية السياسية للنظام من تصورات تتعلق بسبل الالتفاف على الاتجاهات السياسية والاجتماعية المعارضة ، بشكل يضمن استيعابها وتفتيتها او احالتها الى ركام لا يشار اليه بمنطق الخير . خصوصا وان موظفي وعمال المؤسسات الصناعية والتجارية فضلا عن الفئات المثقفة في المؤسسة التعليمية ، قد شكلوا وحدة سياسية معارضة للمسار السياسي والاقتصادي للحكومة . وكان ابرز مظاهر هذه الوحدة ، تلك التظاهرات الاحتجاجية والمواجهات الدامية التي عمت مناطق البحرين خلال عقدي الستينات والسبعينات .

وتاسيسا على ذلك ترى المعارضة ان منطلقات النظام الاقتصادي ليست ناجمة عن رؤية شاملة تأخذ في اعتبارها عملية التوفيق بين ثروات البلاد وحاجات مجتمعها ، بل ان هوية منطلقاتها تحددت في امرين مهمين :

1- رغم مرور اكثر من اربعين عاما على محاولات ارساء نظام الدولة الحديثة في البحرين ، لم يول النظام السياسي ، فضلا عن النظام الاقتصادي الناتج عنه ، اهمية للنفوذ في الوسط الاجتماعي لقياس الراي العام المحلي . ولذلك لم يقدر على الموازنة بين المطالب الشعبية ومذهبه في الانجاز . هذا من جهة ، ومن جهة اخري فالطبيعة الشعبية تمتلك من المقومات ما يؤهلها لادراك المنهج الحكومي القائم على تجاوز الحاجات

البشرية الملحة ، كما انها تميزت بمقدرة على الانماء الدائم لدوافع التجديد والتطوير ، التي انتهت الى تضارب مع الطبيعة الجامدة والبطيئة للانجازات الحكومية.

ونجم عن ذلك زيادة الهوة بين المطاليب والوعود من جهة ، والانجازات من جهة اخرى ، وتراكمت التناقضات الى حد ادخل البلاد في دوامة من الاضطرابات على جميع المستويات ، فعقدت الحكومة العزم على معالجة الامر بتحشيد طاقاتها لانهاء اشكال المعارضة ، وذلك باستقدام كم هائل من العمالة الاجنبية تذوب في زحمتها هذه المعارضة وينتهي اثرها .

2- الاعتقاد المفرط والمغلوط الذى انتهجه البرنامج الاقتصادي للدولة الذي يشير دائما الى مقولة طالما رددتها جهات رسمية وهي (ان البحرين بلد صغير من حيث المساحة ، ولقلة عدد سكانها ، لاتوجد اية مشاكل في التمويل تستدعي اخضاع التطوير الاقتصادي لخطة شاملة وممنهجة وفق برنامج زمني محدد يراعي آفاق المستقبل . فطوفان النفط الذي حصل في المنطقة ، لم تستثنى منه جزيرة البحرين ، لقد جاء متدفقا وسريعا ، وبصورة فجائية ، لم تمكن احد من الانتظار لاعداد المخططات الاقتصادية ، واستدعى هذا الطوفان الاسراع في انشاء البنية الهيكلية لمجابهة الاختناق الاقتصادي الذي نجم عن عهد ما قبل السبعينات ، ولم يكن امام البحرين الا التجاوب مع الحركة الاقتصادية في المنطقة ، وارساء القواعد بسرعة ، وان تم على حساب بعض الهدر للاموال). وتداركت العائلة الحاكمة هذا الامر لحسابها ، فذهبت الى ايداع فائض المال الذي

اكتسبته من حصتها من مداخيل النفط الذي قدر ب 42 ٪ ، في البنوك الاجنبية خارج البلاد .

□ البطالة ازمة ومزاحمة

لجأت الحكومة البحرانية الى تجاهل الحجم الحقيقي للازمة الاقتصادية وما نجم عنها من اثار سلبية على البنية المجتمعية للشعب البحراني ودعت الجهات الرسمية المختصة الى الحديث عن الثقة والامل فيما ذهبت اليه الحكومة في تصعيد وتيرة النمو الاقتصادي ، واعتبار الازمة حالة طارئة في طريقها للزوال على المدى القصير، وان كل ما هنالك هو انخفاض لم يتجاوز معدلات الزيادة ، ولم يمس حجم النمو نفسه ، فالتجارة الخارجية والعروض النقدية والاحتياطات المالية والمشاريع الانشائية مازالت تسجل ارتفاعا سنة بعد اخرى .

وعلى صعيد البطالة ومزاحمة العمالة الاجنبية فلم يكن هناك اشارة اليها ، سوى الاستمرار في القول بمتابعة مشروع ((بحرنة الوظائف)) الذى بدأ الحديث عنه قبيل انشاء المجلس الوطني في عام 1973م . وعلى حد قول احد اعضاء مجلس الشورى الذي انشأ في العام 1992م (كيف يمكننا الدعوة لبحرنة الوظائف وكل عضو في هذا المجلس يجر ورائه جيشا من العمال الاسيويين ، يديرون ويعملون في مؤسسته التجارية ، فالخسارة ستطال اعضاء مجلس الشورى فضلا عن افراد العائلة الحاكمة ، وهذا امر غير مستساغ فضلا عن انه بعيد المنال).

اما وسائل الاعلام البحرانية ففقد طالعتنا باحساسات في اعماق المسؤليين الحكوميين بمخاطر البطالة ومزاحمة العمالة الاجنبية للعمالة المحلية ، الا ان حلولا علمية لهذه المعضلة لم تتخذ بشكل جدي ، حتى

اضحت هذه الاحساسات هواجس مفرغة ، ودل على ذلك ، اصرار المؤسسات الاجنبية وحتى بعض المؤسسات الوطنية ، على الاحتفاظ بالعمالة الاجنبية بحجة عدم الثقة في كفاءة المواطن ونزاهته . وغياب برنامج حكومي لتدريب البدائل الوطنية واعداد الكوادر المهنية والعلمية ، وعدم وجود دعم وضمانات رسمية لدفع المؤسسات الخاصة الى صقل الكفاءات الوطنية بالكفاءات الانتاجية للعمالة الاجنبية التي تدعي بعض المؤسسات افضليتها نوعا .

وذهبت وزارة العمل والشؤن الاجتماعية الى اجراء العديد من الاحصاءات حول عدد العمالة الاجنبية وتخصصاتها ، الا ان خططا جدية لم تستتبع هذه الاحصاءات . وعلى العكس من ذلك ، واستمر التجاوب حكومي مع طلبات استقدام العمالة الاجنبية رغم صدور بيانات واحصاءات لوزارة العمل نفسها ، تشير الى انتاجيتها المنخفضة . كما ان هنالك تحايلا واضحا قامت به وزارات الدولة لتجاوز مشروع ((البحرنة)) ، اذ شهدت بعض الوزارات عمليات نقل للعديد من العمال والموظفين الاجانب من وزارة الى اخرى ، تحت غطاء اعادة العمال الاجانب الى اوطانهم .

وكان الاحصاء الرسمي الاول للقوى الفاعلة اقتصاديا ، قد اجرى في العام 1941م ، وعد الاحصاء الاول في دول المنطقة ، وكانت منطلقات هذا الاحصاء غرضين : اولهما خلق مبررات لسن قوانين جزائية جديدة . لاعداد تعداد كاذب يساوي بين نسبة العمالة الشيعية التي تشكل الغالبية ، والعمالة السنية . وذلك بهدف اثارة النعرة الطائفية التي تعتبر الملاذ الاخير للحكومة حين تضيق بها سبل النجاة امام ازماتها السياسية . واما الغرض الاخر فهو بقصد يعود لحاجات تموينية في وقت شهدت البلاد كسادا ودمارا للزراعة وبعض المهن المحلية . واطلق على هذا العام بعام ((البطاقة)).

وقد تبع هذا الاحصاء باحصاءات اخري جرت حتى العام 1990م . وافادت الفترة الواقعة بين عام 1941م حتى العام 1971م بزيادة في عدد السكان بنسبة ملحوظة . فقد سجل عام 1941م تعدادا قدره 90 الف نسمة تقريبا ، ارتفع الى 143 الف نسمة عام 1959م ، ثم الى 216 الفا في العام 1971م . وشملت هذه الارقام الاجانب الذين شكلوا قوى فاعلة اقتصاديا .

وتركزت القوى الفاعلة اقتصاديا في ثلاثة قطاعات ، وبلغت نسبة عدد العاملين فيها 90٪ من مجموع القوى الفاعلة اقتصاديا ، تتوزع على الشكل التالي :

* قطاع الخدمات واستوعب 58٪ .
* قطاع البناء والتشييد واستوعب 17٪.
* قطاع الصناعة واستوعب 17٪.
* اما قطاع الزراعة وصيد الاسماك ، فلم يحض الا بنسبة 6, 7 ٪ من مجموع القوى العاملة وهو القطاع الذي كان طوال الفترات التاريخية مصدرا رئيسيا ، ولو قيض له النشاط من جديد لاصبح المورد الاساس بحيث يغطي مقدارا كبيرا من فرص العمل.

وفي تحليل اتسم بالواقعية لباحثة بحرانية ناقشت فيه ورقة عمل بعنوان (القوى العاملة .. الواقع والمستقبل) ذكرت فيه ان الوضع الاقتصادي في البحرين فريد ، ويتميز بزيادة تراكمية مضافة الى سوق العمل المتضخمة ، واستقدام عمالة من الخارج بالمقارنة مع العروض من القوى العاملة الوطنية ، واذا نجد هذه الميزة هنا – في البحرين – فلا نجدها في اي من الدول العربية وحتى الخليجية منها ، التي تعتمد على استقدام عمالة لانها تعاني من نقص كبير في قواها العمالية .

ووفقا لتعداد السكان الذي اجري في العام 1981م ، اثبت ان حجم القوى العاملة الوافدة وصل الى 80714 ، اي بنسبة 58٪ من اجمالي القوى العاملة .

وفي تقديرات اجازات برنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية (82 - 1985م) بلغ حجم القوى العاملة غير البحرانية 96843 ، اي بنسبة 58 ٪ من اجمالي القوى العاملة . واكدت جريدة اخبار الخليج البحرانية الصادرة في 21 مارس 1988م ، ان حجم العمالة الوافدة وصل الى 80714 عامل وفقا لتعداد السكان لعام 1981م ، اي بنسبة 5, 58 ٪ من اجمالي القوى العاملة في البحرين . واشارت جريدة الشرق الاوسط الصادرة في 2 مايو 1988م ان تمويلات العمال الاجانب ترتفع بنسبة 75٪ وقد بلغت قيمة هذه التمويلات 7, 124 مليون دينار بحراني في العام 1984م ثم ارتفعت الى 2, 151 مليون دينار عام 1986م .

والى ذلك افادت وزارة العمل البحرانية بان عدد الطلبات باستقدام العمال الأجانب في البلاد خلال عام 1986م بلغت 5785 طلبا . وقد تمت الموافقة خلال نفس العام على استقدام 18739 عاملا اجنبيا ، وان 33513 عاملا اجنبيا قد جددت اقامتهم .

وهنا نسجل عددا من الارقام من خلال دراسة الوضع العمالي في القطاعين العام والخاص . فعلى صعيد القطاع الخاص ، اكدت المؤسسة العامة للتامينات الاجتماعية في تقريرها الصادرة في اغسطس 1987م ان المشتركين في التامينات الاجتماعية وصل الى عدد 1781 مؤسسة ، وتشمل مؤسسات عدد افرادها عشرة فما فوق . وتمثل نسبة 10٪ من اصل 19 الف مؤسسة تم التصريح لها من قبل وزارة التجارة حتى بداية عام 1988م . ويعمل في هذه المؤسسات التجارية المؤمن عليها 86544 عامل ، من

بينهم 21745 الف عامل بحراني ، اي بنسبة 22, 25 ٪ ويحصلون على متوسط اجر يصل الى 383 دينار بحراني في الشهر ، وعدد 64799 عامل غير بحراني يشكلون نسبة 8 7, 74 ٪ ، ويحصلون على متوسط اجر يصل الى 190 دينارا بحرانيا في الشهر . واشار ذلك الى ان ثلاثة ارباع القوى العاملة المسجلة لدى الهيئة العامة للتامينات الاجتماعية تؤدي اعمالا في مؤسسات غير وطنية . ومن بين كل اربعة عامل مؤمن عليهم ، يوجد بينهم ثلاثة عمال غير بحرانيين .

واما على صعيد القطاع العام ، فقد افادت وزارة الدولة لشؤون مجلس الوزراء في عام 1987م انه يعمل ضمن الاطار التنظيمي لديوان الموظفين عدد من البحرانيين يصلون الى 19869 عامل ، وعدد من غير البحرانيين يصلون الى 14920عاملا . ويحصل 7660 عاملا ونسبتهم 5, 38 ٪ على متوسط اجر يصل الى 423 دينارا بحرانيا في الشهر . ويحصل 25, 25 ٪ بواقع 5018 عامل ، على متوسط اجر يصل الى 204 دنانير في الشهر . ويلاحظ ان ثلثي القوى العاملة في القطاع العام والبالغ نسبتهم 75, 62٪ يحصلون على متوسط اجر يقع مابين (204 و 423) دينارا . وتدفع الدولة من موازنتها السنوية مقدار 120 دينارا كقيمة حقيقية عن استضافتها للعامل الوافد .

واشار احد المواطنين البحرانيين في رسالة الى جريدة اخبار الخليج البحرانية الصادرة يوم الاثنين الموافق 9 مايو 1988م ، الى ظاهرة تؤكد مدى التلاعب الذي تذهب اليه بعض المؤسسات التي تسعى لتوظيف الاجانب واستبعاد المواطنين . ويقول في الرسالة (لوحظ في الاونة الاخيرة لجوء بعض المؤسسات والشركات الى تقديم اغراءات للموظفين البحرانيين لترغيبهم في الاستقالة ، مثل صرف مرتب سبعة او ثمانية شهور دفعة

واحدة مع اعطاء شهادات تؤكد تفوقهم وامتيازهم في العمل وخبرتهم الطويلة ، على اساس تسهيل وجود عمل في مكان اخر . ان الهدف الحقيقي من وراء ذلك كله ، اتساع المجال لتعيين موظفين اجانب).

من هنا تاكد ان الحديث عن اعادة تفعيل ((بحرنة الوظائف)) في ظل انهيار اقتصادي واجتماعي ، هو امر لم يكن موثوقا عبوره المنعطفات التي استجدت على الساحة السياسية في البحرين ، ولو افترضنا جدلا ان الحكومة البحرانية كانت جادة في ((البحرنة)) ، فهل ان مسيرة انتفاضة 1994 الشعبية تنتهي عند حد تحقيق ((البحرنة)) ؟ . ام ان العديد من المطالب التي سعت الانتفاضة الى استعراضها ضمن برنامجها ، هي من الواجبات التي يتعين على الحكومة البحرانية تحقيقها.

□ مواصفات الاقتصاد الحكومي

وصف بحريني طاعن في السن الوضع الاقتصادي في البحرين بانه كارثة رابعة مرت بمجتمع البحرين :[لا تعجب مما ترى من مصادمات وعمليات قتل ترتكبها قوات الامن في شوارع البلاد وازقتها . لقد مضى نصف الطريق على ((كارثة رابعة)) لم يعلن عنها ، ونحن مقبلون على اشد منعطفاتها . فأما ان تتدارك الحكومة الامر وتخضع عند مطالب الناس او نرتطم بامواج قاسية في طريق المنتصف الاخر للكارثة .

ثم اضاف : جميع الكوارث لازالت ماثلة في اذهان الناس . فاما الكارثة الاولى فقد حدثت قبل 68 عاما وتسمى (عام الطاعون) او (الرحمة) ، حيث لم يعرف الناس سبب الموت المفاجئ ، الذي جاء من الهند عبر ثلاث سفن تجارية محملة بالبضائع والجرذان الخطرة . وقد عجز الاطباء

عن مكافحة المرض واصيبوا بالذهول والفزع ، حيث كان المرضى يتساقطون في الشوراع وصحون المنازل .

واما الكارثة الثانية فقد حدثت قبل اكثر من 50 عاما تقريبا ، حيث شهدت منطقة السنابس حريقا هائلا افتعله (فداوية) الشيخ سلمان آل خليفة حاكم البحرين السابق .واتى الحريق على المساكن الخشبية . واحترق خلق كثير من اهلها .

وأما الكارثة الثالثة فتسمى (سنة الطبعة) , وكانت اعصارا بحريا مدمرا ضرب المياه الاقليمية لجزيرة البحرين ، تحطمت على اثره سفنا شراعية كثيرة تحمل حجاجا قادمين من الاراضي السعودية .وغرق بسببه الكثير منهم ، حتى اكل السمك لحوم الجثث المهترئة ، وعثر على اصابع بشرية في بطون (الهوامير) الاسماك الكبيرة بعد ايام فقط من الطبعة . واصبحت (الطبعة) شهيرة تقاس بها اعمار الناس ، فمثلا يقال بأن فلان ولد عام (الطبعة) .

واما الكارثة الرابعة التي نحن بمنتصف طريقها ، هي التراجع الاقتصادي وما نجم عنه من اثار سلبية على البنية الاجتماعية للبلاد ، مضافا الى ذلك تدهور الاوضاع السياسية والامنية . واما المخرج من هذه الكارثة فلن يتأت بحلول حكومية منفردة ، لان العقود الماضية اثبتت ان الحكومة غير مؤهلة لذلك ولا تمتلك الكفاءة لتجاوز الكارثة وما نجم عنها

وكان الاجراء الاول الذي ذهبت اليه الحكومة بعد تصاعد مواجهات انتفاضة 1994م هو فصل العاصمة المنامة عن بقية المناطق الواقعة غرب البلاد لاعطاء الانطباع باستقرار مناطق النشاط التجاري والمالي فضلا عن محدودية المعارضة والمظاهر الاحتجاجية في هذه المناطق .

واشار مصرفي بحريني في هذا الصدد الى (ان الحكومة فرضت حصارا امنيا على العاصمة المنامة ، بقصد تحقيق درجات قصوى من الهدوء والاستقرار، ومنعت التظاهرات الشعبية بقوات مزودة باسلحة خفيفة . ونشرت رجال المخابرات في المجمعات التجارية والمؤسسات والمصارف المالية . الا ان الامر لم يكن بالامر السهل ، فقد انطلقت تظاهرات قدر عدد المشاركين فيها بعشرة الاف ، جابوا اسواق العاصمة ، واحتلوا مراكزا للشرطة ، ولم يمسوا احدا من الاجانب باذى . لكنهم رفعوا شعارات تندد بالنظام الاقتصادي والسياسي . ذلك ادى الى زعزعة الثقة في امن البحرين ومركزها الاقتصادي الاقليمي والدولي ، وتاثرت المعاملات في السوق المالية ، واغلقت العديد من المحال التجارية ابوابها ، وتداركت الحكومة الامر بمحاولة طمأنة المصرفيين ، والتقليل من حجم الاحتجاجات المناهضة للحكومة).

واما الاجراء الاخر الذي اتبعته الحكومة البحرانية هو التعامل بحزم وقسوة مع المواطنيين المتظاهرين في المناطق الواقعة غربي البلاد وجنوبها ، دون وضع اي اعتبار لمفهوم الهدوء والاستقرار. خلافا لما جرى عليه الاجراء الاول التي اتخذ في العاصمة . فاغلقت الحكومة المنافذ الرئيسية للقرى ، وفصلتها عن بعضها ، واعطت سلطات الامن صلاحية اطلاق الذخيرة الحية على المتظاهرين ، وامطارهم بقذائف الغاز المسيل للدموع بشكل مكثف ، واعتقال اكبر عدد ممكن من المواطنين وابقائهم رهن الاحتجاز . ولذلك كان عدد القتلى والجرحى والمعتقلين في هذه المناطق كبيرا جدا .

واشار محامي أُفْرِجَ عنه صباح يوم الجمعة 13\1 بقوله (كنا نعلم ان الحكومة ستتعامل بقسوة معنا ومع جميع ابناء القرى الواقعة غرب البلاد

وجنوبها ، ذلك ان السخط كان فيها شديدا ، لما للدمار الاقتصادي الشامل الذي تعرضت له جميع هذه القرى من اثر سلبي قوض حتى بناها الاجتماعية ، واستبدلت الحكومة الموارد الزراعية لهذه القرى بمباني ضخمة اقيمت في المنامة لمؤسسات ووحدات مالية ومصرفية وتجارية اجنبية لا تعود على البلاد بموارد حقيقية ثابتة).

فقد كانت القاعدة الاقتصادية في البحرين مبنية على الايرادات النفطية ، ولم يكن هناك مناخ ملائم يساهم في عملية تنموية شاملة تضع هذه الايرادات في اطار يهدف الى بناء الهياكل الاساسية للبلاد ، ولذلك ذهب الانفاق العام للعب دور مؤثر في مستويات ومعدلات نمو النشاط الاقتصادي بما في ذلك حجم العمالة ومستوى السيولة . ومن واقع بيانات الانفاق الحكومي نجد ان معدل النمو قد ارتفع من حوالي 4,5 مليون دينار عام 1960م الى 3,18 مليون دينار عام 1970م , ثم قفز الى 1,308 مليون دينار علم 1980 , اي اكثر من خمسة عشر ضعفا عما كان عليه عام 1970م ، وذلك بسبب تحسن العوائد النفطية . واستمر في الارتفاع ليبلغ 508،5 مليون دينار و536،6 مليون دينار في العام 1985م.

تبدو هذه البيانات لاول وهلة وكأنها قد حققت نجاحا اقتصاديا ، وهذا امر لا يختلف فيه اثنان ، الا انه لم يعد بالنفع على المواطن البحراني الا بالنزر اليسير ، فمعدلات النمو الاقتصادي لم تشمل العمالة البحرانية بشكل عام فضلا عن المؤسسات الوطنية . فقد ذكرت احصائيات وزارة المالية والاقتصاد الوطني لعامي 1971و1981م ، ان القوى العاملة الاجنبية اظهرت تطورا ملحوظا في العدد ونوع النشاط الاقتصادي عند مقارنة الوضع في العام 1971م مع عام 1981م حيث قفز عدد العمالة الاجنبية في العام 1981م الى 80،714 عامل اجنبي في مقابل عدد من العمالة المحلية

بلغ 57،178 عاملا ، بينما كان عدد العمالة الاجنبية قبيل ارتفاع ايرادات النفط في العام 1971م قد بلغ 21،932 عاملا في مقابل 36،311 عاملا محليا .

واطل عام 1986م علينا بايرادات نفطية هابطة نتيجة تدني اسعار النفط حتى سجلت الحكومة اعلى مستوى للعجز في موازنة عام 1988م بلغ 77،3 مليون دينار رغم محاولات الحكومة الضغط على جانب المصروفات مع بداية النصف الثاني من عقد الثمانينات ، واستمرت معدلات النمو في اتجاه سالب خلال الست سنوات الماضية ، واما ايرادات الخدمات الاقتصادية فقد تبعت في نموها وهبوطها ، معدلات النفط ، اذ ارتفعت من حوالي 10،5 مليون دينارا عام 1970م الى 409،9 مليون عام 1982 ، اي في غضون اثني عشر عاما . ثم بدأت في الهبوط الى 246،1 مليون دينار و 354 مليون دينار في عامي 1988 و1990 على التوالي .ولم يستتبع انخفاض ايرادات النفط وتراجع معدلات النمو اي اجراء يتعلق ببرنامج ((بحرنة الوظائف)) ، فتقديرات المجموعة الاحصائية التابعة لوزارة المالية والاقتصاد الوطني قد ذكرت ان اعداد العمالة الاجنبية لازالت في خط تصاعدي ، فاجمالي عدد القوى العاملة الاجنبية في عام 1981م بلغ 185,81 عامل ، يقابله عمالة وطنية تعدادها 199,61 عامل بحراني ، ثم ارتفع اجمالي القوى العاملة الاجنبية ليصل الى 469,113 عامل ، يقابله عمالة وطنية تعدادها 276,91 عامل .

وبمقارنة هذه البيانات للقوى العاملة مع التعداد السكاني للبحرين يتضح ان العمالة الاجنبية تشكل الغالبية من اجمالي عدد الاجانب في البحرين بينما القوى العاملة البحرانية قدرت نسبتها بالثلث . ففي الاحصاءات التقديرية لمجموعة الاحصاء لعام 1981 م بلغ عدد البحرانيين 420,238 بحراني

يقابل عدد من غير البحرانيين 798,350 اجنبي ، واما اجمالي عدد البحرانيين لعام 1990م فقد بلغ 165,336 مواطنا يقابله عدد غير البحرانيين 022,503 اجنبيا .

ولجأت الحكومة للبحث عن ايرادات مساعدة ، تغطي العجز في الموازنة غير المستقرة ، فاعدت بحوثا عن امكانية تحول البلاد الى مركز مالي بديل عن العاصمة اللبنانية التي دمرتها حرب الاحزاب والاجتياح الاسرائيلي ، ويكون ايضا مخرجا للحكومة من الازمة السياسية التي نجمت عن حل المجلس الوطني المنتخب ، فقد صرح رئيس الوزراء عقب حل المجلس ، للصحافة المحلية بذلك حين قال : (اننا اتجهنا الان لحل المجلس ، وانا اعد المواطنيين خلال الشهور العشرة القادمة ، عملا يفوق وعود المجلس الوطني خلال السنين الماضية ، وسيرى الناس هنا ان الوضع اختلف وساتولى بنفسي الامر ، وسأشكل لجانا للمتابعة) . فاعلنت الحكومة عند ذلك عن عزمها تفعيل دور المؤسسات المالية والمصرفية ، وتحويل البلاد الى مركز قادر على استيعاب واستقطاب رؤس الاموال الاجنبية ، ثم شرعت وزارات الدولة باعداد العدة للدور الجديد وبدأ العمل بتطوير شبكات الاتصال ، وتشريع قوانين تشجع الاستثمار باشكاله المختلفة .

وكان اول مصرف وطني في تاريخ البحرين قد تم انشاءه هو (بنك البحرين الوطني) ، حيث صدر به مرسوم رقم 31 لسنة 1956م ، براسمال قدره عشرة ملايين روبية اي ما يعادل مليون دينار بحراني ، وباشر هذا المصرف اعماله في الاول من يناير 1957م ، الا انه لم يكن موضع ثقة من قبل المواطنين نتيجة للقطيعة السياسية مع الحكومة التي واجهت الحركة الجماهيرية المطالبة بأقامة مجلس تشريعي باسلوب مناف للحكمة حين ذهبت الى شق صفوف المجتمع البحراني بطائفية بغيضة بين

الاكثرية الشيعية والاقلية السنية فضلا عن الدور الذي قامت به الحكومة بفتح الموانئ والمطار للمتطوعين اليهود القادمين من استراليا لدفاع عن الكيان الاسرائيلي قبيل واثناء العدوان الثلاثي على مصر .

ولم يعتبر مصرف البحرين الوطني انذاك مؤسسة مالية حقيقية ، ذلك ان (البنك الشرقي – تشارترد بنك) الاجنبي الذي اسس في عام 1921 كان يمارس نشاطه من قبل دون منافسة ولحوالي ثلاثين عاما ، حيث يتوافد عليه التجار القادمون من الهند واوروبا ، وانحصرعمله في اعادة تصدير معظم البضائع المستوردة الى منطقة الخليج .

وفي العام 1944 م انشئ فرع لمصرف اجنبي اخر هو (البنك البريطاني للشرق الاوسط) ، ثم توالت المصارف العربية والاجنبية في فتح فروع لها ، خصوصا بعد ارتفاع اسعار النفط في العام 1973م ، ولا يشكل عدد المصارف التجارية الوطنية الا 16٪ من مجموع عدد المصارف التجارية في البحرين. ففي عام 1971م بلغ عدد المصارف التجارية عشرة ، كان (البنك الوطني) احدها ، ومصرفين لدولتين عربيتين هما (البنك العربي الاردني وبنك الرافدين العراقي)، وثلاثة مصارف لدولتين اسلاميتين هما (حبيب بنك ويونايتد بنك) التابعين لباكستان ، و(بنك ملي ايران)، واربعة مصارف اخرى ، هي (تشارترد بنك ، البنك البريطاني للشرق الاوسط البريطانيين ، وسيتي بنك وتشس منهاتن بنك الامريكيين) . وفي العام 1972م انضم للجهاز المصرفي مصرفان هما (بنك البحرين والكويت) حيث تناصف ملكيته فعاليات اقتصادية من البحرين والكويت ، و(بنك القاهرة) ، وفي العام 1973م انضم اليهم (كرندليز بنك البحرين)، وفي عام 1975 انضم ايضا (البنك الهولندي العام وبنك دي باريس) ، وفي 1976 انضم (بنك ابوظبي الوطني) ، وفي 1978 انضم (البنك الاهلي

التجاري) ، وفي فبراير من عام 1975 باشر (البنك البحراني السعودي) عمله ، ثم انضم في العام 1979 (بنك البحرين الاسلامي وبنك الاسكان)، وبدأت الوحدات المصرفية الخارجية عملها مع عام 1975م .

وبعد انخفاض اسعار النفط وضعف انتاجه في البحرين ، وكذلك تغير المعادلات السياسية في الخليج ، استعرضت حكومة البحرين مناهجا جديدة لاعادت الثقة في السوق البحرانية واستقرارها ، فجرى الحديث عن تقديم خدمات جديدة وتسهيلات مغرية ، وذلك سعيا من الحكومة لتغطية العجز في الموازنة العامة ونقص ايرادات النفط . وذهبت السلطات النقدية والمالية لتوفير السيولة والاستقرار النقدي وسمح للوحدات المصرفية الخارجية وبنوك الاستثمار بمزاولة الاعمال في سوق البحرين وازدادت موجودات هذه الوحدات الخارجية من1687 مليون دولار في العام 1975م لتبلغ 863,59 مليون دولار في العام 1990م .

ولاسباب تعود الى عدم الاستقرار السياسي والامني في البحرين ، وتنامي الدور الشعبي المعارض الذي نشأ بشكله الحديث مع بداية عقد العشرينات الذي شهد افتتاح اول بنك في البحرين ، لم تول البنوك والوحدات المصرفية السوق البحرانية كامل الثقه . ومن مظاهر ذلك ، توسعها في الاستخدامات الخارجية التي قفزت من 2,38 مليون دينار عام 1971 م الى 5,1170 مليون دينارا عام 1989م اي انها تضاعفت 6,29 مرة . واما الاستخدامات المحلية فقد كانت تشهد تطور نسبي وحذر ، ولم يتماش مع التطور الكلي الذي شهد نموا خلال الفترة من 1971م الى 1976، حيث تطورت استخداماتها المحلية من 2,8٪ من اجمالي الاستخدامات الى 8,18٪ من اجمالي الاستخدامات عام 1975م ثم انخفض الى 9,17 ٪ من اجمالي الاستخدامات عام 1976م ، والى 7,15٪ من اجمالي عام 1977 ،

ثم انخفض الى 1,14٪عام 1980م ، ثم تواصلت النسبة في التراجع الى حتى بلغت 4,10 ٪ عام 1983 م .

وقد تغاضت مؤسسة نقد البحرين بتوجيه من وزارة المالية والاقتصاد الوطني ، عن تطبيق القواعد والشروط التى اصدرتها في اكتوبر من عام 1977م ، الواجب توفرها لعمل المؤسسات المصرفية في سوق البحرين المالي والتي بلغ عددها 21 بنكا مع نهاية عام 1989م . ولعمل الوحدات المصرفية الخارجية التي بدأت عملها في نهاية 1975م بوحدتين مصرفيتين هما بنك هولندا العام وستي بنك وبلغ عددها 56 وحدة بنهاية عام 1989م اضافة الى وجود 48 مكتبا تمثيليا لوحدات اخرى لجمع المعلومات المالية . ثم قيدت الحكومة صلاحية مؤسسة نقد البحرين في فرض رقابة على المؤسسات المالية والاجهزة المصرفية ، واعتبر بعض المراقبين للسوق الاقتصادي البحراني هذه القيود خرقا للشخصية الاعتبارية لمؤسسة النقد ، وتجاوزا للمواد رقم (1) و(2) و (3) من المرسوم بقانون رقم 23 الصادر في الخامس من ديسمبر 1973م التي تنص على عدم جواز تدخل اي هيئة باي صورة من الصور في تسيير اعمال مؤسسة النقد او التعرض لسياساتها .

ومع كل هذه الاغراءات التي اضيف اليها عدم فرض الحكومة اي نوع من الضرائب سواء كانت مباشرة او غير مباشرة ، كما لاتوجد قيود مفروضة على عمليات التحويل الخارجي من والى البحرين ، باستثناء رسم سنوي قدره عشرة آلاف دينار على كل وحدة مصرفية خارجية . لم تذهب البنوك والمؤسسات والوحدات المصرفية الى المغامرة بتوظيف رؤوس اموالها في البحرين ، بل كان جل اهتمامها الكسب دون اعتبار لحاجات البلاد والمواطن البحراني .

وقد اسفر النظام المالي عن مشكلات لا تحصي ، ووجدت الحكومة نفسها متورطة في صراع بين ثلاثة اتجاهات نفعية هزت سوق البحرين ، وتركت الامور تجري في غير مستقر . فالمضاربون الى حد الجشع والارباح الفاحشة ، مثل اتجاها ساهم في توسيع الاقتراض باعداد مالية وشروط غير قائمة على اسس تجارية سليمة ، انتجت زيادة في عدد المتعاملين بالديون . والمدينون الذين لاخبرة لهم في شؤون التعامل مع المضاربة ، وطمعوا في ارباح سريعة . والدائنون الذين مثلوا مؤسسات مالية ومصرفية اجنبية قدمت مبالغا كبيرة من المال طمعا في اسعار الفائدة . وكانت الضحية هي الاموال العامة التي صرفتها الحكومة لسداد الديون ، فضلا عن مواطنيين اودعوا السجون وحجر على اموالهم.

□ استكمال للكارثة اقتصادية

لم تفصح حكومة البحرين عن حجم المساعدات التي تلقتها من بعض دول مجلس التعاون الخليجي عقب تنامي احداث الانتفاضة الشعبية التي اظهرت حقيقة الوضع السياسي في البحرين وتسببت في هروب رؤوس الاموال والشركات والمؤسسات المالية الى امارة دبي وعمان بحيث لم تقو سلطات البحرين على اعادة الثقة في سوق هذه الجزيرة التي تتوسط دول النفظ . ونسبت رئاسة الوزراء اسباب نجاحها في تغطية عجز في موازنة عامي (1995- 1996) قدر ب5,3 ٪ من اصل 5,8 ٪ الى ترشيد الانفاق وزيادة دخلها من حقل ابو سعفة النفظي وارتفاع طفيف في اسعار النفط عالميا .

لكن المرجح ان العجز الطفيف الذي غطته الحكومة في هذه الموازنة التي اعلن عنها في 22سبتمبر الماضي وفي ظل اجواء محمومة تغلبها

نشاطات واسعة من الاحتجاج والاعترض الشعبي ، ناجم عن منح خليجية تكالبت على البحرين لتدرك جزء من عجز الموازنة العامة الذي استمر لاكثر من خمسة عشر عاما .

وقد بلغ مجموع اجمالي الموازنة العامة للسنتين الماليتين (1997-1998) نحو 1395 مليون دينار ، فيما بلغ حجم العجز في الموزانة 75 مليون دينار ، لم تستطع الحكومة تسديد هذا العجز بالاقتراض من الجهات الاجنبية التي اعتبرت البحرين قبل الانتفاضة الشعبية مركزا ماليا مستقرا بعد انحسار سوق بيروت خلال عقد الثمانينات ، مما حدى بالحكومة الى تمويل 40 مليون دينار فقط من العجز عن طريق الاقتراض من البنك الاسلامي للتنمية بموجب شرط اقامة مشروع تتبناه وزارة المالية والاقتصاد الوطني ترجع ايرادته الى البنك الاسلامي .

وقد فقدت حكومة البحرين ايرادا كبيرا من الانشطة الصناعية والتجارية والسياحية التي توقفت او انخفضت حركتها خلال العامين المنصرمين ، مما سيكون له انعكاسات سلبية كبيرة على التنمية والاقتصاد الوطني قد يهدد بجمود المشاريع الانمائية ومن ثم بقاء البنية التحتية في دائرة الخطر ، الامر الذي سيساهم في تاجيج الاوضاع الامنية والسياسية التي افقدت الحكومة السيطرة وبسط سلطاتها على مناطق مختلفة من البحرين .

واعرب وزير الاعلام محمد المطوع عقب الاعلان عن الموازنة الجديدة ان هناك تخصيصا لموارد مالية اضافية لمشاريع البنية التحتية في مجالات الاسكان والكهرباء والماء والخدمات الاجتماعية ، مشيرا الى ان المشروعات الاسكانية تضاعفت مخصصاتها الى 36 مليون دينار ، كما تم

تخصيص 310 ملايين دينار للمشروعات الانشائية وبواقع 155 مليون دينار سنويا .

ومن خلال هذه المخصصات يظهر للمراقب لاوضاع البحرين واجراءات الموازنة العامة الجديدة ، ان هناك اعتقادا رسميا بان مسببات تدهور الاوضاع السياسية والامنية وتطور الاعمال المناهضة للعائلة الحاكمة وحكومتها هو سوء الاوضاع الاقتصادية التي نجم عنها بطالة حادة بين القوى الوطنية الفاعلة اقتصاديا قدرت بـ 18٪ ، وترتب على هذا الامر تركيز المخصصات في الموازنة العامة الجديدة في المشروعات البنيوية والانشائية والخدمات الاجتماعية . بينما اتجهت الحكومة الى نفي اي تقصير في مؤسساتها المالية والاقتصادية في اي حق من حقوق المواطن برغم تبنيها لخطة ترشيد حاد في الانفاق في موازنات الاعوام الثمانية الماضية مس مستوى الخدمات المقدمة للواطن في مجالات مختلفة ، لكن هذا الترشيد لم يشمل اي من مؤسسات الامن السياسي التابع لوزارتي الداخلية والدفاع . وحقيقة الامر ان الاعلان الحكومي عن هذه المخصصات كان يراد به صرف الانظار عن المشكلة الحقيقة التي تمثلت في الرفض الشعبي لشكل النظام السياسي الجامد غير المواكب للتطور المجتمعي والمناقض لعادات وتقاليد هذا الجزيرة فضلا عن اصرار المجتمع البحراني على التعبير عن رايه بكل صراحة مخلفا وراءه قيود امنية صارمة دامت لاكثر من 70 عاما انتجت بطشا وارهابا اتى على الكثير من معالم الاصالة والموروث الثقافي . ولذلك ليست هناك آمال شعبية ترتجى من مخصصات الموازنة الحالية الشكلية ، لكون جميع المعطيات الاقتصادية والسياسية في البحرين تجري في غير مستقر وباتجاه مناقض لصالح الحكومة ومخططها الاقتصادي الجديد ، بل ان كل التوقعات تشير الى ان الحكومة ستعلن مع منتصف عام

1997م عن تخفيض معدلات الانفاق العامة التي رسمت في الموازنة الجديدة .

الاحداث في البحرين التي تصدرتها الانتفاضة ودامت عامين تقريبا ، لم يكن من بين مطالبها اصلاحا اقتصاديا او تحسين في اي من المرافق العامة . فالمشكلة اكبر واخطر من ذلك بكثير ، فالحركة السياسية الرئيسية في البحرين تارجحت مطالبها بين الدعوة لتطبيق ديمقراطية شاملة مقيدة لحركة العائلة الحاكمة في مختلف القطاعات العامة ، وبين الدعوة لتقويض طبيعة النظام الحاكم بوسائل سياسية سلمية مختلفة ، بينما اتجهت قطاعات شعبية واسعة الى ممارسة الوان من الاحتجاج تدلل على السعي نحو اسقاط الحكومة وطرد العائلة الحاكمة من البحرين ، مما يؤكد ان المتغيرات على الصعيد الحكومي فيما يتعلق باعادة النظر في الانفاق واطلاقه بموازنة عامة اكثر مرونة لن يؤدي الى اي تغيير في الموقف الشعبي المناهض للحكومة ولن تشهد البحرين خلال الاعوام القادمة اي لون من الاستقرار .

وتذهب المعارضة البحرانية في رؤيتها لاجراء موازنة عامي (1997-1998) ان علاقتها بالانتفاضة الشعبية محدودة جدا ، وان الحكومة نفسها تعي ذلك ، ولن تتوقع لها اية تاثيرات على صعيد الموقف الشعبي . واما دلالة الادارك الحكومي لجدل العلاقة بين الانتفاضة والموازنة العامة الجديدة هو استمرارها في السعى الى ممارسة اشد انواع الارهاب والقمع ضد القوى الفاعلة في الاحداث التي راح ضحيتها اكثر من 30 مواطن قتلوا في شوارع البحرين وازقتها وسجونها .

ليست هذه هي المرة الاولى التي تتبع فيها حكومة البحرين الازمة الحقيقة مع شعبها بوعود بمخصصات مالية مغرية . فقد سبق لها وان اقرت موزانات عامة تجاوزت ارقامها الموازنة الجديدة وشملت مخصصاتها

اضعاف المخصصات الحالية ، لكن ذلك لم يوقف احداث البحرين او يقلل من الموقف الشعبي المناهض للحكومة .

فعقب احداث المؤامرة المزعومة لعام 1981م التي اتهمت الحكومة خلالها الجبهة الاسلامية لتحرير البحرين بمحاولة اسقاط آل خليفة وحكومتهم من سدة الحكم ، وعدت الحكومة بموازنة تتصدر الفرادة من بين الموازنات عامة ، داعمة للمشاريع الانشائية والاجتماعية ومحسنة لاوضاع المواطن البحراني ، وادعت انها ستمارس نقلة نوعية لوضع خطة اقتصادية واجتماعية شاملة باعتماد برنامج متوسط المدى للسنوات (1982-1985) بلغ جزء من تكلفته الكلية 3,1139 مليون دينار ، خصص منها 6,1019 مليون دينار اعتمادات للقطاعات الاقتصادية والاجتماعية ، اضافة الى تخصيص 7,119 مليون دينار للتعويضات واحتياطي التكلفة .

فقطاع البنية الاساسية الذي شمل الاشغال والكهرباء والماء والاسكان والمواصلات اعتمد له مبلغ 8,754 مليون دينار ، وقطاع الخدمات الاجتماعية الذي شمل التربية والصحة والعمل والشؤن الاجتماعية والاعلام والشباب والبلدية المركزية قد خصص له مبلغ 3,146 مليون دينار ، وقطاع الخدمات الاقتصادية الذي شمل التجارة والزراعة والتنمية والصناعة اعتمد له مبلغ 5,59 مليون دينار . واما قطاع الادارة العامة الذي شمل وزارات الدولة خصص له مبلغ 8,58 مليون دينار . وقد اعلنت الحكومة ان الهدف من هذه المخصصات في الموازنة العامة هو توسعة قاعدة الاقتصاد وتكثيف الانتاج في المجالات المختلفة وتحسين وتوسعة الخدمات الاجتماعية .

لكن الحكومة لم تنجح في هذه الموازنة ، لان سوء الاوضاع السياسية الامنية وفشل الحكومة في ايجاد حل للمشكلات السياسية الناتجة عن الاثار

السلبية على القطاعات الشعبية بعد الاعتقالات والمحاكمات التي طالت اكثر من 3000 مواطن فضلا قيود صارمة فرضت على حقوق المواطن البحراني وعدم ثقة القطاعات الاقتصادية المحلية والاجنبية في اجراءات الحكومة ، كلها ادت الى انخفاض معدل النمو في النفقات العامة الى 2,13 ٪ عام 1983 ، فمارست الحكومة ضغطا على الانفاق العام وترشيده ، وتبعا لذلك خفضت النفقات العامة بنسبة 6,5٪ في العام 1985 عن المستوى في العام 1984 ، وبنسبة 2,4 ٪ في العام 1986 عن المستوى في العام 1985 وبنسبة 6,6٪ في العام 1987 عن المستوى في العام 1986 . مما داى ذلك الى ركود في انفقات الاستثمارية التي تعرضت الى انخفاض كبير في الاعوام 1985 و1986 و1987 وبنسبة 9,22٪ و 7,14٪ و2,21٪ على التوالي ادى الى هبوط في النشاط الاقتصادي بشكل عام .

بعد هذا الفشل الذريع الذي ضرب اطناب الوعود الحكومية بموازنة (1982-1985) وانكسارها خلال احداث 1982 التي اظهرت حقيقة الموقف السلبي الحكومي من الاتجاهات الشعبية المناهضة ، اتخذت حكومة البحرين اجراءات اقتصادية انتحارية ربما كانت تعتقد انها الامثل للخروج من هذا التخبط الذي ادى الى فقد الكثير من مؤسسات الاستثمار وولوج الاقتصاد الوطني في دائرة الخطر . وكان من بين هذه الاجراءات ، تخفيض رسوم البلدية من 12.5٪ الى 10٪ ، السماح لمواطني دول مجلي التعاون بالمساهمة في الشركات البحرانية بنسبة لاتتعدى 25٪ من راس المال بدلا من الاعتماد الكلي على مساهمات الحكومة وسيطرة افراد العائلة الحاكمة التي تصدرت معظم فرص الاستثمار ، السماح للشركات بشراء اسهمها من السوق ، الغاء الرسوم على البضائع المعاد تصديرها ، تخفيض

اسعار الفائدة على الودائع وبنسبة 5,0٪ ، الغاء الرسوم على تجارة الترانزيت والبضائع المعاد تصديرها من المناطق الصناعية ، تمديد فترة تاشيرة الدخول الى البحرين من 3 ايام الى اسبوع ، السماح للوحدات المصرفية الخارجية بتقديم خدمات استشارية في مجال الاستثمارات وادارة المحافظ المالية للمقيمين ، تسهيل استخدام الخبراء الاجانب في القطاع المصرفي ، تخفيض سعر فائدة الاقراض من 12٪ الى 10٪، تخفيض رسوم الاتصالات الهاتفية الخارجية والتلكس بنسبة 15٪. واستمر الاقتصاد الوطني على هذا الحال من التدهور، واظهرت الموازنات لعام 1985 الى موازنة عامي (1995-1996) عجزا دائما برغم استمرار العائلة الحاكمة وحكومتها في تقديم الكثير من التسهيلات التي اضيفت الى ما ذكرناه اعلاه من اجراءات انتحارية . فعلى سبيل المثال مني الميزان التجاري لعام 1991 بعجز قدره 5,225 مليون دينار(598 مليون دولار). وقال تقرير صادر عن مؤسسة نقد البحرين في العام نفسه ان الاحتياطي الرسمي للبحرين انخفض بمقدار 8,40 مليون دينار (108 ملايين دولار)، في حين انخفضت الاصول الخارجية بمقدار 4,144 مليون دينار (383مليون دولار). وقال مسؤولون في مؤسسة النقد انذاك ان من المرجح ان يزداد العجز بسبب تخفيضات واسعة في رسوم الخدمات العامة ستكلف الحكومة ما يقدر بنحو 10 مليون دينار (26 مليون دولار) سنويا. وقد زادت الحكومة من الاقتراض المحلي في تمويل موازنة عام 1992م بان زادت اصدارات اذون الخزانة الى ما قيمته 10 ملايين دينار بعد ان كانت 8 ملايين دينارا في الاشهر القليلة الماضية من عام 1991م. وكانت الكارثة الاقتصادية الكبرى، فقد برزت ملامحها بوضوح عند نهاية 1994م، ولم تشأ الحكومة الاعلان عنها، وبذلت جهودا جبارة لاستجداء المساعدات الخليجية اثر فشل تلك

الاجراءات الانتحارية ايضا، لكن دول مجلس التعاون وعلى راسها السعودية والكويت احجمت عن تقديم اية منح مالية كانت قد قدرت ب 7,37 مليون دينار تقدم لحكومة البحرين سنويا، لكون الكثير من المساعدات الخليجية التي تلقتها حكومة البحرين منذ عام 1977م لم تدرج ضمن الموازنات السنوية ولم يكن لها اثر ايجابي على الاوضاع الامنية والسياسية حتى تاريخ الاعلان عن الموازنة العامة الحالية التي تجاهلت الحكومة خلالها التصريح بحجم تلك المنح ووجوه مخصصاتها. وقد اضطرت الحكومة الكويتية عند مطلع عام 1978م الى عدم تسليم منحها مباشرة الى رئيس الوزراء الشيخ خليفة بن سلمان، وافتتحت لها مكتبا خاصا في العاصمة المنامة لمتابعة مشروعاتها في الخدمات الاجتماعية لضمان موارد صرف تلك المنح. الموازنة العامة للسنتين الماليتين (1997-1998) التي اعلن عنها في 22 من سبتمبر الماضي رغم ما اشيع عنها بانها موازنة الحل والعقد او الموازنة التي تكتنفها مخارج كثيرة للازمة الحالية المرافقة لحالات طوارئ حقيقية اتبعت بمؤسسات مقيدة للدور الشعبي المناهض للنظام السياسي، لم تغير شيئا في الاوضاع الاقتصادية والسياسية. فهي شكل من اشكال الصراع السياسي تبنته الحكومة لابراز اوهام الانتصار الذي ادعته امام الانتفاضة الباسلة التي بدت تتأجج يوما بعد يوم. كما شهد القطاع العام تراجعا حقيقيا مكرسا للكارثة الاقتصادية التي فاقت كارثة (سنة الطبعة) التي قيست بها اعمار جيلها وهي لازالت ماثلة في ذاكرة اهل البحرين الذين دفعوا ثمنها باهضا في وقت كان حكومة البحرين منشغلة بتقسيم جزيرة البحرين الى كانتونات لحل الصراعات الداخلية في مجلس العائلة الحاكمة.

□ جدل الامـــن والارهـــاب

فـي الخـامس مـن نوفمـبر 1956 احتلـت مفـارز عسـكرية متعـددة الجنسيات التابعة لدائرة الامن العام البحرانـي منـاطق مختلفـة مـن العاصمـة المنامة.ثم توجهت مفـارز اخـرى بقيـادة الحـاكم العسـكري آنـذاك الكولونيـل البريطاني (هرمزلي) لالقاء القبض على قادة انتفاضة الهيئة التنفيذية العليا.

حينها كانت انتفاضة الهيئـة التنفيذيـة العليـا فـي اوج قوتهـا السـياسية ، وكانت سلطات الامن في البحرين تعد العدة لاتخـاذ اقصـى درجـات الحيطـة في عملية تطويق الانتفاضـة واخمادهـا . وكـان المسـلك الامنـي الاول الـذي اتبعتـه دائـرة الامـن العـام انـذاك ، محاولـة توجيـه الانتفاضـة نحـو ممارسـة اعمال العنف . وكانت البادرة الاولى في هذا المسلك هي قتل بعـض الجنـود الذين رفضوا المشاركة في قمع الانتفاضة ، واشعال الحرائق فـي كثير مـن منازل موظفي سـلاح الطـيران البريطـاني فـي مدينـة المحـرق ، ثـم اعقبتهـا بحرائق اخرى في العاصمـة المنامـة وكـان اولهـا حريـق (كـري مكـنزي) والشركة الشرقية للتجـارة ومحـلات البـنزين التابعـة للزيـاني ، ثـم اضرمـت النيران في مبنى جريدة ومطابع الخليج ، ثم دائرة الاشـغال العامـة . وسـعى المواطنون بتوجيه من قادة الهيئة والانتفاضة الى اخمـاد هـذه الحرائـق بغيـة تفنيد مبررات المخطط الحكومـي . وتعـرض بعـض المواطنيـن الـى جـروح بالغة اثناء محاولتهم اخماد الحرائق ، الا ان عناصر الامن ذهبـت الـى ابعـد

من ذلك ، فقد شكلت فرق خيالة تحت مسمى (فرق الدورية) للاشراف على مفارز مهمتها اشعال الحرائق في اماكن حساسة كالمساجد والكنائس والمزارع وبعض الاسواق التابعة لمناطق القرى الغربية .

واتبعت الحرائق ببيانات صدرت عن الحكومة تفيد توجيه الاتهام الى قادة الهيئة باصدار اوامر للمواطنين المشاركين في الانتفاضة بممارسة العنف واشعال الحرائق واتلاف الممتلكات العامة . وعلى طريق تفويت الفرصة على سلطات الامن شكلت الهيئة التنفيذية لجنة اخرى مهمتها مراقبة مشعلي الحرائق ، حتى قدرت على الكشف عن الجناة ، وكان ابرزهم شخص يدعى (سعور العيسي) وهو محرر في جريدة (الظهران) التي تصدر في السعودية ، الذي اعترف فيما بعد بانه وثلاثة اخرين مارسوا بعض اعمال القتل بحق بعض رجال الشرطة ، واحرقوا بيت (كري مكنزي) ومحلات اخرى . وقد دفع لهم شخص تابع للامن البحراني يدعى (فهد الظاعن) 6000 روبية مقابل كل عمل تخريبي يؤدونه .

وفي شهادة ضباط الشرطة في محكمة البديع قالوا ان اعمال العنف والحرائق ارتكبت بفعل اجانب وليس المتظاهرين ، وقالوا ايضا ان تعميما مشددا صدر من قبل قيادة الامن العام الى جميع افراد الشرطة المخولين بقمع الانتفاضة بمنع اعتقال اي شخص يقوم باعمال عنف منفردة او يقوم باشعال الحرائق واتلاف الممتلكات العامة .

واعادت حكومة البحرين خلال الانتفاضة 1994م سيرتها الاولى لتعتقل الالاف المواطنين وتقدم النشطاء سياسيا الى محاكم البحرين بتهم اعمال القتل لرجال الامن العام واشعال الحرائق واتلاف الممتلكات العامة وزعزعة امن واستقرار الوطن . ومن جانب اخر تجاهلت جرائم القتل التي مارسها جنودها في شوارع البحرين ، دون ان تولي اي اهتمام بالمطالب

الشعبية بتشكيل لجنة تحقيق لتحديد المسؤل عن تلك الجرائم التي راح ضحيتها ثمانية وعشرين مواطن . وذهبت الى اعداد العدة لتشويه منطلقات الانتفاضة تمهيدا لتقويضها بمباركة اقليمية ودولية . .

وتعددت التساؤلات حول ما جري ويجري في البحرين انذاك . فهل الشعب البحراني اعتاد ممارسة اعمال الشغب والعنف منذ بدء انطلاقة العمل السياسي في مطلع هذا القرن حتى انتفاضة 1994م. ام ان سلطات البحرين تدعي ذلك ؟

وهل ان شعب البحرين طالب باصلاح الاوضاع السياسية والاقتصادية بحق منذ مطلع هذا القرن ام انه لم يتفهم هذه الامور وغير جدير بها ، ذلك استدعى السلطات البحرانية لان تؤدي دور الولاية المطلقة باعتبار ان الشعب اعتاد منذ قرن على المطالبة بامور غير معقولة ، ولا تنسجم مع التقاليد والاعراف اوالقوانين المحلية والدولية ؟

والاجابة انحصرت في امرين ، فاما ان يكون شعب البحرين كان غير اهل لاقامة حياة حرة يحكمها نظام عادل . ويجب ان يبقى تحت الوصاية والولاية المطلقة التي يعبر عنها بالحق الالهي للسلطات . او ان سلطات البحرين غير مؤهلة لذلك ، وتتعاطى مع شعب متقدم في مفاهيمه ووعيه السياسي .

ومن خلال متابعة رؤية القائمين على القرار السياسي في البحرين افادت مواقفهم وتصريحاتهم ان الشعب البحراني غير مؤهل لممارسة حياة ديمقراطية شاملة ، بينما الشعب البحراني بمختلف قواه السياسية راى في العائلة الحاكمة مجموعة من البداة جاؤا من اواسط الجزيرة العربية ليحتلوا مجتمعا زراعيا متدينا كان يمارس نظاما سياسيا سليما . ولازالت العائلة الحاكمة منذ فترة الغزو تمارس اقصى واقسى نظام البداوة .

فقد كانت البحرين قبل غزو ال خليفة لها تعيش بين امارات خاضعة آنذاك لحياة البداوة ، حيث عُرفت البحرين بالعطاءات الحضارية في المجالات العلمية والأدبية والثقافية قبل الغزو الخارجي .

وقد حاولت القبائل البدوية في المنطقة تدمير هذه البيئة ونظام شورى الفقهاء والقضاة المتقدم في المنطقة لمرات عديدة ، إلا انها فشلت في تحقيق ذلك , حتى مجيء قبيلة آل خليفة التي غزت البحرين وقوضت على الأثر جميع معالمها الحضارية بويلات ونكبات متسلسلة ادت الى تقويض البنى الإجتماعية والسياسية والإقتصادية البحرانية.

ولو افترضنا جدلا ان الشعب البحراني لا يمتلك موروثا غنيا بوعي سياسي وغير مؤهل لممارسة حياة حرة منتظمة ، فان تساؤلا يثور حول دور (حكمة) قيادة آل خليفة التي استمرت اكثر من قرنين لهذا الوطن . الم يكن قرنين من الزمن كافيا لال خليفة كي يكرسوا مبادئ النظام العادل في البحرين ؟.

وبمتابعة مجريات هذا القرن على صعيد مواقف شعب البحرين والعائلة الحاكمة يتضح ان شعب البحرين بدء نشاطه السياسي بشكل حديث عند مطلع عقد العشرينات بمطلب تاسيس مجلس تشريعي ، واستمر هذا النشاط حتى انتفاضة عقد التسعينات المطالبة بحياة عادلة .

واما مسلك العائلة الحاكمة ودورها خلال هذا القرن ، فلم يكن حضاريا . فهو لايتجاوز ردود الفعل التي تميزت باصدار عدد من القوانين الجزائية الصارمة ، للحد من اي نشاط سياسي وحتى ثقافي تمارسة اية جهة شعبية . .

ففي بادئ الامر تزعم الوجهاء والأعيان محاولات عديدة لتقديم النصح للعائلة الحاكمة بالخضوع عند المتغيرات المحلية والدولية ، ثم طالبت

بإعطاء الشعب حرية المشاركة في إدارة شؤون الحكم . وسميت هذه المطالب بـ (لائحة الإصلاح) . ووافق الحاكم آنذاك الشيخ عيسى بن علي آل خليفة في 26 اكتوبر 1923 بإنشاء مجلس للشورى لا يمتلك صلاحيات تشريعية , واعتبرت الشخصيات الوطنية هذه الموافقة خطوة إيجابية برغم كونها قاصرة لا تمثل الطموح الشعبي . وقبل اتخاذ الخطوة الأولى في طريق إنشاء هذا المجلس اقدمت السلطات على اعتقال مئات المواطنين ونفي بعضهم .

عقدت الطوائف الرئيسية في البحرين ، الشيعة والسنة احتفالا كبيرا في مسجد يدعى (الخميس) , واختير في هذا الإحتفال مائة شخص من الطائفتين لتمثيل الشعب في مجلس تأسيسي. ثم اجتمع المجلس التأسيسي في 13 اكتوبر 1954 ، غرب العاصمة في منطقة تسمى (السنابس) حيث انتخب هيئة إدارية مكونه من خمسين شخصا ، انتخبوا من بينهم هيئة تنفيذية عليا مكونة من ثمانية أشخاص ، على راسهم السيد على النعيمي .

لم تستجب حكومة البحرين لمطالب الهيئة , واعتبرتها تجمعا غير شرعي ، ومخالف لقوانين الحكومة . وبعد مداولات مع العائلة الحاكمة تقدمت الهيئة بتنازلات في سبيل الحصول على تجاوب حكومي مع بعض مطالب الشعب , ومن بين التنازلات تغيير إسم الهيئة إلى (هيئة الإتحاد الوطني) . واستمرت النشاطات السياسية للهيئة لإيصال الحكومة إلى طريق التفاهم والتفاوض حتى نوفمبر 1956. ولكن حكومة البحرين لم تتجاوب مع مطالبها حتى شنت حملة اعتقالات عشوائية طالت أعضاء الهيئة التنفيذية ونفت قادتها خارج البلاد .

بعد أن قوضت السلطات الهيئة التنفيذية العليا طلبت الحكومة البريطانية من وكيلها تشارلز بلغريف مغادرة البحرين مع مطلع عام 1957

وعينت بدلا منه السيد (سميث) تحت صفة سكرتير للحكومة فقط ، وسحبت جميع قواتها من المدن والقرى إلى قواعد لها في جزيرة المحرق ، ونشرت بدلا عنها قوات الشرطة ، وتم اعادة بناء قوات الامن والمخابرات وتوسيع مهامها بشكل استفز المواطنيين وأضاق عليهم فسحة عيشهم ، حتى تفجرت الأوضاع من جديد في مارس 1965 ، فأعلنت المعارضة الإضراب العام احتجاجا على تصرفات رجال المخابرات والقيود التي فرضتها سلطات البحرين عبر قوانينها التعسفية , ورفعت القوى الوطنية مطالب باعتماد حياة برلمانية سليمة ونزيهة كسبيل لإخراج البلاد من الفوضى . ورفضت حكومة البحرين الإستجابة وأعلنت حظر التجوال واعتقلت أعداد هائلة من قادة الحركة الشعبية المطلبية.

استمر رفض سلطات آل خليفة للمطالب الشعبية وسدت جميع الأبواب أمام الإرادة الشعبية بمختلف فئاتها واتجاهاتها , ولم يكن هناك أي خيار لإيصال القطيعة مع الحكومة ، مما ادى ذلك الى تجذر وتعدد المعارضة السياسية وتوسع قاعدتها لتشمل مختلف فئات الشعب حتى برزت تنظيمات سياسية جديدة سعت لإيجاد حلول جادة وحسم الأوضاع لصالح معركة التغيير السياسي . وكعادتها اعتمدت سلطات البحرين إجراءات احترازية ووقائية , ونفذت بعض الهجمات والمداهمات لمنازل المواطنيين.

وطورت الحكومة عددا من القوانين المقيدة للحريات واصدرت قوانين اخرى كان في طليعتها قانون الجمهور البحراني رقم 45 – 1956م. حيث منعت بموجبه ارتداء أي ملابس رسمية أو وضع أي شعار يدل على انتماء أي شخص لأي منظمة سياسية أواجتماعية أو لغرض تشجيع أي هدف سياسي , وكذلك منع انتقاد الحكومة في المحلات العامة ووضعت عقوبات تتراوح بين السجن ثلاثة شهور و سبع سنوات لأي مخالف لهذا القانون . ثم

سن قانون إعلان حكومة البحرين رقم 55 – 1956م ويخول قوات الشرطة استخدام القوة لتفريق المتظاهرين , وعدم مسؤولية الشرطة عن أي حادث يؤدي إلى وفاة أي متظاهر , كما حدد سجن ثلاث سنوات وغرامة مالية لكل من يشترك في التظاهرات المناهضة للسلطة. والسجن خمس سنوات وغرامة مالية لكل من يعطل إشعار الشرطة لضرورة تفريق التظاهرات . ثم اتبع هذا الاعلان باعلان اخر سمي إعلان حكومة البحرين لعام 1956م الذي نص على ان كل من يشجع هدفا سياسيا سيكون مرتكبا جريمة ويعاقب بمدة لاتتجاوز الثلاثة شهور وغرامة مالية او بكلتي العقوبتين.

وكان قانون المطبوعات – الصادر في أبريل 1954م ، قد وُضعت بموجبه كافة المطبوعات تحت رقابة هيئة استعلامات . وبعده صدر قانون عام 1955م ، وقد نص على تسمية المطالب الشعبية بالتآمر والتحريض غير المشروع ، كما نص على أن الحاكم يسيطر على السلطات القضائية والتشريعية والتنفيذية , وتنفيذ عقوبة الإعدام في العلاقة بين المواطن والدولة , وقد كتب هذا القانون بشكل مبهم قابل لتفسيرات شتى. ثم توالت القوانين الامنية واستمرت حتى صدور قانون الأمن العام – 22 أبريل 1965م ، فقد اعطى الحاكم سلطات مطلقة واتاح له الأمر باعتقال أي مواطن لمجرد الإحتمال بارتكابه جريمة , كما أنه لا يحدد مكان ومدة الإعتقال. وبعد عام واحد تقريبا صدر قانون أصول المحاكمات الجزائية لعام 1966م يتيح لأي شرطي أو حارس أمن القبض على أي مواطن وسوقه إلى مخفر الشرطة بمجرد الشبهة .

وبعد أن أصدر أمير البحرين مرسوما في يونيو 1972م حدد بموجبه وضع دستور للبلاد من خلال مجلس تأسيسي ، اتبع بقانون رقم (13) جاء في بعض فقراته أن تعد الحكومة مشروعا بدستور يعرض على المجلس

التأسيسي ليناقشه في فترة أقصاها 16 ديسمبر 1973 ويعرض على الحاكم لإقراره . وقد واجه هذا القانون معارضة شعبية واسعة لما فيه من اجحاف بحق الشعب . ونص القانون أيضا على إعطاء حق الإنتخاب والترشيح للرجال دون النساء بحيث لا يقل عمر المنتخِب عن 20 عاما , والمرشَح عن 30 عاما , كما نص على تركيبة غير متكافئة في المجلس التأسيسي بحيث يتشكل من 22 نائبا منتخبا فقط , وما لايزيد عن 10 أعضاء يعينهم الحاكم بالإضافة إلى أعضاء مجلس الوزراء وعددهم 12 وزيرا . وبذلك استطاعت الحكومة أن تضمن وفق نص هذا القانون الهيمنة على المجلس التأسيسي وتوجيه نصوص دستور البلاد الصادر عنه بما يخدم أهدافها واهتماماتها .

وبعد سبعة شهور من تصديق الدستور , صدر قانون رقم (18) الذي نص في بعض فقراته ، على حظر أي اجتماع لجمعية عمومية لناد أو جمعية أو عقد ندوة أو حتى لقاء دون ترخيص من الشرطة بموجب طلب يتقدم به خمسة أشخاص في المنطقة المراد عقد اجتماع او ندوة فيها قبل ثلاثة ايام من عقده ، ويتناقض هذا القانون تماما مع المادة (28) من دستور البلاد الذي أقره المجلس التأسيسي .

وفي السابع من ديسمبر 1973 تم انتخاب مجلس نيابي وطني مؤلف من 30 عضوا , مثل الحكومة فيه 14 وزيرا وألغي العنصر النسائي من الإنتخاب أو الترشيح , واكثر من 30 الف مواطن منعوا من الجنسية البحرانية كما أن العديد من عناصر المعارضة السياسية لم يستطعوا المشاركة في الانتخاب أو الترشيح بسبب تهديدات وجهت اليهم من قبل قسم المخابرات بوزارة الداخلية . كذلك لم يستطع المرشحون ان يوضحوا

برامجهم السياسية والإجتماعية والإقتصادية بسبب حظر أمني فرض عليهم وفق قانون رقم (12) لسنة. 1973م

وقبل يوم واحد من دورة الإنعقاد الثاني للفصل التشريعي الأول ، أصدرت سلطات البحرين في 22 أكتوبر 1974 قانون(تدابير أمن الدولة) . وكانت عملية إصدار هذا القانون مفاجئة للنواب والشعب البحراني على السواء. إذ أن سلطات البحرين لم تأخذ بعين الاعتبار المادة (1) فقرة (هـ) من الدستور والتي نصها : ((للمواطنيين حق المشاركة في الشؤون العامة والتمتع بالحقوق السياسية , بدءا بحق الانتخاب , وذلك وفقا لهذا الدستور وللشروط الي يبينها القانون)).

ويجيز قانون تدابير أمن الدولة في مادته الأولى , لوزير الداخلية ، أن يأمر بالقبض على أي شخص وإيداعه أحد سجون البحرين دون إذن قضائي , وتفتيش سكنه واتخاذ أي إجراء يراه الوزير ضروريا لجمع الدلائل واستكمال التحريات , كما يجوز القانون إيداع الشخص مدة لا تزيد عن ثلاث سنوات قابلة للتجديد . وقد عارض أعضاء المجلس الوطني بضراوة هذا القانون ونصوصه التي تعد خرقا صريحا لنصوص دستور البلاد . وانهالت العديد من عرائض الإحتجاج على أمير البحرين ورئيس الوزراء لتبدي امتعاضها لأسلوب عرض هذا القانون وما حواه من اجراءات تعسفية ، تذكر بأحكام القرون الوسطى في أوروبا.

وبعد عام من حل المجلس الوطني صدر قانون العقوبات رقم (6) لسنة 1976 م وتعديلاته . ويعرض هذا القانون المواطن للسجن مددا طويلة إذا ما سعى لتشكيل جمعية أو حيازة مطبوعات أو منشورات , كما يعرض المواطن للإعدام إذا ما نوى تغيير النظم السياسية أو الاجتماعية أو الإقتصادية للدولة . وقد تعرض بعض نواب المجلس الوطني للإعتقال

والسجن وفقا لهذا القانون . وقد جرت بعض التعديلات على نصوص هذا القانون في ظل غياب المجلس الوطني وتجميد مواد الدستور , وذلك عبر إصدار مرسوم أميري رقم (9) لسنة 1982 يستهدف اتهام الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين بالمحاولة الانقلابية وتشديد العقوبات المنصوص عليها في المادة (60) بحق اعضائها .

وفي عام 1989م صدر قانون المطبوعات والنشر رقم (14) ، وتنص المادة الخامسة منه على أنه (يجوز لوزير الإعلام أن يطلب من المطابع الإطلاع على نصوص أي مؤلف قبل وأثناء الطبع , وفي حالة مخالفته يجوز للوزير إيقافه كما تجيز المواد (15,13) لوزير الإعلام أن يمنع تداول المطبوعات التي تتضمن مساسا بنظام الحكم , كما تحظر أي مطبوعة إلا بعد الحصول على إذن مسبق بذلك . وقبل ذلك كان قانون القضاء المستعجل لسنة 1984م قد صدر في الثاني من ديسمبر 1984 ويجوز بمقتضاه إجراء محاكمة فورية خلال 24 ساعة من تاريخ القبض على أي متهم سياسي , وصدرت بموجب هذا القانون أحكام بالسجن تصل أحيانا إلى السجن عشر سنوات.

ثم صدر قانون الجمعيات رقم (21) لعام 1989 ، فالمادة (8) منه تشير إلى وجوب استرشاد الجمعيات باللائحة الداخلية المختصة التي تقرها الجهة المختصة وفق هذا القانون . والمادة (13) تنص على منع تعددية الجمعيات , والمادة (15-22) تفرض رقابة أمنية صارمة من جانب الجهة المختصة على وثائق وسجلات ومكاتبات أي جمعية . والمادة (17) تفرض رقابة على الأموال النقدية للجمعيات . والمادة (18) تمنع الجمعيات من مزاولة النشاط السياسي والمضاربات المالية , والمادة (20) تحظر على الجمعات الإتصال بأي جمعيات شبيهة خارج البحرين إلا بإذن

مسبق من الجهة المختصة . والمادة (21) تحظر إقامة الإحتفالات أو استلام تبرعات من المواطنين إلا بموافقة الوزير المختص . والمادة (23) تعطي للوزير المختص الحق في حل الجمعيات وفرض مدير أومجلس إدارة مؤقت ، والمادة (24) تجيز للوزير أن يدمج أكثر من جمعية ولا يحق للأعضاء الإعتراض .

وهكذا استمر الحال في البحرين . فالشعب من جهته يطالب بحقوقه المشروعة ، والسلطات من جهتها تتصدى لهذة المطالب باصدار قوانين صارمة وممارسة اعمال تخريب وقتل منظم .

□ تقديرات المجتمع الدولي

عند مطلع انتفاضة 1994م ، وبعد صدام دام اكثر من خمسة شهور حيث اعطيت سلطات البحرين خلالها فرصة كبيرة للتفكير بجد في مطالب الانتفاضة واهدافها ، لم تكن ردود الفعل الحكومية تجاه هذه المطالب خلال الهدنة من طرف واحد بمستوى حجم الحدث وطموح الشارع الشعبي المدعم بنشاط المعارضة السياسي .

وكانت البادرة الاولى التي عبرت عن تجاهل حكومي لحجم الحدث هي وعد امير البحرين الشيخ عيسى آل خليفة بـ (بحرنة الوظائف)، وتبعه رئيس الوزراء بوعد لا يتجاوز رفع مستوى صلاحيات مجلس الشورى الذي جرى تعيينه في شهر ديسمبر ، بمرسوم اميري رقم 9 لسنة 1992، كبديل عن المجلس الوطني المنتخب في 1973م .

المعارضة السياسية البحرانية رأت ان حكومة البحرين لم تقدر كعادتها التموج الشعبي ، وتعاطت مع الشعب البحراني باعتباره شعبا لا يستحق الانتماء لهذا البلد . وذهبت الاتجاهات الشعبية الى رفض هذا اللون من

النظام السياسي الذي لا يمثل الاتجاه الاسلامي المفترض سيادته في الجزيرة ، وان كل الدلائل اشارت خلال العقود الماضية الى ان الطريقة التي تعاطت بها العائلة الحاكمة مع الانتفاضات ومطالبها افرزت مفاهيما جديدة كان ابرزها شيوع التناقضية بين اتجاه الحكومة واتجاه الشعب، وساهم في تكريس هذا المفهوم وتعقيده سقوط القتلى والجرحى برصاص قوات الامن واجهزة التعذيب في السجون ، مما حفز ذلك المواطنين الى رفع شعار (لا تقية في الدماء) .وهو شعار يؤكد القطيعة والرفض التام في التعاطي مع الحكومة باي شكل من الاشكال .

فالحكومة البحرانية لم تتفهم مرامي انتفاضة 1994م واتجهت الى تسخير كل امكانات الدولة للسيطرة على الاوضاع الامنية ، انطلاقا من موروث سياسي يؤكد على اهمية الحفاظ على (الفتح التاريخي) للبحرين الذي نجح فيه آل خليفة السيطرة على الجزيرة في عام 1783م . من جهة اخرى استنزفت جميع الاساليب والوسائل الشعبية السلمية في سبيل اثارة الادراك الحكومي للواقع الشعبي المزري برغم ردود الفعل العنيفة للحكومة تجاه هذه الاساليب . وطرقت جميع الابواب لاثارة الحس الوطني في الوسط العام . وشارك في هذه الاثارة معظم الاطراف المقربة من الحكومة فضلا عن بعض اطراف المعارضة . الا ان معطيات العائلة الحاكمة ومواقفها تجاه هذه الاثارات ظلت واهنة ونبأت عن نظرة متاخرة ، قاصرة عن استيعاب حجم الحدث الذي قدر خطورته جميع دول المنطقة بما فيها الدول التي اعلنت مساندتها للحكومة وابدت كامل استعدادها للدعم الامني والاقتصادي لمسعى قمع الانتفاضة .

من جهتها اعربت اطراف دبلوماسية وسياسية عاشت احداث البحرين لحظة بلحظة عن استغرابها لمسلك العائلة الحاكمة وتصرفها تجاه الانتفاضة

الشعبية التي استهدفت تحقيق مشروعية لنظام اكثر وطنية . فما يجري في البحرين لا يعبر عن وعي وحكمة حكومية ، وان معظم الدلائل افادت ان هذه الجزيرة ليست قائمة على نظام اداري يتحرك باتجاه تحقيق تنمية شاملة هدفها الصالح العام .

فلا يقبل منطق العقلاء ان تواجه التظاهرات السلمية برصاص يقسم اجزاء المواطنين الى اشلاء ، ولا يدل تحول ملاعب كرة القدم واحواض اصلاح السفن الى معسكرات لاحتجاز واعتقال اكثر من احدى عشر الف مواطن في بلد لايتجاوز عدد السكان فيه الـ 300 الف مواطن على وجود نظام سياسي يحترم الارادة الشعبية .

ووجهت للانتفاضة اتهامات عدة وذلك بقصد ابراز وجه ارهابي وطائفي في البحرين انسجاما مع الجو العام الذي كان سائدا في الساحة السياسية الدولية . لكن الهوية الثقافية والبعد العقيدي للانتفاضة تجاوزت هذه الاساليب .

من هنا فان القائلين بعدم طهر الانتفاضة او طائفيتها او ارهابها او زعزعتها للاستقرار او انها فعل بتدبير اطراف خارجية ، لا يمتلكون دراية بالعمق التاريخي لهذا الشعب ، ومتغافلون عن المجريات السياسية الي سادت البلاد منذ غزو ال خليفة للبحرين . ولذلك ترى بعض المقربين من الحكومة قد سعوا ـ عن جهل او عمد ـ لتجاوز وسائل الاعلام الداخلي – الذي فقد مصداقيته في الوسط الشعبي – واتجهوا نحو استغلال بعض المنابر الاعلامية الحرة خارج البلاد لتشويه حقيقة الانتفاضة واهدافها .

وبات من المفيد ان يتحرى المراقب الجاد لاوضاع البحرين ماهية الهدف من وراء تجهيل الشعب البحراني والعالم بالتاريخ الحقيقي المجيد لهذا البلد ، وهل ان حقائق التاريخ في البحرين ابتدات مع غزو ال خليفة للبحرين

. وكيف يفسر النظام السياسي الذي ساد الجزيرة بعد وفاة الرسول (ص) حتى الغزو الخليفي . وكيف تفسر الانتفاضات الشعبية التي قامت خلال حكم النظام الحالي وقدرت بحوالى خمس عشرة انتفاضة ، انتهت باقدام العائلة الحاكمة على اتباع مخطط احترازي لمنع تكرار هذه الانتفاضات ، وذلك باعتقال النشطاء سياسيا واثارة اجواء الرعب في الوسط الشعبي بين فترة واخرى ، وتوجيه تهم للمعتقلين السياسيين ، اقلها تهمة محاولة التخطيط وتنفيذ (الانقلابات) والسعي لتغيير النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية بالقوة ، كما جرى ذلك لاعضاء الجبهة الاسلامية لتحرير البحرين وذلك عند مطلع ديسمبر من العام 1981م . وكيف يبرر اسلوب الحكومة في القتل بالتعذيب الرهيب وسط زنزانات سجون العاصمة عبر بتر الاصابع وشج الرؤوس بآلات حادة وحفر الاطراف واجزاء اخرى من الجسد بالمخراز الكهربائي حتى الموت .

واما عن المجتمع الدولي فقد سادته تساؤلات ومواقف عديدة حول هوية الانتفاضة البحرانية وما ذهبت اليه من افرازات خطيرة . فبعضها التزم الحقيقة ودعى الى ضرورة خضوع العائلة الحاكمة عند ارادة الشعب البحراني ومطالبه التاريخية العادلة . وكان منطلق هذه الدعوة الاحاطة بتاريخ هذا البلد والمجريات السياسية التي عبرت عن توق الشعب البحراني لحياة سوية ، وادراكه لاهمية ايصال واقع البحرين بتاريخه المجيد . وبعضها ذهب الى تجاهل الحقائق ورجع الى استثارة الصداقة القديمة مع آل خليفة التي اقيمت على وجه غير لائق خلال عهد الاستعمار. وادعى البعض متابعته لاحداث البحرين عن كثب ثم ضم شعوره الى هواجس العائلة الحاكمة ومخاوفها . وقيل مرة ان هذه المتابعة عبرت عن وجهة نظر بعض الحكومات الاوروبية تجاه الانتفاضة . وقيل في غير مكان انها عروض

لبضائع بائرة لحفظ المصالح في منطقة الخليج فحسب دون الاخذ بعين الاعتبار الحقائق السائدة في جزيرة البحرين .

حكومة البحرين من جهتها بادرت الى انتهاج خطوات اخرى لكسب هذا التاييد بغرض تجاوز مكاسب الانتفاضة . وكان في طليعة هذه الخطوات التاكيد على ابراز بعض المخاوف غير الحقيقية التي تهدد مستقبل الجزيرة . واختلقت في هذا الصدد اوجه غير واقعية للانتفاضة . فقد رصدت المعارضة السياسية البحرانية بيانات صادرة عن مدير الامن العام ايان هندرسون البريطاني الجنسية ، قام بتوزيعها جهاز المخابرات البحراني باسماء متعددة ، من بينها (كتائب عمر) و(كتائب الحسين) تدعوا الى اثارة مخاوف طائفتي السنة والشيعة من بعضهم البعض . وقد كشفت هذه اللعبة وهي لا تتعدى كونها اسلوبا قديما غير مجد ، قد مورس قبيل انتفاضة الهيئة في عام 1956م حين اوكلت دائرة الامن انذاك الى الشيخ دعيج آل خلفية ، مهمة تنفيذ مخطط اثارة الطائفية وذلك بتشكيل مفارز من رجال الامن بلباس مدني ، وتقسيمهم الى مهمتين . الاولى تبتدئ بالاعتداء على مواكب العزاء التي تقيمها الطائفة الشيعية في ذكرى استشهاد الامام الحسين (ع) في العاشر من محرم الحرام . واما المهمة الاخرى فتبدا بتظاهرة في جزيرة المحرق تمثل السنة ، وذلك احتجاجا على ردود الفعل الشيعية على هجوم الامن العام على المواكب الحسينية . وقد كشف المخطط وكانت النتيجه مزيد من التلاحم في الوسط المجتمعي البحراني .

□ جدلية الارهاب الرسمي والشعبي

كان يراد لجدلية الاتهام الحكومي للقوى السياسية الفاعلة في انتفاضة 1994م بممارسة الارهاب او تناقض هذا البعد مع اتجاهات هذه القوى ان

تعم الساحة الشعبية والرسمية في البحرين وخارجها بحيث تكون دلالة هذه الجدلية محط اثارة لافتراس النصيب الاغلب الاعم من الجهود السياسية المعارضة بغرض تجييرها الى ممارسات دفاعية وذات صفة تبرير تبذلها المعارضة فضلا عن طاقات تمثل حسن نية تنتهجها جهات اقليمية ودولية ذات مصلحة امنية وسياسية في جزيرة البحرين لتشويه حقيقة الحركة الشعبية وتبرير الموقف الامني الحكومي .

ولكن الواقع ذهب الى غير ذلك ، فجدلية الارهاب لم تتعد جزءا محدودا جدا من المساحة المرسومة لدى الحكومة البحرانية .

واما من جهة الواقع البحراني على الصعيد الشعبي فقد حافظ على طهره من هذه الجدلية ، فلم تبرز اتجاهات شعبية غلبها الحديث عن هذا الامر بشكل جدي ، فبين من اعتبر الارهاب الراهن هو امتداد لنهج الحكومة الامني الذي ذهبت الية منذ انطلاقة انتفاضة الهيئة حتى انتفاضة 1994م ، وما ارادة التقييم السياسي الشعبي في هذا المجال الا تحصيل لحاصل . وبين من اعتبر الحديث عن جدل الارهاب هو تيه عن الحقائق التي تتقدمها مطالب شعبية تمثلت في اقامة حياة حرة شاملة منسجمة مع المعتقد الاسلامي .

هذان الاعتباران دلا على ان الرؤية الشعبية لجدلية الارهاب الحكومي اضحت صافية وواضحة المعالم ، لكن احداثا تقدمت هذه الرؤية لتبرز دلالتها المطابقية .

فالحكومة البحرانية لم تستحدث نهجا لانهاء الاحداث الشعبية في البحرين منذ اكثر من سبعين عاما . ففي جل الانتفاضات التي عمت البحرين كانت الحكومة البحرانية تشغل الجهات السياسية الفاعلة فيها بجدل خطير يراد له المقدرة على ثني هذه القوى عن مطالبها واهدافها وحتى

منهجها السياسي المعتمد في الحركة الشعبية . ولا نجانب الحقيقة اذا ما قلنا ان مطلع انتفاضة 1994 قد شهدت هذا اللون من الجدل الحكومي .

فما ان اتجه الشعب البحراني خلال انتفاضة 1994م للتعبير عن رفضه للاساليب الامنية الحكومية التي جاءت على العديد من ابناء البحرين ليودعوا السجون ، وذلك بتسيير تظاهرات عارمة شهدت بعض اعمال العنف كرد فعل على العنف الحكومي الذي ارتكبته اعداد كبير من قوات الامن المتعددة الجنسيات حتى اثارت الحكومة جدلا في الوسط الشعبي حول موقف الشريعة الاسلامية من النهوض المطالب بالاصلاح في ظل حكومة تعتبر نفسها مسلمة في عقيدتها . وكاد هذا الجدل بادئ الامر ان يأخذ نصيبا كبيرا من الجهود الشعبية التي توحدت مشاعرها امام الموقف الحكومي المتجاهل لحقوقها .

وبحكم الوعي والمستوى العلمي والثقافي الذي تميز به شعب البحرين فضلا عن نتائج الموقف الحكومي العنيف الذي ادى الى سقوط العديد من المواطنين ضحايا رصاصات قوات الامن دون مبرر جدي ، انتفت مبررات هذا الجدل وراحت جميع الاطراف السياسية والاسلامية في موقف موحد بالتأييد والتأكيد على شرعية النشاط السياسي امام الحكومة .

وفي الفترة الواقعة بين شهري ابريل اكتوبر من العام 1995م شهدت البحرين نهجا حكوميا لايشذ عن اسلوبها الذي مارسته في انتفاضة 1956م حيث نجحت الحكومة في وضع قادتها امام جدلية تتعلق بالصفة الذاتية لتنظيمهم الشعبي الذي عرف بمسمى (الهيئة التنفيذية العليا) واشترطت تغييره الى (هيئة الاتحاد الوطني) للاعتراف به رسميا وبدء الحوار معه ، وذلك بقصد اشغالهم عن مراميهم الرئيسية التي تمثلت عند الطرف المعتدل في اقامة مجلس تشريعي ، وقاد هذا الاتجاه السيد عبد الرحمن الباكر ، بينما

تمثلت عند الاتجاه الجذري بتغيير النظام السياسي ، وقاد هذا الاتجاه حجة الاسلام السيد على كمال الدين النعيمي .

واما انتفاضة 1994م فقد كانت خلالها الدعوة للحوار مع السلطات منفذا استغلته الحكومة لاثارة جدلية المعتقلين الذين تجاوزت اعدادهم السبعة آلاف معتقل خلال الفترة الواقعة بين نهاية شهر ابريل ومنتصف شهر سبتمبر من عام 1995م وذلك بغرض توجيه الحوار نحو الصفة الامنية البحتة . وعندها كانت البلاد تضج من هول هذه الكارثة التي تعمدت الحكومة اقامتها تمهيدا لتحديد مسار الحوار في اطر ضيقة تدفع ثمنها القوى الفاعلة في الانتفاضة والحركة المعارضة . وما ان افرج عن قادة الحوار حتى شهدوا انفسهم امام هذه الكارثة الامنية التي لم يكونوا يعلمون بها اثناء فترة سجنهم ، حيث تركت اثارا سلبية على الصعيد الاجتماعي . وساهمت الدفعات الاولى التي افرج عنها خلال الفترة التمهيدية للحوار في ضغوط كبيرة على حركة قادة الحوار من جهة المطالب الشعبية التي كانت ترجوا بالافراج عن الاعداد الاخرى من المعتقلين بسرعة خيالية .

من جهة اخرى تماطلت الحكومة بابقاء الاعداد الكبرى في السجن مع الامتناع عن فتح ملف المطالب السياسية ، ثم وصفت الحوار بانه ((حوار امني لايخرج عن الاطر المعمول بها)) . ومضت فترة زمنية ليست بالقصيرة دون ان تفي الحكومة بوعودها التي ضربتها خلال الجلسات التمهيدية لحل الازمة ، بينما لم تنته خطوات الافراج عن المعتقلين لكون الحكومة مستمرة في التعويض عن المفرج عنهم باعتقال اعداد اخرى .

وهكذا استمرت الحكومة في انماء هذه الجدلية امام قادة الحوار دون ان تعبأ بما حولها . وكادت الحكومة ان تنجح في مقاصدها بضرب الانتفاضة والقضاء عليها لولا تدارك الحركة السياسية المعارضة الامر .

فقد كان لتأكيد الجبهة الاسلامية لتحرير البحرين ــ وهو الاتجاه السياسي الرئيسي المعارض للثقة في الحكومة ـ على رفض الحوار مع الحكومة منذ الايام الاولى لأعلانه دورا بارزا في كشف هذه الجدلية الخطيرة بينما ساهمت الخطوة المضادة التى بادر اليها قادة الحوار بوضع انفسهم طرفا ثالثا للتوسط لانهاء ازمة الثقة بين الاتجاه الشعبي الفاعل في الانتفاضة والحكومة بدور كبير في دخول الانتفاضة مرحلة جديدة افلتت عند مداخلها زمام مخطط الحكومة في افشال المذهب السياسي للانتفاضة .

في زحمة هذه الاحداث وما تبعها من جدليات ومناورات سياسية متضاربة بين الحكومة البحرانية والمعارضة الفاعلة في انتفاضة 1994 ، انكشف المدى الذى كانت تأمل من خلاله الحكومة بالنجاح في حشر اطراف المعارضة في زاوية جدلية الارهاب الحرجة التي باتت متنفسا لمعظم الاتجاهات الرسمية امام الاطراف المعارضة في عالمنا الثالث حين ترى نفسها عاجزة عن ايجاد الحلول السلمية امام منافسيها .

وكان امل نجاح الحكومة البحرانية ضعيفا جدا انذاك لمناصفة عامل الحنكة السياسية للمعارضة واتجاهاتها الشعبية وعامل اهتمام المجتمع الدولي الانساني وتآزرهما في الضد من دور المذهب الحكومي غير الشرعي والمنطقي في تعاطيه مع المطالب الشعبية السلمية في هذه المنطقة الحساسة من العالم ، الا ان المخاوف ذهبت باتجاه كارثة انسانية توقع ان تلجأ اليها الحكومة البحرانية حين تجد نفسها امام فشل لم تجرب اعلانه خلال عمرها السياسي ، قد تكون احد مظاهرها نصب العداء للطائفة الشيعية التي تقود الانتفاضة بحكم وضعها الديمغرافي واصولها التاريخية ـ وتغطي المساحة السكانية الكبرى وتشكل اكثر من ثلثي المجتمع عددا ـ واستباحة حرماتها

بمعونة بعض دول الجوار التي ترى في معتقد هذه الطائفة مصدر خطر فكري على مذهبها الديني الرسمي المعتمد لديها ..

□ جدلية صراع المدينة والقرية

عاد جدل الحديث حول تصنيف الجزيرة الى مناطق قروية ريفية ومناطق مدينية من جديد . ورجع التصنيف الى اسباب سياسية يراد بها اظهار احداث البحرين وكأنها صراع بين مجتمع المدينة ومجتمع الريف الساذج الذي يبتغي ارجاع البلاد الى عهد ما قبل عام 1783م الذي شهد سيطرة قبيلة آل خليفة على جزيرة البحرين بعد استغلالهم لمجموعة من المتناقضات الاجتماعية في الوسط البحراني .

ويتصور غير البحراني حين سماعه لهذا اللون من الجدل ان جزيرة البحرين تتعدى مساحتها مساحة الجزيرة البريطانية او هي اقل بقليل ، بحيث تلعب المسافة الشاسعة بين المدينة والقرية دورا مهما في ابراز الفوارق الثقافية والاجتماعية وربما تعزيز المتناقضات على مختلف الصعد .

لكن حقائق الامر اتجهت الى غير ذلك . فالمجتمع القروي بمفهوم الحكومة البحرانية الذي الفناه خلال احداث انتفاضة 1994م قد انتفت معالمه عند مطلع عقد السبعينيات . فالكثافة السكانية للحضر شكلت ما نسبته 87.1٪ من اجمالي سكان البحرين خلال عام 1971 اي حوالي 168.819 من مجموع 178.193 وفقا لاحصاءات المجموعة الاحصائية . ولم يتبق الا التفاوت في المستوى المعيشي بحكم اهمال الحكومة لتنمية القطاع العام وعدم دعمها للقطاع الخاص في المناطق الغربية والجنوبية للبلاد التي اصطلح عليها بـ (القرية) .

ذهبت المعارضة الى القول انه ليس من الصحة بمكان ان تقييم احداث البحرين بعلم مستند الى احصاءات الثلاثينات او الاربعينات التقديرية . كما لايمكن ان يكون تقيما موضوعيا لمجتمع البحرين دون امتلاك بعد علمي للظروف السياسية والاجتماعية التي عصفت بالبلاد خلال القرنين الماضيين . فالبعد الثقافي السائد في الوسط الشعبي مثلا يحمل الكثير من التناقض مع البعد الثقافي الرسمي للدولة ، وترجع اسباب هذا التناقض الى مفهوم الشرعية السياسية في البعدين . فالمجتمع البحراني يرى ان الشرعية لا حقيقة لها الا في كونها صادرة عنه باعتباره مصدر السلطات . بينما الاتجاه الرسمي الذي تمثله العائلة الحاكمة ترى ان الشرعية تكمن في استمرار الامتداد السياسي الذي انبثق خلال نهاية القرن الثامن عشر بعد اعلان الشيخ احمد آل خليفة تنصيب نفسه حاكما للبحرين ، بمعنى آخر ان السلطات لا تكون شرعية الى بصدورها عن مفهوم الحكم الوراثي .

هذان المتناقضان هما السببان الحقيقيان للتباين الصريح في دستور عام 1973 في مادتيه الاولى والثانية اللتان تتعلقان بوراثة الحكم وكون الشعب مصدر السلطات جميعا في آن واحد ، وهذا ما لا يقبله الفكر السياسي . فكانت النتيجة ان حل المجلس الوطني الذي انتخب عام 1973م استنادا الى الشرعية بمفهوم المادة الاولى من الدستور .

وفي مجال البعد الاول كانت البيانات الاحصائية للميزانية العامة للدولة من اهم الامور المساعدة في التنفيذ . فقد شكلت الايرادات النفطية المورد الرئيسي للدخل وبنسبة 71.4٪ في المتوسط خلال الفترة الواقعة بين عامي 1971و1989م . وساعد ذلك في تحديد اتجاهات الانفاق العام من خلال تنفيذ مخطط تقسيم المناطق واعادة صياغة التركيبة السكانية وفق اهداف امنية يأتي في صدارتها اخلاء المدينة من المواطنين . وافردت السلطات

مبلغ 21.8 مليون دينار سنويا لدعم هذا المخطط اي ما نسبته 19٪ من اجمالي النفقات الاستثمارية خلال الفترة الواقعة بين حل المجلس الوطني حتى مطلع عام 1989 . كما اشارت تقارير صندوق النقد الدولي الى ان النفقات الاسكانية كانت بنسبة 2.2٪ في العام 1974 ثم ارتفعت الى 27.9٪ خلال عام 1976م وزادت الى نسبة 43.9٪ خلال العام 1977م .

وكانت النتيجة الحاصلة هي شمول المخطط الاسكاني لاكثر من 52.979 اسرة نقلت الغالبية العظمى منها من المدينة الى المناطق الجنوبية والغربية للبلاد (القرية) . فمنطقة جدحفص التي عرفت باشتداد مظاهر الاعتراض وسقوط اكثر القتلي من المواطنيين برصاصات قوات الامن واجهزة التعذيب في السجون ، كان عدد سكانها 15 الف نسمة حتى مطلع عام 1975م . ولكنك تجدها حتى مطلع عام 1991م قد ازدادت الى 44.769 نسمة حسب احصاءات الجهاز المركز للاحصاء. وارتفع عدد سكان المنطقة الوسطى ايضا الى 34.755 نسمة . وهكذا بقية المناطق . اما العاصمة المنامة فلم يبق فيها الا نسبة 15٪ من مواطنيها الاصليين . وحلت القوى العاملة الاجنبية محلها . فقد كان عدد سكان العاصمة خلال عام 1975 م 49.756 نسمة ، بينما اضحى عدد سكانها خلال عام 1991 حوالي 136.999 نسمة تشكل85٪ منها من غير البحرانيين .

واما في مجالات نسب للوافدين الى السكان فمن مميزات المجتمع البحراني ارتفاع نسبة فئات السن الصغرى ، ففي عام 1971 شكلت فئة (0 – 14عاما) حوالي 48.5٪ اي بعدد 86.346 نسمة من اجمالي سكان البحرين البالغ عددهم 178.193 نسمة . ويعزى ارتفاع هذه النسبة الى زيادة الخصوبة عند المواطنيين البحرانيين التي ترتب عليها ارتفاع نسبة الاعالة فضلا عن ارتفاع عدد اطفال سن الدراسة الى مجموع السكان ، لكن

هذه النسبة انخفضت الى 33٪ خلال عام 1981م . ولكن هذه الفئة من السن بقيت حملا ثقيلا على فئة سن العمل (15 – 64 عاما) التي كانت تشكل عام 1971 حوالي 48.5٪ اي 86.468 نسمة وهي فئة مساوية لفئة سن (0 – 14 عاما) ، ولكنها ارتفعت الى نسبة 55.7 ٪ اي 132.942 نسمة . واما فئة (65 عام – فأكثر) من البحرانيين فهي لا تشكل الا نسبة 3٪ من اجمالي عدد سكان البحرين خلال الفترة الواقعة بين عام 1971 حتى عام 1981م .

واظهرت احصاءات التعدادا العام للسكان خلال عام 1971 ان مجموع القوى العاملة قد بلغ 58.243 . منهم 36.311 من البحرانيين ، و21.932 من غير البحرانيين . واما احصاءات عام 1981 فقد بلغ عدد العاملين حوالي 137.892 ، شكل عدد العمال البحرانيين 57.178 بينما شكل عدد العمال من غير البحرانيين حوالي 80.714 عاملا . واما احصاءات 1993م فقد بلغ اجمال عدد القوى العاملة 242.2 يشكل البحرانيون منهم 95.6 ، ويشكل غير البحرانين 147.0 .

هذه الارقام توضح المدى الذي وصلت اليه البلاد اعقاب التخطيط الجديد للمدينة والقرية . فالمجتمع البحراني اضحى بين فكي كماشة ، بين التنقل من المدينة الى المناطق القروية ، وبين بحر هائج من العمالة الاجنبية يغطي معظم فرص العمل لكون هذه العمالة رخيصة وسهلة الاستيراد. ولكن النتيجة اضحت في بعضها كما يلي :

1- تمركز القوى الفاعلة اقتصاديا من غير البحرانيين في المدن ، وعلى وجه الخصوص العاصمة المنامة .

2- انتهاء ظاهرة الاضرابات ومظاهر الاعتراض في القطاعين العام والخاص لتواجد الكثافة العمالية من غير البحرانيين الذين لايرغبون في

الخوض في شؤن سياسية تقطع ارزاقهم ، ويضاف الى ذلك العبىء الكبير الذي خلفته فئة السن (0 – 14 عاما) على القوى الفاعلة اقتصاديا من البحرانيين في سن (15 – 65 عاما) المساوية لها بحيث لا يستطيع المواطن البحراني الا تحمل هم مسؤولية نشأة اجيال المستقبل . وهذا جعله امام امتحان عسير . فهو بين ان يتجاهل العسف والخسف الذي اتى على الحريات العامة خصوصا المدنية والسياسية منها ، وبين ان يقف على اطرافه ليبدي اعتراضه امام امواج بشرية من غير البحرانيين ، فتكون نتيجتها الحرمان من الوظيفة والعمل فضلا عن الملاحقة الدائمة لرجال الامن وعدم رغبة اية مؤسسة عامة او خاصة في توظيفه طمعا في كسب رضا وزارة الداخلية وشروطها القاسية في توظيف البحرانيين ممن ثبت نشاطه السياسي .

3- تحول مظاهر الاعتراض والاحتجاج من المدينة الى المناطق الغربية والجنوبية والوسطى والشرقية وغيرها من المناطق التي تطلق عليها وزارة الداخلية اسم (القرى) .

لكن الامر الذي تجاوز هذه النتائج التي كانت في صالح حكومة البحرين ، هو التفاعل بين ابن القرية التي انتهت معالماها عند مطلع اعام 1971 وابن المدينة الوافد بكل فكره السياسي والثقافي الذي تفاعل مع احداث الحرب العالمية الاولى والثانية وما صاحبهما من متغيرات على الصعيد العربي والاسلامي . ذلك ساهم في تبلور اتجاهات معارضة شاملة غطت الكثافة السكانية التي تميزت بها جزيرة البحرين عن دول الجوار ، بدلا من اقتصار مظاهر الاعتراض والاحتجاج بشكل مكثف في العاصمة المنامة بين عامي 1956 وعاما 1982م .

وتاسيسا على ذلك لم يمكن القول بان حقيقة احداث البحرين خلال الثمانية عشر شهرا الاولى من الانتفاضة هي مواجهة بين قوى الدولة الحديثة والمجتمع المدني من ناحية ، وقوى التطرف في الريف او القرية التي تسعى حسب المزاعم الحكومية الى فرض سيطرتها التقليدية او المتخلفة . بل هو صراع بين القوى الشعبية المدنية التي خالطت تطور الفكر العربي والاسلامي وكسبت من تجارب واقع الحركة التحريرية التي لازالت تعصف بالكيانات المتخلفة في ارجاء عالمنا الاسلامي ، وبين العرف المتخلف للقبلية الوافدة لجزيرة البحرين من اواسط الجزيرة العربية التي مازالت توظف انشطتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في سبيل خدمة هدف امني بحت يتضمن فرض هيبة السلطة الحاكمة على حساب ارواح وارزاق المواطنيين .

واقع احداث البحرين شامل ولم يميز بين المدينة والقرية . فقتلى القرية اكثرهم من سكنة المدينة الذين نزحوا الى القرية . فسعيد الاسكافي على سبيل المثال قتل تحت التعذيب ، ونضال النشابة الذي قتل برصاص قوات الامن ، كلاهما من منطقة النعيم في العاصمة المنامة. واكثر من نصف المعتقلين والمحاكمين هم من اهل العاصمة الذين انتقلوا الى المناطق الجنوبية والغربية وفق المخطط الاسكاني . فلا معنى لتصنيف مجتمع البحرين الى المدينية والقروية . ولو افترضنا جدلا وجود متناقضات القرية والمدينة في جزيرة البحرين التي لا تتعدى مساحتها الـ 677 كم2 وعدد سكان لا يتجاوز النصف مليون وفق اخر الاحصاءات ، اليس في ذلك اثارة لتساؤل حول طبيعة وكفاءة نظام الحكم الذي استمر لاكثر من قرنين وربع من الزمن . الم تكفي هذه الفترة الزمنية لازالة متناقضات القرية والمدينة في بلد صغير قليل السكان ؟

الفصل الثالث

- اتجاه النظرية المعارضة.
- حوار ابريل وبدائل الصراع.
- الاصالة والتغيير الحضاري.

□ اتجاه النظرية المعارضة

حتى مطلع عقد الثمانينات من هذا القرن كانت النظرية السياسية المهيمنة على معظم نشاطات الاتجاهات المعارضة في البحرين تشير الى استحالة اقامة تغيير سياسي شامل يتجاوز الواقع الذي فرضته خمسينات وستينات وسبعينات هذا القرن ، وارجعت اسباب الاستحالة الى امور من بينها :

1- كون البحرين مجموعة جزر صغيرة وتعداد سكاني لا يتجاوز 300 الف مواطن مما يجعل من السهولة بمكان القضاء على اي تحرك سياسي منظم او جماهيري بقوى وزارة الداخلية القائمة على جيش متعدد الجنسيات .

2- وكون تحالفات أل خليفية العربية والاقليمية والدولية استراتيجية واسعة جدا ، فتعاون البحرين مع سلطات الامن البريطاني والسعودي والاردني على سبيل المثال قد اتى على اكثر انتفاضات البحرين التي ابتدأت مع مطلع عام 1920م .

3- وكون الصراعات الاقليمية التي تمثلت في التعارك السياسي بين اقطاب منطقة الخليج ، السعودية والعراق وايران وبعض الدول العربية

الثورية الاخرى مصدر تنافر واستقطاب وشد وجذب بين اتجاهات المعارضة والحكومة .

4- الاثنية المذهبية التي كانت محط استغلال دائم من قبل آل خليفة لشق صفوف المعارضة واتجاهاتها الشعبية .

هذه الامور استطاعت ان تلقي بظلالها على النظرية السياسية واهداف معظم اطراف المعارضة البحرانية ، حتى بات عندها القول بالتغيير الشامل والجذري انسجاما مع موروث الاجداد الداعي لتحكيم الشريعة الاسلامية قول ساذج لن يؤدي الا الى الانتحار السياسي !!. مما يدلل ذلك دلالة قاطعة على عمق التأثير الذي تركته اسباب استحالة التغيير الجذري التي ذكرناها .

ولكن بعودة الى طموحات الشعب البحراني التي برزت في الاونة الاخيرة فضلا عن تاريخه الجهادي المجيد واهدافه الشاملة ، تكفينا للتدليل على مدى التحولات الشعبية الدائمة على طريق التغيير الجذري والشامل.

فالشعب البحراني وعلى مدى اكثر من قرنين ما فتئ يسعى الى تنحية آل خليفة عن سدة الحكم التي امتلكوا ناصيتها منذ احتلالهم لجزر البحرين في العام 1783م. وفي الانتفاضات والتضحيات الجمة التي توالت خلال العقود الماضية دليل صارخ على ارادة هذا التغيير الجذري والخلاص من محنة الوجود الخليفي الشاذ عن مجتمعنا وتقاليدنا واعرافنا الاسلامية .

وقد اعترضت هذه الارادة بعض الطموحات السياسية الخارجة على مضامين الشريعة الاسلامية حتى نهاية عقد السبعينات ، الا ان ضمير الشعب البحراني المسلم كان متوثبا للحفاظ على المسار الامثل المنسجم مع اطروحة الايات القرانية الداعية لبناء مجتمع اسلامي متكامل يكون طريقا نحو اقامة حضارة ذات عطاءات انسانية شاملة .

وقد تميزت القوى الاسلامية كطرف فاعل على هذا الطريق منذ بدء انطلاقتها في العام 1975م في سبيل تحقيق تغيير شامل وجذري لا يشذ عن منهاج الشريعة الاسلامية الغراء ، . واخذت على عاتقها قضية مجتمع البحرين بجدية ولكن دون فصل عن محن العالم الاسلامي واندفاعة طلائعه الرسالية .

وسعت القوى الاسلامية لتحقيق طموحات الشعب بشكل عملي خلافا لما كان معمولا به في الساحة السياسية من خضوع واستسلام وقبول بالامر الواقع الذي فرضته سياسة آل خليفية عبر التحالفات وتطوير جهاز الامن الداخلي واستغلالهم للطبيعة الديموغرافية للبلاد في كونها جزر صغيرة تسكنها ثنائية مذهبية .

وفي الوقت الذي اخذت فيه القوى الاسلامية بعين الاعتبار الموروث القائم على اسباب من التصور في استحالة التغيير السياسي ، فهي تجد نفسها امام امكان تحقيق التغيير الشامل بتحقيق شرطين مهمين ، اولهما هو انسجام اهداف المعارضة مع طموحات الشعب وما يختلج ضميره ، وثانيهما هو تحكيم ارادة تغيير عقيدية تعتمد الاسلام منطلقا وهدفا ، مع الاخذ بعين الاعتبار الاستقلالية الحركية وخصوصية المجتمع البحراني في عاداته وتقاليده التي رسمتها عطاءات علمائنا الابرار منذ فجر الاسلام . ولذلك تجد موقف القوى الاسلامية يستبعد امكان تحقيق انسجام بين ارادة الشعب وسلطات آل خليفة الا بخضوع آل خليفة عند ارادة الشعب مصدر السلطات جميعا . واما اخضاع ارادة الشعب لارادة آل خليفة وفقا للمادة الاولى من دستور 1972م فهو امر نقيض للاتجاه الاسلامي الشعبي العام الذي تمثل في التضحيات المتتابعة منذ احتلال الجزيرة ، رجاء في ثواب الباري عز وجل ، وتعبدا بعبادة الاحرار على منوال مسير امام المتقين علي (ع) .

لايمكن تحقيق الانسجام السياسي او الاجتماعي في ظل تعايش غير متكافئ . فدستور 1972م الذي لا ينسجم والشريعة الغراء يؤكد على ابقاء الجلاد على صفته ، مبررا له فعلته في الماضي والحاضر والمستقبل . وقصارى التغيير وفق هذا الدستور هو تحول القمع الخليفي خارج اطار القانون الى قمع مظلل بنصوص دستورية ، بينما يبقى شعب البحرين الضحية المضطهدة على صفته ايضا دونما تغيير .

ولعل واقع السبعينات فيه دلالة صريحة في تبيان ذلك . فبعدما اعلن عن الدستور واقيمت الحياة البرلمانية ، تعمقت سلطات آل خليفة اكثر من اتجاهها نحو التحول الى مناصفة السلطات الذي يشير اليه التناقض بين نصي الفقرة (ب) من المادة الاولى الدستورية التي تفيد وراثية الحكم ، والفقرة (د) من المادة نفسها التي تؤكد ان الشعب مصدر السلطات جميعا .

ليست هناك نصوص دستورية تؤكد صياغة سلطات ما قبل اقرار الدستور من جديد . فقوات القمع المتعددة الجنسيات التابعة لوزارة الداخلية تنامت الى اقصى مدى لها ، والقوانين الجزائية غير العادلة المقرة منذ ما قبل الاستقلال وبعده لم تتوقف عن فاعليتها . وسلطات الاستخبارات قد تعددت اجهزتها لتغطي كافة المدن والقرى ، واستمرت الاعتقالات دون اسباب قضائية . وازداد التفاوت بين شخصية السلطات الخليفية المطلقة التي تمثلت في كون الامير ذات مصونة لاتمس والحصانة التي وفرت لممثلي الشعب ، دون ان يكون هناك نصا او رادعا دستوريا .

وبقراءة لموقف السلطات ومدى العقوبات التي تفرضها يوميا على النشطاء سياسيا ، يتأكد لنا ان التعاطي الايجابي المعارض للحكومة وفق النظرية السياسية المنسجمة مع معطيات دستور 1972م هو احد مسببات ولوج آل خليفة في نفق القمع غير المحدود ، لان ذلك التعاطي جعل من

السلطات نشطة في مساحة سياسية واسعة متعددة الخيارات . فالحوار احد خياراتها عند خلاصها من اعادة صياغة البنى الاجتماعية والسياسية للبلاد وفق مفهوم توارث الامارة بقمع غير محدود يهدف تدمير مناطق الاكثرية الشيعية .

وقد تجلت مخاوف قبيلة آل خليفة الحقيقية منذ نهاية عقد السبعينات من خلال موقفهم من فرادة ارادة التغيير الشامل التي تبنتها القوى الاسلامية التي بذلت اقصى جهدها لتعميمها بين النظريات السياسية لبقية اطراف المعارضة ـ لكون هذه الارادة الرسالية قادرة على تضييق مساحة مناورات قبيلة آل خليفة وتحد من خياراتها السياسية . ولذلك تجد ان اقصى العقوبات والاجراءات التي صدرت منذ السبعينات حتى اللحظة الراهنة ، تتخذها حكومة آل خليفة في حق اعضاء القوى الاسلامية وتيارها الشعبي . وقد استفادت هذه العائلة الحاكمة بغير حق من اجواء مبادرة الحوار في ابريل من العام 1995م لمحاولة توجيه ضربات قاصمة للموقف السياسي للقوى الاسلامية ولكنها فشلت فشلا ذريعا ، فقد قامت بعسكرة المؤسسة التعليمية التي تواجدت هذه القوى بكثافة ، كما فعلت اتفاقياتها الامنية مع دول الخليج للحد من نشاط الجبهة الاسلامية ، مستغلة فترة الهدوء النسبي الذي انتجته مبادرة الحوار .

بالرغم من كل ذلك ، ظلت القوى الاسلامية على مواقفها امام التحديات المختلفة ، ولم تحد عن ارادة التغيير الشامل ، وقدمت على هذا الطريق تضحيات كبيرة لايصال حاضر الشعب البحراني بماضيه الاسلامي العريق .

□ حوار ابريل وبدائل الصراع

وكما اوردنا سابقا ان الحركة السياسية في البحرين لم تكن وليدة مستجدات الساحة الدولية ، وقد تبدوا مظاهرها والاساليب التي تعاطت بها وطبيعة بعض الانشطة المختلفة التي نجمت عنها – سواء على الصعيد الداخلي او الخارجي – متناغمة الى حد ما مع تلك المستجدات الداعية لحرية الفرد في اطر ديمقراطية ، لكن حقائقها مختلفة تماما . ففي البحرين حكومة شاذة خارجة على الاجماع الشعبي ، شديدة الثقة بعدم جديتها في ممارستها للعمل السياسي ، وفي المقابل هناك حركة سياسية شعبية عامة اتسمت بالاصالة والعراقة تعتبرها الحكومة نقيضا للقانون .

وبمتابعة لاهم مجريات الحركة السياسية في البحرين التي انبثقت منذ مطلع عقد العشرينات ، يبرز لنا اهم معلم من معالم تلك الحركة ، ويتمثل في جدية الشعب البحراني في السعي لايجاد حل للمشكلات اليومية ، وكان من بين الحلول غير المثمرة عرض صيغ توفيقية مع الحكومة رغم عدم عدالتها فضلا عن انها صيغ تضفي طابع الشرعية على نظام جاء الى البلاد غازيا ، مقوضا لنظام ديني واجتماعي شعبي كان خلاصة لعطاءات هذا الشعب الكريم ورعيله الاول عند فجر الاسلام . لكن تلك الصيغ التوفيقية لم تحقق اثرا ايجابيا ، وكانت نهايتها الفشل الذريع .

لم تكن تلك المبادرات فاشلة في ذاتها ، كما انها لا تعبر عن قصور في اساليب الحركة السياسية البحرانية ، بل ان النظام السياسي القائم في البحرين يحمل في ذاته عقدتين تمنعانه من الاستجابة السياسية لاية مبادرة خيرة .

وتتمثل العقدة الاولى في الطبيعة القبلية للعائلة الحاكمة التي تطورت خلال قرنين مضت لتفرز نظاما مطلقا مغلفا بفكر سياسي يؤكد على وجوب تركيز السلطة بيد (الامير) المطلق الصلاحيات .

واما العقدة الاخرى فهي الخوف الدائم من مستقبل غير جلية معالمه . فالاحداث التي اعقبت احتلال آل خليفة للبحرين كانت ساخنة ، وكان من نتائجها اعطاء آل خليفة لجنودهم كامل صلاحيات القمع لاي تحرك شعبي مها كانت مضامينه ، ثم تطورت هذه الصلاحيات وفق تطور النظام المطلق لتأخذ طابع نظام الطوارئ ، افرز بدوره قوانين داعمة للنظام المطلق ، اتي في صدارتها قانوني امن الدولة والجمعيات .

وتأسيسا على ذلك يمكننا القول ان الشعب البحراني لم يكن معنيا بتقديم اية مبادرة توفيقية ، كما انه ليس معنيا بالدعوة الى الحوار مع الحكومة فضلا عن انه ليس معنيا بالدعوة الى اعادة الثقة مع النظام القائم . فالحاضر يدعو لان تكون مبادرات الدعوة للحوار والثقة المتبادلة منطلقة على لسان آل خليفة ليثبتوا مصداقيتهم وجديتهم في علاقتهم مع شعب البحرين .

فأول من بادر للحوار وعودة الثقة والتوفيق خلال قرنين من الزمان هو الشعب البحراني ، وكانت الخروقات لجميع اطروحات الحوار قد صدرت من قبل آل خليفة .

واما بالنسبة للكيفية التي تعاطى من خلالها آل خليفة مع ما جري في انتفاضة 1994م خلال ما اطلق عليه مجازا بـ (المبادرة) لحلحلة الاوضاع

واعادة الأمن والاستقرار ، فهي كيفية لا تشذ عن طبيعة (الحق الالهي) التي تفرد بها آل خليفة ، فلم يتقدموا باية خطوة تعبر عن مصداقيتهم وجديتهم وحتى اخلاصهم لهذا الوطن وسكانه .

وفي اعتقادهم ان الافراج عن المئات من المواطنين الذين اعتقلوا بسبب جهرهم بآرائهم حول فساد النظام المطلق هو تنازل كبير يستحق ان يضحي الشعب البحراني من اجله بمصير اجياله القادمة . وفي اعتقادهم ايضا ان قبولهم بالحوار غير المتكافي يستحق بان يتقدم الشعب البحرني باعتذاره لكل ما صدر عنه خلال عقود النضال التي بدأت منذ عام 1783م ، او يتقدم بادانة لجميع حركاته السياسية التي انبثقت منذ عرف شعب البحرين معنى الشرعية السياسية واهمية المشاركة في ادارة شؤن البلاد وفق معتقد سليم .

وليس غريبا ان يرفض آل خليفة تقديم اية ضمانات لمسيرة الحوار غير المتكافي ، كما انه ليس من الغرابة ايضا ان يرفضوا حتى الاعتراف بوجود حوار لان في ذلك اعتراف بوجود ثقل للدور الذي لعبته الانتفاضة المباركة ، وفي ذلك ايضا اعتراف بوجود نظام يسير في خط نقيض لمسيرة الشعب .

ومن مظاهر عدم جدية آل خليفة في هذا الحوار ، ان الاعلان عن الافراج عن عدد من المعتقلين في اطار الخطوة الاولى من (المبادرة) جاء بطريقة اكد آل خليفة من خلالها على نظامهم المطلق وصحة خطواته في قمع الانتفاضة وتجاهلهم لمساعي الحوار والمتحاورين انفسهم ، كما تضمن ادانة صريحة للمعتقلين ومبادرة الحوار نفسها ، وذلك عندما اعلن عن مكرمة اميرية بالافراج عن المعتقلين اسمتهم الحكومة بـ (المخربين) و (الضالين) الذين سيعطون فرصا للرجوع الى جادة الطريق ! .

وفي مقابل اصرار وزارة الداخلية على سعي المتحاورين لاقناع المواطنين بايقاف الانتفاضة وتهدءة الاوضاع كخطوة تمهيدية على طريق الحوار ، اصرت وزارة الاعلام على نفي وجود اية خطوات تصالحية ، ورفضت ان يكون هناك اي مدلول على ذلك ، وكل ما تراه الحكومة في الحوار ان هناك مجموعات متورطة في اعمال تخريب بشكل مباشر او غير ذلك ، وان هناك من عاد الى رشده واتاحت الحكومة له الفرصة وهيأت له جادة الحق ، وان هناك بعض الشخصيات قد ابدوا استعدادهم خلال فترة سجنهم لان يتحملوا اعباء تقديم النصح وهداية المواطنيين الى طريق الرشاد . وحتى اساليب النصح تلك يجب ان تخضع لاشراف وزارة الداخلية وان لاتتجاوز نصوص قانون الجمعيات رقم (21) الصادر في 1989م .

كان الاجدر بكافة اطراف المعارضة ان تثق بمقدرة شعب البحرين على الوصول الى اهدافه النبيلة ، وان تؤمن بان الانتفاضة ليست خطوة نضالية تورط شعب البحرين فيها واستدعى ذلك القيام بمبادرة لاخراج الشعب من ورطته . فتعقيد الاوضاع وتطور المواجهة بين الحكومة والشعب وغياب الاستقرار وبروز معالم لمستقبل خطير قد يفجر الاوضاع الى حد الاستنزاف ليست اسبابه كامنة وراء غياب مبادرة شعبية لاعادة الثقة مع الحكومة .

فالحكومة هي المتورطة في مسعى قمع الانتفاضة . فقتل المواطنين خطأ قاتل ارتكبته الحكومة ، واعتقالها الاف المواطنين مخطط غير ناجح وقد اربك الحكومة واسقط هيبتها بدلا من سيطرتها واحتوائها الموقف الشعبي ، واتساع رقعة الانتفاضة من الناحية المكانية والزمنية اضاع فرص الحكومة في السيطرة والهيمنة . وكل ما رافق الانتفاضة من احداث على الصعيد الداخلي او الخارجي قيد الحكومة وكبلها .

لقد كان شعب البحرين يعيش لحظة تاريخية خلال احداث الانتفاضة ، وضعت النظام السياسي الحكومي امام خيارين لاثالث لهما .

فاما ان يستعد للدخول في معركة استنزاف مع الشعب وهذا ما لا يطيقه ولا يرغب فيه الجيران واصحاب المصالح في المنطقة . واما ان يتقدم بخطوة تصالحية ومبادرة حل لا يكون لها خيار سوى اخراج البلاد عن طوق النظام المطلق وقيود (الحق الالهي) الذي حجبه الامير لنفسه .

كان رجاء الكثير من فئات شعب البحرين انذاك ان لاتفوت فرصة الانتفاضة بمبادرة منطلقها العام ان الشعب قد يصل الى حد اليأس ان لم يقتطف ثمار انتفاضته . فحكومة البحرين روجت مرارا لهذا الموقف اثناء انتفاضة الهيئة في العام 1956م ، وكانت النتيجة ان ربحت الهيئة اعتراف الحكومة بها كمؤسسة عامة حيث كان شرط الحكومة تغيير اسم (الهيئة التنفيذية العليا) الى (هيئة الاتحاد الوطني) ، ثم جاءت عليها واخمدتها، وراهنت على اليأس والاحباط الجماهيري .

انتفاضة 1994م وما تقدمها من احداث سياسية قلبت كل الموازيين . وقد اخطئ من اعتقد ان هذه الانتفاضة هي الخيار الاخير او اقصى ما يستطيع الشعب القيام به ، بل ان الانتفاضة هي مدخل لموقف سياسي شعبي صلب ، قادرعلى فرض خيارات سياسية مختلفة .

ان حلا جذريا لم تتخذه الحكومة ولم تتقدم باية تنازلات للشعب من خلال هذه المبادرة التي انطلقت من بين اقبية السجون . ورغم كل ذلك فقد اعادت الكرة بترويج لعدم جدوائية من استمرار الانتفاضة ، وان الحكومة هي ذات صلب تمتلك كل الامكانات وان الحكمة والعقل لا العاطفة هي خير سبيل لاستدراج الحكومة نحو الحوار وان كان غير متكافئ !!

الانتفاضة ومسيرة الجهاد التي استمرت اكثر من قرنين لا يمكن لها الا ان تحقق اهدافها ، وان تفرز انتصارات حقيقية . وقد يتخلل هذا الطريق بعض الكبوات ، الا انها ليست النتاج الكلي للانتفاضة ، كما انها ليست نهاية المطاف السياسي . وهنا سجلت اطراف القوى الاسلامية الفاعلة في الانتفاضة النقاط التالية من خلال ادبياتها وذلك بقصد ابراز حقيقة الموقف الحكومي فضلا عن اثارة الاحاسيس الوطنية تحسبا للالاعيب السياسية الحكومية :-

اولا : يتوجب على المعارضة السياسية التي تعبر عن ضمير الشعب ان تتفهم الموقف ، وان تتداول الامر بشكل جاد وحضاري ، لان في مواقفها من الحوار تحديد لمصير القضية ومستقبلها . فليست هناك جدوائية في التسارع والجري نحو تحقيق مكاسب اقل من حجم الموقف الشعبي الكبير وتضحياته الجمة التي استمرت اكثر من قرنين من الزمن . فكل خطوة تخطوها المعارضة يجب ان تتحمل من خلالها المسؤولية الكاملة لما سيسفر عنها من نتائج .

ثانيا : ان اختلاف اهداف المعارضة سواء المتعلقة بتغيير النظام السياسي او الداعية لعودة دستور 1972 وبرلمان 1973م هو امر طبيعي تفرضه الطبيعة الفكرية والسياسية التي تسير اطراف المعارضة . فمطالبة آل خليفة بموقف جدي في تطبيق الديمقراطية في البلاد يجب ان يتقدمها خلق نموذج ديمقراطي في الوسط المعارض قبل ذلك والا لن يكون فاقد الديمقراطية قادرا على اعطائها للشعب .

من هنا فان اهداف المعارضة لا تشكل نقيضا لبعضها ، بل انها تكمل بعضها ، من منطلق انها في اصل الامر نتاج لحركة جماهيرية واحدة . نعم قد يكون احدها متقدما وداعيا الى الله ولا يولي اية ثقة للنظام القائم

ولايرضى باقل من تغيير لطبيعة النظام السياسي القائمة على جيش من القوانين المقيدة للحريات فضلا عن انه لا يرى في الانتفاضة الراهنة الا نتاج لمواقف شعبية تاريخية متراكمة قادرة على تحقيق اهداف اكثر جذرية . وقد يكون هناك ايضا اتجاه اخر داعيا الى تهيئة الظروف والاجواء لإعادة ثقة مع الحكومة كانت قد تزعزعت خلال العقدين الماضيين ، ولا يرى في الانتفاضة الا حدثا هو وليد اللحظة الراهنة نتج عن تقديم عريضة الى الامير تطالب بديمقراطية 1973م ، وانها – الانتفاضة – قد اتت اكلها بقبول الحكومة بالحوار في ظل توقف فعاليات هذه الانتفاضة . الا ان رؤية الاطراف المعارضة المختلفة للانتفاضة وموقفها من طبيعة النظام القائم لا يستدعي الا القول بالتخالف لا التناقض .

فآل خليفة وبدعم من الخبير الامني البريطاني (ايان هندرسون) قد شرعوا خلال فترة حوار ابريل باثارات هدفها تكريس القوى عند طرف شعبي ولجم اطراف شعبية اخرى . وهذا يذكرنا بعقلية بلغريف سيئ الصيت التي مارسها خلال فترة حكم الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة في منتصف عام 1938م ، حيث كان عرابا لسياسة تفريق المطالب المشتركة للاطراف التي كانت تمثل الشعب ، اذ قرر اعطاء وعود لطرف شعبي بتقديم مزيد من التنازلات الحكومية مقابل اعتدال هذا الطرف في مطالبيه وتجاوزه للاطراف الشعبية الاخرى . وكان ذلك بداية لشق الصفوف ومدخل لانهاء الحركة السياسية الشعبية .

والموقف السياسي الذي مارسه آل خليفة بمعونة هندرسون فيما يتعلق بالحوار مع طرف شعبي معارض ، لا يشذ عن ذلك الموقف الذي اتخذه الشيخ حمد بن عيسى بمعونة البريطاني بلغريف فيما يتعلق بحوار 1938م .

ثالثا : ان تكون الحركة السياسية البحرانية حذرة تجاه الموقف الحكومي من الحوار ليس في ذلك كامل الكفاية ، لان تفريق الصف الشعبي اعقاب حدث كبير بحجم انتفاضة 1994م ليس بالامر الهين مواجهته وتفادي ابعاده السلبية ، لان الحركة السياسية البحرانية قد تضطر الى تقديم جهود جباره في عملية سياسية دفاعية قد تكون منهكة وقد تستنزف تضحيات كبرى كان الاجدر ان تقدم على طريق تغيير النظام السياسي خلال احداث الانتفاضة . ولذلك فان الانتظار حتى بروز نتائج الحوار سيعطي الحكومة مساحة واسعة لجني مكاسب الانتفاضة في صالحها فضلا عن الزج باكبر قدر ممكن من الامكانات المادية والمعنوية الشعبية في مراهنات خاسرة . ولذلك كان يتوجب على المعارضة السياسية ان تعتبر الموقف الحكومي من الحوار بالون اختبار فقط وليس اكثر من ذلك ، ومن جهة اخرى كان يتوجب عليها ان تستمر في مناهجها وبرامجها السياسية لتوفر غطاءا سميكا للمسيرة الشعبية وتفوت فرص المراهنات والمساومات الحكومية على مستقبل الانتفاضة المباركة وما سينجم عنها من فكر سياسي سيكرس الدعوة الى الحرية والعدالة الشاملة.

□ مسار الحوار ونتائجه

اشارت القوى الاسلامية في آرائها حول مبادرة الحوار الى انها لن تلدغ من جحر مرتين ، ففي تجارب الماضي وفشل مبادرات الحوار التي اقيمت منذ عام 1921م عبرة كبرى . ورات ان الحوار السليم مع آل خليفة وحكومتهم لن يتأتى في ظل معركة سياسية غير متكافئة . وليس من السهولة بمكان القبول به ضمن اطر ضيقة تفرضها السلطات الامنية .

لكن الاخطر من كل ذلك هي الخطوات السياسية التي كان يتوجب ان تحرزها المعارضة البحرانية لضمان نجاح اي مسيرة للحوار ، ذلك ان العديد من التساؤلات حول حوار ابريل من العام 1995م تثار بين الفينة والاخرى ، وبقيت تلقي بظلالها في العلاقة بين اطراف المعارضة نفسها .

ولعل جدل اثارة الماضي ومعطياته علة تامة في الحذر الشديد وربما القطيعة وعدم الثقة في العائلة الحاكمة ، خصوصا بعد ان توجت الحكومة لعبتها في الحوار باعتقال قادة الحوار الذي تزعمه فضيلة الشيخ عبد الامير الجمري ، بعد اعتصام اقاموه في 23 اكتوبر 1995 ، ومن ثم تفعيل مؤسسات نظام الطوارئ التي من بينها محكمة امن الدولة.

وثارت تكهنات سياسية جديدة بعد حملة الاعتقال تلك حول مبادرة ابريل في كونها ستعيد سيرتها الاولى باعتبارها الخيار الذي لايمكن عدول آل خليفة وحكومتهم عنه ولكونه يحفظ مكانتهم في امارة البلاد التي غزوها في عام 1783م ويقنن شرعية سلطاتهم وفق قرار دستور 1972م في المادة الاولى منه ، كما انه يضفي على امير البلاد مسحة الهية بنص يفيد بأنه ذات مصونة لاتمس.

ولكن التكهنات نفسها اشارت بان عودة آل خليفة الى الحوار سيكون بلباس مختلف ، بل قد تلعب حكومتهم لعبة أخرى يراهنون فيها على وضع الحركة السياسية التي اختلفت اهدافها الامر الذي كان عندها محط استغلال ومناورة خطرة .

فبعدما اعلن في البحرين عن تبني قادة عريضة 1993م ـ المطالبة بتطبيق دستور 1972 وعودة البرلمان ـ لمسيرة حوار ابريل مع الحكومة البحرانية تضمنت اهدافها حلا امنيا يقضي بالافراج عن كافة المعتقلين على دفعات ، ثم يعقبه حل سياسي بتفعيل دستور 1972م ، اعلنت بعض

الاتجاهات الشعبية التي كانت فاعلة في احداث الانتفاضة عن اهمية تفهم وسيلة الحوار المتبناة بدلا من الاعتماد الكلي على خيار العنف الذي بدأت ملامحه انذاك تهيمن على الشارع البحراني .

وكانت اطراف مختلفة تمثل الاتجاهات الليبرالية فضلا عن قادة الحوار متفائلين الى ابعد الحدود في تجاوب السلطات وتفاعلها مع الحوار الذي اشترطت فيه الحكومة ايقاف جميع دلائل الاعتراض السلمي بما فيها التظاهرات ، وذلك قبل تنفيذ الخطوة الاولى من الاتفاق . وقصد عدد من قادة الحوار التجمعات الشعبية في المساجد وعدد من المراكز الدينية لاقناعها بجدية الحوار واهمية الحفاظ على هيبة الحكومة كي يتسنى لمسؤوليها في وزارة الداخلية التعاون لانجاحه . ثم اتجه وفد يمثل القائمين على الحوار خارج البلاد لكسب تاييد من بعض اطراف الاتجاهات المعارضة للاتفاق وتبني مسيرته .

لكن جدلا واسعا طغى في الوسط السياسي داخل البحرين وخارجها . فالحكومة البحرانية لم تفرط بكل خياراتها بينما تطلب الحوار تجميد خيار الانتفاضة . وعندها اتجهت الشريحة المثقفة الى الشك في نوايا الحكومة خصوصا وانها كانت ترى في مسار الاحداث عاملا ضاغطا على الحكومة سيتم التضحية به قبيل التزام الحكومة بوعودها.

وربما كانت القوى الاسلامية ، من بينها الجبهة الاسلامية ـ التي وصفها مراقبون سياسيون لقضية البحرين بانها صعبة المراس في العمل السياسي ـ اول من ادرك هذا الامر وسارعت الى تبني موقف الرفض لهذا الحوار لاعتقادها بعدم كونه متكافئا ولا يمثل حقيقة الطموح الاسلامي الشعبي الذي يحرك الانتفاضة .

ورات القوى السلامية ان الانتفاضة خيار سياسي شعبي عام ليس من الحكمة التفريط به او المراهنة عليه . لذلك اعتبرت الحوار بانه حوار امني تهدف الحكومة من ورائه القضاء على الانتفاضة وشق صفوف المعارضة ، كما انه اعطي للحكومة فرصة ذهبية لتعيد حساباتها وتعد امكاناتها وحشدها، ورجحت ان مسار الحوار سيأتي على كل الجهود والتضحيات الشعبية.

ولم يأخذ اتجاه الحوار موقف القوى الاسلامية ونصائحها على سبيل الجد وذلك لضغوط واسعة مارسها النظام الحاكم ، كما ان اطراف المعارضة التي تبنت الحوار وذهبت اليه بكل امكاناتها لم تتجه الى تقويم مسار الحوار اعقاب بروز علائم فشله بل جعلت من نفسها اتجاها معتدلا فضل الوسطية والبقاء بين اتجاه الشعب ـ الذي تطور موقفه بعد فشل مسيرة الحوار الى المطالبة بتغيير النظام السياسي ـ والحكومة ، اعتقادا منها انها ادت مسؤوليتها في الوساطة وانها في حل من مبادرتها ورمت الكرة في مرمى الحكومة وعليها تحمل مسؤولية انفجار الاوضاع الامنية والسياسية . بينما الواقع اشار الى ضياع فرصة تاريخية ذهبية كادت ان تغير الاوضاع السياسية في البحرين وتقلب الموازيين لصالح الاهداف الشعبية ، وهي فرصة لن تعوض الا بدورة سياسية طويلة سيضطر خلالها الشعب البحراني لتقديم اضعاف تضحياته التي قدمها خلال احداث انتفاضة 1994 .

وبعد فشل مسيرة الحوار برزت مستجدات على الساحة السياسية . فقد شهدت موقفا حكوميا لايميز بين رجال الحوار والاعتدال والديمقراطية وبين اصاب المطالب والاهداف الاسلامية الجذرية ، فالجميع متهم في نظر الحكومة بتأليب الشارع البحراني . ولذلك استهلت الحكومة اجراءاتها بايداع قادة الحوار واعداد هائلة من المواطنيين الفاعلين في الانتفاضة السجون ، وزجت باعداد كبيرة من جنودها في شوارع وازقة الجزيرة وفرضت احكاما

عرفية ، ثم نفذت حكم الاعدام بحق الشهيد عيسى قمبر الذي اتهم بقتل ضابط مخابرات ، دون ان تعبأ بالضغوط السياسية ، بينما اتجهت القوى الاسلامية الى اعادة تفعيل الانتفاضة وقد كلفها ذلك الكثير من عناصرها .

واما على مستوى العلاقة بين اطراف المعارضة السياسية ، فاتجاهات الحوار فضلا عن المؤيدة له رأت ضرورة خلق اجواء تمهيدية لموقف سياسي موحد يلبي حاجات المرحلة الراهنة ويعيد القوى الرافضة للحوار التي من بينها القوى الاسلامية ـ صاحبة الاستشراف السياسي السليم لطبيعة سياسية العائلة الحاكمة وحكومتها ـ الى دائرة العمل السياسي المشترك الذي كان سائدا قبل اعلان الحوار مع الحكومة . لكن القوى الاسلامية من جهتها اعربت من خلال ادبياتها ونشراتها الاعلامية عن عدم نيتها الرجوع عن سيرتها الاولى المتمثلة في موقف سياسي صلب رسم منذ نشوئها عام 1975م ، ولا يطمع في حوار مع الحكومة على حساب العقيدة الاسلامية وطموحات الشعب التي سيرت اجيال المعارضة خلال اكثر من قرنين .

ورأت القوى الاسلامية في الافق انها قد تتعرض بسبب هذا الموقف الرسالي للكثير من الخسائر اعتبرتها غير استراتيجية من منظور اسلامي . كما انها رات في وجود الموقف السياسي لاتجاه الاعتدال بعدا وخيارا ومحط استغلا حكومي لشق الصفوف وتوجيه الطاقات في طريق غير سليم .

وبقيت القوى الاسلامية تبذل قصارى جهده لتحذير اطراف المعارضة من لعب النظام ومناوراته وذلك للحفاظ على المسار الامثل للانتفاضة حتى تحقيق الاهداف السامية لشعب البحرين الكريم . ويسجل للقوى الاسلامية موقفها الحكيم ومنطلقاتها الحضارية ،

فهي لم ترغب من خلال مسيرة الحوار ان تفتح مسالك غير سليمة قد تعد سننا غير حميدة في الوسط السياسي الشعبي ، او ان فيها اجحافا بتاريخ

جهاد الشعب اوتفريطا بحقوقه المشروعة ، فضلا عن انها لم ترغب في الخوض في مناورات سياسية تخرجها عن مسلكها الاخلاقي الذي حافظت عليه طوال سنوات جهادها .

من هنا فالدعوات الى ضرورة اعادة النظر في الاوضاع السياسية القائمة سواء على صعيد التنسيق بين الاطراف المعارضة الفاعلة في الانتفاضة المباركة او على صعيد منهج مقارعة آل خليفة وحكومتهم ، شرعت حينئذ في الظهور مرة اخرى لما كان فيها من اهمية سياسية بالغة ، وان الرؤية السليمة لم تتأت في بناء موقف سياسي جديد قائم على اسس عقيدية تجاه خطوات حكومة آل خليفة المستجدة فحسب ، بل ان الكثير من خيارات العمل السياسي بدات تطرق ابوابها . ولعل المحافظة على النفس الفاعل للعمل السياسي هو احد الخيارات التي لم تستغني عنها المعارضة.

وثبت للعالم وللشعب البحراني من خلال فشل مسيرة الحوار ان في البحرين حكومة لاترغب في اعطاء الشعب او اي طرف سياسي مهما كانت اتجاهاته فرصة المشاركة في شؤون الحكم ، كما ثبت لاطراف الثقة في الحوار مع الحكومة ان ليس هناك معنا لهذه الثقة ، ولا مجال للمراهنة على وجود صقور وحمائم بين آل خليفة ، ولاطريق لتحقيق الاهداف النبيلة للشعب البحراني الا بمشاركة جميع القوى الفاعلة في الانتفاضة في برنامج عمل سياسي موحد قادر على مواجهة التحديات ، ومؤهل لسد جميع الثغرات في البعد السياسي .

لكن الحكومة ادركت مستجدات النشاط السياسي للمعارضة على طريق اعادة التنسيق ، فاختلقت حدثا وصفته بمؤامرة مدعومة من جهات خارجية لاسقاط الحكومة . حيث وادرجت الحكومة البحرانية اسماء المشتركين فيها وتقسيماتهم الادارية ومراحلهم التنظيمية في شكل اعترافات ارادت منها

تطبيق اقصى العقوبات القضائية بحقهم ، ولعل حملة الاعتقالات الواسعة في مختلف ارجاء الجزيرة واقحام قادة مبادرة الحوار في هذه المؤامرة دليل قاطع على رغبة الحكومة البحرانية في انهاء كافة دلائل الاعتراض التي استمرت اكثر من عام.

من جهة اخرى تفاوتت المواقف السياسية لاطراف المعارضة البحرانية بشأن الادعاء الحكومي . فالاتجاهات التي اهتمت بالدعوة لاقامة نظام ديمقراطي قائم على دستور 1972م اشارت الى انها بوغتت بهذا الحدث ، واعتبرت عدم التنبؤ بالمسعى الحكومي السياسي المستجد نقصا في البعد السياسي للمعارضة ، بينما اكدت القوى الاسلامية التي كانت تسعى لتغيير النظام السياسي انها لم تفاجأ بالخطوات السياسية الحكومية ، ذلك انها اشارت في مناسبات مختلفة الى العديد من دلائل هذا الاجراء . وقالت انه قد اتضحت معالمها بعد اقدام حكومة البحرين على اعدام عيسى قمبر في 26 مارس 1996م .

وذكرت الجبهة الاسلامية لتحرير البحرين (ان وزارة الداخلية البحرانية استدعت عددا من الشخصيات الليبرالية السنية من المتصدين لعريضة 1993م المطالبة بتفعيل دستور 1972 الذي جمد اعقاب حل البرلمان المنتخب في عام 1973م ، واطلعتهم على اعترافات لا اساس لها من الصحة لعدد من المواطنين المعتقلين خلال احداث الانتفاضة ، تضمنت السعي للاطاحة بالحكومة بالقوة ، خلافا لما شاع عن المطالب الديمقراطية . وذلك في خطوة حكومية لاقناع هذه الشخصيات بالتوقف عن مساندة الانتفاضة ورفض تلك العريضة ومحتواها) .

وقد لمست القوى الاسلامية البحرانية اثار هذا الاستدعاء بعد اتهامات وجهتها هذه الشخصيات للانتفاضة والقائمين عليها ، تفيد بوجود محاولات

لتجيير الحركة الدستورية الى اهداف يقصد منها تغيير البنية السياسية للنظام الحاكم بشكل مطلق ، وتجاوز خطوطها العريضة التي تؤكد على تحديد النشاط السياسي في اطر مطلبية ضيقة .

وذهبت القوى الاسلامية الى ان استجابة الفئة من الشخصيات هذه للمعلومات الامنية الحكومية المختلقة ، شجعت السلطات على حبك مخطط سياسي شامل يهدف توسيع هذه المؤثرات لتشمل كسب دولي واقليمي بعد غيابه الجزئي عن احداث البحرين ، وتبرير اجراءات جزائية صارمة تصل الى حد اصدار احكام قصوى كالاعدام ومدى الحياة والمؤبد في محكمة امن الدولة لردع الشارع البحراني وايقاف انتفاضته ، يضاف الى ذلك تحييد الشخصيات الليبرالية السنية الفاعلة سياسيا وحصر الصراع وخسائره في الطرف الشيعي .

لم يكن قرار الاقدام على اعدام الشهيد عيسى قمبر بالامر السهل بالنسبة للحكومة البحرانية ، لكن مباركة من دول مجاورة اخرجت هذا القرار الى حيز التنفيذ . واما الاجراءات الحكومية لتقديم مجاميع المعتقلين الى محكمة امن الدولة التي تصدر احكاما سريعة غير قابلة للاستئناف ، لن يكون بالامر الهين في ظل اجواء شعبية مشحونة لم تستطع قوات وزارة الداخلية البحرانية المتعددة الجنسيات السيطرة عليها ، وكذلك توسع مناطق المشاركة في الاحتجاجات وتطورها اخيرا الى تظاهرات شعبية واسعة جدا .

يضاف الى هذه الامور امرين اقليمين خطيرين ، ربما ادركتهما الحكومة البحرانية قبل الاتجاهات المعارضة . فالامر الاول هو المتغيرات السياسية التي طرا اخيرا في الدولة المجاورة قطر التي تتنازع البحرين ملكية جزر حوار القريبة من سواحلها الجنوبية ، وتصاعد المناورات

السياسية والاعلامية والامنية بين الدولتين في ظل ازمة بحرانية داخلية . هذه المتغيرات ادت بالحكومة البحرانية الى التفكير الجدي ولو على السبيل المؤقت في طي هذه الصفحة بدعم وتدخل اقليمي ، فضلا عن وضع الموقف القطري الايجابي من المعارضة البحرانية في موقف حرج في ظل مستجدات سياسية .

واما الامر الاخر هو التهديد الامني الذي تعرضت له دول الجوار بعد اكتشافها لعدد من الاسلحة ووسائل التدمير التي سعى مهربوها حسب مزاعم هذه الدول لايصالها الى اراضي كل من السعودية والبحرين ، هذه الامور دعت الى تأهب اقليمي لاخذ امور جزيرة البحرين بجدية . لذا كانت محاولة ايقاف احداثها تتطلب منعطفا قد يكون تمثل في الاعلان عن مؤامرة بدعم خارجي .

وقد اثيرت العديد من التساؤلات حول حقيقة (المؤامرة) ، لكن المعارضة البحرانية اجمعت على ان المواطن البحراني قد لمس حقائقها مع كل اجراء امني وسياسي حكومي . فاتهام عدد من المواطنين الدارسين لعلوم الفقه في مدينة قم الايرانية هو اتهام من نسج خيال الاستخبارات البحرانية ، وتدحضه العديد من الدلائل والقرائن . ولعل ابرزها امتناع الحكومه البحرانية عن السماح لكافة طلبة العلوم الدينية بالعودة الى البحرين منذ بدء الانتفاضة في ديسمبر من العام 1994م .

وقد سعى معظم هؤلاء الطلبة لدخول البلاد عبر المطار الدولي والجسر الواصل بين الاراضي السعودية والبحرين بعد انتهاء السنة الدراسية ، لكن محاولاتهم بائت بالفشل . وهناك امر مهم اخر هو ان عددا من طلبة العلوم الدينية قد شاركوا في تزعم مبادرة الحوار والدعوة لها ، وبذلوا جهودا جبارة لاقناع المواطنين بجدية الحكومة في الحوار ، وبقي عدد منهم

حتى لحظة الاعلان عن المؤامرة المزعومة يسعى من خلال اتصالاتهم خارج البلاد لتفعيل هذه المبادرة والتاكيد عليها .

لكن قانون الجمعيات رقم (21) الصادر في ديسمبر 1989م فضلا عن المجلس الاعلى للشؤون الاسلامية الذي اقر بمرسوم اميري مؤخرا في اطار مؤسسات امنية لتطويق ابعاد احداث البحرين قد حدا من حركة علماء الدين الدارسين في الخارج ، وقيدا نشاطهم الاجتماعي المستقل عن اطر الدولة ومؤسساتها ، سواء وجدت مصاديق المؤامرة المزعومة ام لم توجد . كما لا يمكن اخراج قانون الجمعيات والمجلس الاعلى الى الفعلية الا في ظل حدث كبير يضع الطائفة الشيعية عند مفترق طرق ، ويقيد من حركتها المستقلة عن الدولة التي حافظت على نمائها منذ احتلال آل خليفة للبحرين في العام 1783م .

ومن خلال استقراء عدد من المراقبين السياسيين لخطوات القوى الاسلامية البحرانية اعقاب حدث الجزيرة الكبير ، يبدو انها لم تفاجأ ، وقد تكون الحكومة البحرانية صاحبة الرصيد الاكبر من الخسارة بعد الاعلان عن المؤامرة . ذلك ان البحرين كانت يحركها اتجاهان مختلفان يشكل احدهما اتجاها معتدلا يؤمن بمناصفة السلطات مع العائلة الحاكمة ، بينما هناك اتجاه سياسي يسعى لتغيير اسلامي جذري . وكانت المعارضة الاسلامية ترى ان تقديم المجموعات المتهمة بالمؤامرة الى محاكم امن الدولة وتنفيذ احكام الاعدام بحقهم قد يتسبب في تعزيز المواقف السياسية الجذرية في ظل تعدد الاهداف السياسية الشعبية التي سيرت الانتفاضة خلال مراحلها الماضية ، خصوصا وان الاجراءات الامنية بعد الاعلان عن المؤامرة المزعومة لم تسطع تقويض جذور تنظيمات هذه الاتجاهات ، ولم تقدر قوات الامن خلال احداث الانتفاضة الا على زج افواج كبيرة من

المواطنيين قدروا بـ 3000 مواطن اتهموا بالمساهمة بشكل فاعل في الانتفاضة بتوجيه من هذه التنظيمات التي استطاعت الاستفادة بشكل كبير من دراسة تاريخ الحركة السياسية وسبل الالتفاف على الاساليب الامنية للحكومة ، وعلى وجه الخصوص المؤامرة المزعومة لعام 1981م التي تمخضت عن اعتقال اكثر من 73 مواطنا اتهموا بمحاولة قلب نظام الحكم بتخطيط من الجبهة الاسلامية لتحرير البحرين ، وصدرت بحقهم احكام تراوحت بين المؤبد وسبع سنوات . ويضاف الى الخسارة الحكومية تشكل اجماع شعبي عام ربما يؤكد رفض الثقة في المساعي السياسية الحكومية على طريق تهدئة الشارع البحراني بوعود الشورى او الديمقراطية .

□ الاصالة ونظرية التغيير الحضاري

لعل اهم مشكل واجهته الحركة السياسية في البحرين وادى الى فشلها في الكثير من اهدافها المرحلية والاستراتيجية خلال عقد العشرينات حتى عقد الستينات ، هو التخبط في النظرية السياسية الحاكمة على تصرفات المعارضين . لكن احداث عام 1975م التي شهدت ولادة اول تنظيم اسلامي في البحرين قد ابرزت بعض ملامح لنظرية سياسية اسلامية. وكان لهذه النظرية دور كبير في توجيه الحركة الاسلامية خلال احداث انتفاضة 1994. حيث قدرت على تحريك طاقات شعب البحرين بالاتجاه الامثل لتحقيق الاهداف الاسلامية الشاملة والسليمة ، ودون ان تعبأ بالمطالب السياسية التكتيكية التي درجت عليها بعض القطاعات العامة.

فمن المميزات التي توفرت في تلك النظرية :

1- انها كانت شمولية تغطي كافة الظروف المحيطة بالبحرين وصلاتها المتعلقة بعالمنا الاسلامي .

2- انها كانت قادرة على معالجة الواقع تحت ظل فكر اسلامي سليم ، خال من مخلفات الانعطافات التاريخية السلبية خلال عهد التشريع وعصرنا الحاضر .

3- انها مثلت اطروحة تغيير منسجمة مع تطلعات الشعب ، غير خاضعة للتقلبات السياسية التي حاولت فرض هيمنة داخلية او خارجية .

فالاسلام في محتواه دين شامل ، محيط احاطة تامة بالحاجات والمتطلبات الفكرية والروحية والمادية ، واقعي في تعاطية مع العالم الانساني ، منهجي في قواه المحركة والدافعة نحو التغيير ، فهو يغطي فكر ونظرية الحكم والاجتماع والاقتصاد والسياسة . وهو اشمل مما وضع من دساتير ارضية لم ترق حتى الان الى التعاطي الواقعي مع روح الانسان وحتى حاجاته المادية .

فقد اتجهت الماركسية الى نفق مظلم ادى الى ضياعها فكرا وعملا ، بينما تتجه الراسمالية بكل صنوفها الفكرية الى بداية النهاية برغم ما اشيع عنها بانها نهاية العالم وبها تختتم البشرية حركتها ، بينما بدء الاسلام يبلور نظريته السياسية الحضارية فكرا وعملا . ولعل ابرز ملامح النظرية السياسية الاسلامية التي تبلورت في جزيرة البحرين منذ مطلع عقد السبعينات نستعرضها لا على وجه الحصر :

1- السلام واللاعنف

ان اسوء مرحلة تاريخية مر بها شعب البحرين هى مرحلة سيطرة آل خليفة على البحرين بالقوة والعنف الا محدود ، مما ادى الى توثب شعبي دائم لمقاومة هذا العنف بالصبر على المكاره والقاء الحجج على آل خليفة كيما يدركوا يوما ان العنف لايولد الا العنف . وربما ادرك آل خليفة خلال الانتفاضة المباركة لعام 1994م ان موجة العنف بدأت تؤتي ثمارا عكسية ، ولذلك كانت معظم تصرفاتهم حيال الحركة الشعبية تنم عن محاولة استفزاز

الشعب والحركة الاسلامية ، وذلك لجرها الى هذا النفق لاستنزاف قواها ومن ثم القضاء عليها.

لكن القوى الاسلامية الفاعلة ادركت الامر ، ورأت ان استغلال الزمن خير وسيلة لامتصاص آثار العنف الحكومي ، مما يمهد الامر لهزة سياسية وامنية قد تعصف بالنظام نفسه واركانه . فمرتكب العنف بطبيعة الحال لايميز بعد ذلك بين اعدائه واصحابه واخوانه واصدقائه وحتى حلفائه ، فلا يجد وسيلة للتعاطي الايجابي مع من حوله ، فالعنف سبيل اغراء فعال لمن يمتلك امكانات البطش .

كقول الشاعر:

فصبر على حسد الحسود فان صبرك قاتله

كالنار تاكل بعضها ان لم تجد ما تاكله .

ولكن آل خليفة لم يكونوا احسن من العباسيين والامويين رحمة بمن حولهم ، ولذلك فهم ذاهبون كما ذهب الامويون والعباسيون حيث لن يذكرهم بعد ذلك احد الا بسوء ، بينما حركة شعب البحرين ستضل تذكر كما ذكرت سنوات القرنين الماضيين بالسعي نحو تحقيق الحرية والسلام والامن .

مقاومة شعب البحرين لآل خليفة بالمقاطعة وربما باساليب العنف ليس الا من باب الاضطرار ، كالاضطرار لاكل الميتة ، وهو ليس امرا اصلا في الاسلام ، ولذلك تاتي الاية الكريمة لتقول :

(فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم) .

اي ان المقاومة والمواجهة تكون بقدر محدد لا يتجاوز حجم العنف والارهاب الحكومي ، فالعملية الجراحية لا تتم في كامل انحاء الجسم حين يراد استئصال غدة في موضع معين . وتنتهي المقاومة عند تحقيق الاهداف دون ان يكون ذلك طبعا وسلوكا بين الناس .

لقد حمل الرسول (ص) في فترة السلم الاواني الذهبية التي قدرت بعشرين الف آنية كان قد غنمها من خيبر ، الى مكة معقل قريش التي ابعدته عشرين عاما عنها ، لتقسم على فقرائها ورجلاتها وهم كفار ومشركون ومحاربون لرسول الله (ص) . لكنه بعد فتح مكة عفا عن الجميع .

وهنا يجب ان تستمر الحركة الاسلامية البحرانية خلال مقاومتها لآل خليفة باتباع سلوك مثالي في السلم واللاعنف ، لكنها في نفس الان يجب ان تعد عدتها المعنوية والمادية لتتجاوز الامكانات السياسية والامنية الحكومية بحيث يجد آل خليفة انفسهم امام قوة لا تخشى الا الله ، لكنها تمتلك من الرحمة ما يفوق توقع آل خليفة .

فهند آكلة الاكباد وقاتلة حمزة عم الرسول (ص) وجدت في الرسول قوة عظمى لا ترهبها جيوش قريش ، لكنها تلقت وثيقة عفوها بعد فتح مكة .

ويقر ذلك فقهاؤنا ومراجعنا الكرام . حيث يرون في العنف السياسي غير الدفاعي انه يؤدي الى امرين :

اولا : ان القتل يوجب رد الفعل في سائر شعوب العالم ، حيث يقولون – ان الاسلام دين القتل – فان الناس يرون عمل احكام كل مبدء تجربة عملية لذلك المبدء ، ولذلك ينظرون الى النازية والفاشية والشيوعية بمنظار قتلى هتلر وموسليني وستالين ، واذا حصل رد الفعل في الشعوب فمن الاكيد انهم يكيدون لاسقاط مثل هذا النظام مهما كانت هويته ، وكيد الشعوب ينتج .

ثانيا : ان القتل يوجب تأليب الامة ضد الحكم القائم ، فانهم وان كانوا ضعفاء حين قدرة التيار او قدرة الدولة ، الا ان الميزان سينقلب الى قوة الامة وضعف التيار او الدولة ، وحين ذلك يكون السقوط ، بل الابادة الكاملة كما راينا كيف ابادت الامة بني امية وغيرهم من الذين امتهنوا القتل .

وعليه من اللازم على التيار الاسلامي قبل الوصول الى الدولة والدولة الاسلامية ، ان يتجنب القتل غير الدفاعي – بكل قوة – فان القتل يثير الناس اثارة بالغة ، ولا ينسى الناس من قتل اولادهم واقرباءهم واصدقاءهم ، وذلك اذا لم يثر في الخط القريب ابان قدرة التيار او قدرة الدولة ، فان ذلك يؤثر في الخط البعيد .

2- اصالة الحرية

فالمواطن البحراني يرى ذاته مفطورة على ممارسة الحرية دون ان يكون للنظام السياسي من حق فيها ايجادا او عدما ، فهي ضرورة واصل فاعل لها غاياتها ومقاصدها ، وهي ذاتية مجعولة من الله الواحد القهار، ولا تقبل القسر .ولكنها مقيدة بتوحيد الباري عز وجل دون سواه ، وتتقبل التأطير بتعاليم الشريعة الغراء فقط لكونها محيطة احاطة تامة بالذات الانسانية وسلوكها ، فتجعل منها شعورا مسؤولا . فقد ورد في نصوص امير المؤمنين (ع):

(لاتكن عبد غيرك وقد جعلك الله حرا) .

وربما كان للفكر الوافد مع قبلية آل خليفة دورا خطيرا في محاولة تكريس الشعور بالخضوع والاستسلام للتصرفات اللاشرعية ، فتجد الكثير من الممارسات اليومية وما يروج له الاعلام المحلي وقد اكد على ان الانسان بطبعه مجبورا في حركته وفعله وتصوره بما يطلقه الامير من مراسيم بقوانين غير منطقية ، مخالفة للتشريع الاسلامي ، وكان دستور 73 ابرز معالم هذا الفكر الجبري . وجاء نص المرسوم الاميري بحل المجلس الوطني المنتخب ليؤكد على المادة الدستورية رقم (33) في فقرتها (أ) التي تفيد بان الامير ذات مصونة لاتمس وهي فوق كل اصل واعتبار بما

فيهما اصالة حرية الموطن البحراني واعتباره في كونه مصدر السلطات جميعا كما في نص المادة الاولى من الدستور نفسه .

فالاسلام يرى ان اصالة الحرية هي المؤطرة للقوانين البشرية الموضوعة لا العكس . واما الجوانب العملية التحررية للاسلام فهي كثيرة لاتحصى ، فهناك التحرر العقائدي ، والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي ... .

ولعل ابرز مصاديق الحرية التي يعرضها الاسلام وتتناقض تماما مع مسلكيات نظام البحرين (حرية العبادة ، البيع ، الشراء ، الرهن ، الضمان ، الاختراع ، الكفالة ، التأمين ، الشركة ، المضاربة ، المزارعة ، المساقات ، حيازة الارض والمباحات ، الاجارة ، الوكالة ، والوقف ، الصدقة ، السكنى ، العمران ، التدريب على حماية النفس والرماية ، السفر ، الاقامة ، فتح الاسواق ، الاقرار ، الطباعة ، امتهان المهنة ، الثقافة ، العهد ، اليمين ، الزراعة ، الصناعة ، العمارة ، اصدار الجرائد او المجلات ، امتلاك الاذاعة والتلفزة ، انشاء الاحزاب والجمعيات والنقابات ...) .

فيوم كانت هذه الحريات تمارس خلال عهود ما قبل دخول آل خليفة البحرين ، برز اسم البحرين قلعة من قلاع العلوم الحضارية ، ونموذجا انسانيا فجر طاقات ابناء البحرين ، فاضحت خلاقة بكل ما تعنيه الكلمة من معنى . ففقهاء الشريعة وقضاتها في البحرين آنذاك كانوا اعرف الناس بالكيفية التي يمكن بها الجمع بين الحرية والعرف البحراني الذي به ميز بين الضار والنافع ، ذلك ادى الى تذليل كافة العقبات والتحديات التي اعترضت مجتمع البحرين .

فالكثير من المصطلحات والقواعد الشرعية العلمية والعملية التي تفيد الحرية والتحرر لازالت ماثلة في اذهان عامة مجتمع البحرين حتى اليوم ،

ولم تعد نظريات مختزنة في جعبة النخب القائمة على الدين ، وذلك لدور الوعي الذي قام به فقهاء البحرين بين جميع مناطقها وطبقاتها الاجتماعية ، ومن بين هذه القواعد والمصطلحات :

- لاضرر ولا ضرار في الاسلام .
- وعلى اليد ما ملكت حتى تؤديه .
- والملكية مع اليد .
- كل شئ لك طاهر حتى تعلم نجاسته .
- كل شئ لك حلال حتى تعلم انه حرام.
- الاصل في الاشياء الاباحة .

وربما كان فقهاء البحرين خلال العقود الماضية من اوائل الذين اهتموا بشكل جدي بعملية تحرر الشعوب الاسلامية كافة وذهب في الى تفصيل الحريات الاسلامية من خلال بعض مؤلفاتهم الكثيرة . ويقول بعض فقهائنا المعاصرين حول العلاقة الوثيقة بين توحيد الخالق عز وجل ومبدء الحرية التي ميز بها مخلوقه :

(ان من تأمل في كلمة (لا اله الا الله) التي ذكرت في القران والسنة الوف المرات والتي يرددها المسلمون في شعائرهم في وقت الصلاة وغيرها ، يجد في هذه الكلمة رمز الحرية وجوهرها ، فقد كان (كسرى) يعتبر ألها من سلالة الالهة ، فكان يقضي بالموت او يهب الحياة ، كما كان (قيصر الرومان) الها ، ومخالفته مخالفة لاوامر الله ، وقد ذكر المسيحيون في كتبهم المقدسة : (دع ما لقيصر لقيصر وما لله لله) . فالدين لله والحياة لقيصر والقساوسة في اوروبا وغيرها ، وكانوا يعتبرون انفسهم الواسطة بين الله والناس ، وبيدهم صكوك الجنة من شاؤا ادخلوه فيها ، ومن شاؤا اخرجوه منها وادخلوه النار .

وكذلك كانت الحال في الهند ، وفي الصين وعند غيرهم ، وقد قال بنو اسرائيل لموسى (ع) :

(اجعل لنا الها كما لهم آلهة) .

وحتى الحجارة كانت الها عند كثير من العرب وغير العرب ، ولها خدامها وكذلك كان للتقاليد الباطلة والخرافات ونفوذ الانسان ، بل نجد في هذا اليوم ملايين الاصنام في الهند والصين واليابان ونجد في بلاد الشيوعيين اصناما بشرية كثيرة مثل لينين وماركس ومن اشبههم ، وقد كانت الانسانية ترزح في الكثير من البلاد تحت ألف قيد وقيد وشرط وشرط وعبودية وعبودية ، لكن عندما اعلن الرسول العظيم (ص) شعاره: (لا أله الا الله) . فجر الثورة على كل هذه القيود، واعلن ان لا سيد الا سيد واحد وهو الله سبحانه وتعالى ، ويجب ان لا يطاع الا هو وحده ، وللمرء ان يقيم صلة مباشرة بينه وبين الله) .

3- ارساء العدل

انطلاقا من تعاليم الدين الاسلامي ـ يتوجب على العامل في سبيل احقاق العدل البشري ان يضع نصب عينيه احد اهم العقائد وهي عدالة الله سبحانه وتعالى في الكون ومخلوقاته ، وهي عدالة يقرها العقل قبل النص الوارد في الشريعة السمحاء . ولذلك تجد الاسلام يضع العدالة اهم شرط من شروط الكثير من المتصدين القائمين على الشريعة ، نحو الفقهاء وائمة الجماعة والحكام . وذلك تنفيذا لنصوص الشريعة الواردة في هذه الشؤون فضلا عن مسايرة الانتظام المحرك للكون على اسس وقوانين ارساها الباري عز وجل .

فالعدالة يجب ان تعم جميع انماط سلوك الانسان سواء في الواجبات التي يتعين عليه التزامها تجاه ربه او تجاه من حوله من المخلوقات او تجاه نفسه . فالظالم لايمكن ان يكون متصدرا حركة الناس ويجعجع بها الى حيث يهوى ويرغب .

فالاية الكريمة التي تتحدث عن ابراهيم وذريته فيها تبيان لهذه الحقيقة:

(واذ ابتلى ايرهيم ربه بكلمات فاتمهن ، قال اني جاعلك للناس اماما ، قال ومن ذريتي ، قال لاينال عهدي الظالمين) .

فالعدل شرط اساس ليكون الانسان جديرا او مؤهلا للتصدي لأمامة المسلمين ، لانه منصب خطير جدا لا يتبوءه الا من كان عدلا تجاه ربه وخلقه ونفسه . فليس من العقل او الدين ان يخضع احد من المسلمين لمن نصب نفسه قسرا اماما دون ان تتوفر فيه صفة العدالة التي تنصبه بانتخاب الناس.

وليس الامر بالصعب في تقدير طبيعة امارة الناس في البحرين ، لان آل خليفة لا تتوفر فيهم صفة العدل ، ففي عهدهم الذي امتد اكثر من قرنين ، لم يكن هناك تكافوء وعدالة في الفرص ، بل ان هناك تمايز بين افراد العائلة الحاكمة وعامة الناس حتى في توزيع الثروة والمال . وهناك تصرف غير شرعي في امتلاك البلاد والعباد . وهناك قتل للنفس بغير حق .

ويشير الامام الصادق (ع) في هذا الامر بقوله :

(اهل الاسلام هم ابناء الاسلام اسوي بينهم في العطاء ، وفضائلهم بينهم وبين الله ، اجعلهم كبني رجل واحد ، لايفضل احد منهم لفضله وصلاحه ...)

فالعدل صفة قادرة على توجيه المجتمع الى حيث الحضارة والرقي ، وتوحي دائما بالقوة والقدرة على تجاوز وقهر التحديات ، بينما الظلم فاس

يحطم كل قيمة قد تنمو وسط المجتمع . فالظلم شذوذ لا يمكن القبول به او مهادنته . والقبول بنصف الظلم هو قبول بجله . واعطاء الظالم الشرعية في الحكم والتحكم بمصائر الناس هو تجاوز وتعدي لعهد الله الذي لاينال ظالم . والظالم في الاية الكريمة تعني من ارتكب ظلما ولو لمرة واحدة ، فهو غير جدير بالتصدي لادارة وقيادة المؤمنيين ، فكيف بالظلام الذي يرتكب ظلمه كل يوم بل كل ساعة .

ويعرف فقهاؤنا الكرام العدالة :

(والمراد بالعدالة في اصطلاح القانون ، هو ما يسميه الاسلام بـ(الاحسان) . والاصطلاح الاسلامي اقرب الى الحقيقة ، وكيف كان فهناك (مساواة) و (عدل) و (واحسان) .

قال سبحانه وتعالى : (ان الله يأمر بالعدل والاحسان) .

فالمساواة معناها التساوي ، وقد يكون التساوي عدلا ، وقد لايكون عدلا ، وكذلك النسبة في العكس ، فبينهما (عموم من وجه) – على الاصطلاح المنطقي – فاذا ساوى الاخوين في الارث ، كان تساويا وعدلا ، واذا ساوى الكبير والصغير في اعطاء قماش اللباس كان تساويا لاعدلا . واذا اعطاهما متفاوتا كلا بقدر حاجته ، كان عدلا لا مساويا .

فالعدل اعطاء كل ذي حق حقه ، وادانة كل ذي جرم بجرمه ، والاحسان اعطاء المزيد من الحق ، فيما لا يضر بحق آخر ، والعفو عن الجرم فيما لا يكون العفو سيئا لبطلان حق ، و (الاحسان) فوق القانون ، فان القانون مجرد الحقوق والواجبات والادانات ، اما الاحسان فهو مراعاة ترطيب الحياة وتلطيف الجو . والدولة يلزم عليها مراعاة ذلك ، ليجعل من القانون واحة خضراء فيها الرحمة والحنان على الانسان ، وهو يوجب تقوية الروابط بين الدولة والامة وتقديم الامة الى الامام ، اذ العلاقة المتبادلة

توجب اجراء من الثقة والحرية والرفاة ، وكل ذلك من مقومات التقدم ، بل الاطمئنان والسكينة ورفع القلق .

فالعدل اصل ، ولا يرتجى العدل من الظالم او المراهنة على ان يكون عدلا ، فالشرعية لا تكون في ظالم ، فالاشرعية ظلم ، ولا يمكن لها ان تكون عدلا الا بالشرعية . فالحاكم لايكون عدلا اذا نصب نفسه دون ان يحمل مؤهلات القيادة الشرعية .

4- التغيير المنظم

بعد مرور اكثر من قرنين على محاولات التغيير واصلاح الاوضاع السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية في البحرين ، وبعد طرق جميع الابواب وسبل التعاطي الايجابي مع الجمود الحكومي تجاه الواجبات والحقوق العامة ، تخطى مجتمع البحرين مراحل عديدة على طريق التحول الجذري . فهناك رفض للنظام القائم مسبوق بيأس واحباط عام من كل مبادرة توفيقية ، لكن هناك رجاء وطموحا وأملا في وضع يخرج البلاد الى حيث الحياة الحرة والطبيعة التي تشكل امتدادا لتاريخ البحرين واصالتها .

ومرت البلاد ببعض الفترات التي اصطلح عليها بالتغيير الى الافضل انسجاما مع مقومات الدولة الحديثة ، ربما تحددت في الفترة الديمقراطية اليتيمة التي امتدت بين عام 1973 حتى عام 1975 . ولكن لا جدوائية من ذلك اذ ان هذا المتغير لم يقم على اسس عميقة الجذور ، بل كان متغيرا سياسيا مؤقتا لغرض في نفس يعقوب .

من الصعب القول ان الطبيعة المجتمعية في البحرين تأمل في متغير مؤقت يمنحها النظام السياسي ، ذلك ان تناقضا واضحا وصريحا بين الفكر المسير للنظام القائم والفكر الذي يجول في الوسط الاجتماعي . فعامة الناس

تمارس عقلها وضميرها المؤكد على وجوب اقامة تغيير حقيقي تكون فيه كافة التضحيات والعطاءات الشعبية مضمونة الثمار والنتائج السليمة . فالخسائر على طريق غير مضمون ومحمود العواقب هو جنون او انتحار .

فالتغيير يجب ان يكون حقيقيا وشاملا لكل ابعاد الحياة ، توجهه الغالبية العظمى من المجتمع ، وتشارك فيه بكل امكاناتها المادية والنفسية والروحية ، وليس هناك اعتقاد في تغيير حقيقي متمثل في غير التغيير الاسلامي السليم القادر على تحقيق كافة الآمال على مختلف الصعد الحضارية .

فالمجتمع آلية التغيير ، وبه تحفظ النتائج التي تؤكد على رفض الحلول الوسط وتنظم خطوات التغيير ، وبه تقام المؤسسات البديلة التي تقف صفا امام اجهزة النظام القائم ومؤسساته المتخلفة ، وبه يتم امتصاص ردود الفعل الحكومية الهائجة التي ربما ترتكب حماقات تنم عن تخبط وضياع . فالدولة صفة اعتبارية مستمدة من تفاعل وقبول ومشاركة المجتمع معها وليست ذاتا مستقلة لاتنتهي الى ذلك التفاعل والقبول والمشاركة ، والمجتمع احد مكونات الدولة وقوامها . ورواح المجتمع الاسلامي الى تغيير مناهض للدولة يجعل من مؤسسات الدولة خاوية لاتنهض لتحقيق رجوع الى سابق عهد ، لكن هذا الرواح يشكل ايضا ضمانة لحركة سلمية في جميع مراحل التغيير . فالتغيير الاسلامي الواعي والمنظم المتصل بالجذور وبالقيادات الحكيمة ذو اخلاقيات واسعة ، ومثلها قول الرسول (ص) لاهل مكة بعد الفتح :

(اذهبوا فانتم الطلقاء) و (من دخل بيته فهو آمن) . وعلى رواية (من دخل دار ابي سفيان فهو آمن) .

لكن توجيه الشعب البحراني وقيادته ككيان منفصل عن الامة الاسلامية ، هو توجيه انفصالي لايحقق المتغير الامثل لاعتبارات متنوعة

ومختلفة يقرها الاسلام . ولذلك يكون هذا الكيان بحاجة الى وسيلة منظمة جامعة للطاقات وموجهة لها باتجاه الهدف الاكبر الشامل .

فالتنظيم والانضباط ركائز للرقي باتجاه تحقيق الافضل بامكانات وتضحيات اقل ، وضمانة للديمومة وسلامة الاتجاه والعواقب . ورافد لقادة المؤسسات البديلة وعناصرها . وسلامة من الوصوليين الذين يستهدفون ركوب الموجة وممن يطمحون في انقلاب موجه الى طريق منحرف . وتجسيد للسلوك الاسلامي القدوة . وآلة خلاقة لدفع المجتمع لتجاوز عقبات الطريق التي يتصور استحالة تجاوزها.

فالعمل المنظم في نظر الفكر الاسلامي هو مؤسسة حضارية ، عقائدية ، عاملة ، متحركة ، هادفة ، ناشطة . بها يمكن اقامة انعطافة سليمة في جزيرة البحرين وغيرها من بلاد العالم الاسلامي . ويقول بعض فقهائنا المعاصرين ان المرتكز المهم في التنظيم ليس البنية الداخلية فحسب ، فلا حزب بدون نظرية ، ولانظرية بلا عمل مجسم ولاعمل مجسم بلا ارتباط بالجماهير . وبذلك يكون التنظيم واجب في اجتهاده ، لقول الامام علي (ع) :

(اوصيكم بتقوى الله ونظم امركم) .

كما انه (سنة كونية) لقوله تعالى:

(... من كل شئ موزون) .

وهو (ضرورة حيوية وقوة) لقوله تعالى :

(واعدوا لهم ما استطعتم من قوة) .

وبعض الفقهاء المعاصرين يذهبون في رويتهم حول الاحزاب فيطرحون تصوراً إسلاميا عنها ، وذلك ضمن الصورة المختصرة التالية :

ا- يحرم العمل الحزبي اذا كان مقدمة للبرلمان الذي لايحكم الشريعة الغراء .

ب- يحرم العمل الحزبي الذي يهدف الى ادارة دفة سياسة البلاد دون الانضواء تحت ولاية الفقيه .

ج- يحرم العمل الحزبي الذي يكون سببا لتسليط من لا ترضى به اكثرية الامة ولو كان فقيها عادلا .

د- يحرم استئثار الحزب الواحد بالحكم .. لان الاسلام دين بني على الشورى .

هـ - لكن الحزب واجب تعيينى اذا توقف عليه امر اقامة الحكومة الاسلامية.

و- واذا توفرت اساليب اخرى لاقامة الحكم الاسلامي فالعمل الحزبي واجب تخييري .

وقد عرفت البحرين العمل الاسلامي المنظم منذ مدخل عقد السبعينات، وهو السر وراء استمرارية العمل السياسي الديني الذي لم تقوى حكومة آل خليفة من التصدي له ومقاومته او افنائه ، لكنها نجحت في تحجيم الكثير من الاتجاهات السياسية غير المنظمة او المنظمة على اسس عقيدية غير سليمة.

وقد لعبت القوى الاسلامية المنظمة دورا كبيرا في استمرارية انتفاضة 1994م وتوجيهها الاتجاه الامثل برغم مخططات السلطات في ضرب الانتفاضة بابنائها .

6- القيادة الموحدة

ونعنى بها وحدة القيادة الاسلامية ، فجزيرة البحرين تكوين جمعي متعدد القيادات الفقهية والمرجعية والسياسية كغيرة من بلاد المسلمين .

وربما كانت النظرية الاشمل والامثل التي يمكن ان تجري تغييرا جذريا في البحرين تحت مظلة اسلامية سليمة لاتشذ عن مشروع التغيير في اطار الامة الاسلامية ، هي النظرية التي توصل اليها بعض فقهائنا المعاصرين منذ اكثر من ثلاثين عاما .

فالمرجعية قادرة على توحيد الحركة الاسلامية في البحرين وتقنين طاقات الامة في سبيل التغيير . فالصراع في البحرين ليس بين حركة اسلامية ونظام سياسي مستقل ، بل ان هناك قوى كبرى تسند النظام وتسخر له الامكانات غير المحدودة للتصدي للاتجاه الاسلامي ، بينما امكانات الحركة الاسلامية في هذه الجزيرة محدودة جدا . ويضع الامام الشيرازي حلا جذريا في اطار شورى الفقهاء اذا يرى ان هناك حركات اسلامية كثيرة ، فمن الضروري ان تنصهر كلها في حركة واحدة مادام الهدف واحد ، وما دام المشكل واحد ، فالجميع يشكون الاستعمار والاستغلال والدكتاتورية والتخلف الحضاري ، وما شابه ... واختلاف الاجتهادات لا يضر بالوحدة ، فان الاختلاف امر طبيعي في الانسان ، والعاملون مهما كانوا مخلصين – لابد وان يختلفوا بالاجتهادات . والحل يكمن في الاخذ براي الاكثرية مع التجاوز عن السيئات والتغاضي عن الاخطاء وتناسي المشاحنات والمطاحنات ، واتباع ذلك باعمال مشتركة على ان يسبق ذلك وحدة في المنهج والفكر السياسي والتنظيمي على نحو عام .

الخاتمة

الاصالة وآفاق المستقبل

□ الاصالة وآفاق المستقبل

وهنا تثار مجموعة تساؤلات عقب حدث الانتفاضة الكبير في جزيرة البحرين حول اسلوب التعاطي مع سياسات آل خليفة المدعومة من قبل الغرب منذ انحلال السلطنة العثمانية وانفصال الجزيرة عن بلاد المسلمين ، هل ما زال الغرب على طريقة سياسة الاحتواء الديني التي انتهجها قسطنطين ومن تبعه من ملوك الدولة الرومانية ومن ثم قوى الغرب الراهنة ؟

وهل يمكن للغرب احتواء المسيرة الاسلامية في البحرين وغيرها من بلاد المسلمين ، التي بدأت في الانبعاث اعقاب الصحوة التي انطلقت مع مدخل عقد الستينات من هذا القرن ؟ وهل هناك احتمالات لخطوات غربية لدعم ومساندة وتقريب اتجاهات سياسية تصف نفسها بالاعتدال والمرونة على هيئة حزب الاتحاد والترقي التركي . وهل يمكن تقويض الاصالة الاسلامية بالتعايش مع الانظمة السياسية غير الشرعية في البحرين وبلاد المسلمين الاخرى تحت اطر الديمقراطية الوافدة التي تسببت في تقسيم بلاد المسلمين ؟ .

وهل يمكن اخراج بلاد المسلمين من الصراعات السياسية بقبول نظام ديمقراطي يكفل للقبيلة الحاكمة سلطتها وحقها المدعى في وراثة الامارة الممنوحة من قبل الاستعمار ، بطريقة الامبراطور الروماني في تعاطية مع الحركة الدينية المسيحية ، والذي كفل للمجتمع ان يمارس نشاطه السياسي والاجتماعي تحت مظلة الملك او الامير او السلطان ؟ ام ان ذلك امر مستحيل لما للتباين الصريح بين فكر الغرب واصالتنا وعاداتنا وتقاليدنا الاسلامية الموروثة .

وقد تبدو الاجابة واضحة من خلال استعراضنا للسبيل الايجابي الذي تعاطاه الامبراطور قسطنطين مع الحركة المسيحية وما نجم عن ذلك من انحرافات وحروب وصراعات ومفاسد اسقطت المسيحية في براثن السلطة السياسية للملك او القبول بتحرر قومي وديمقراطي ايجابي كرسه الغرب لتقسيم البلاد الاسلامية . اذ يتطلب تطبيق النظام الديمقراطي والقبول به في بلادنا تحويل الاسلام الجذري الصحيح الذي يمكن ان يحقق اهدافه باساليب سلمية ، الى اسلام محرف متسم بالاعتدال على طريقة بولس المسيحية ، بحيث يمكن اعطاء الملك او الامير سلطة شرعية مطلقة خلافا لآيات القران الكريم التي تؤكد على كفر وفسق الحكم غير القائم على التشريع الاسلامي وتعاليمه . وربما ترغب الي ذلك الانظمة السياسية المنحرفة في بلادنا ، وتجد لديها الاستعداد الكامل في اغلب الاحيان للتجاوب مع الحركة السياسية وربما الاسلامية المعتدلة تحت اطر الحوار وتقديم بعد التنازلات الهامشية ، ذلك ان الاستجابة هذه ستكون منسجمة مع مطمح الغرب المهيمن بموروث اجداده الذي يهدف الى اقامة انظمة تحفظ مصالحه في القوة والمال والمتعة على حساب بلادنا التي حباها الله سبحانه وتعالى بنعم كبيرة ، لكن في ذلك انتحارا وهلاكا لبلادنا . وهنا لابد من تسجيل نقطتين جديرتين بالتأمل :

أولا : حتى لا يكون رد فعل انفصالي

استقراءات المفكرين الغربين المهتمين بشؤون الحضارات اشارت الى ان من بين 26 حضارة ولدت على وجه الارض هناك 16 حضارة قد اندثرت . وان من بين العشر الباقية على قيد الحياة هناك سبعا منها تتعثر امام المدنية الغربية ، بينما شرعت الثلاث الباقية تنحدر باتجاه الزوال . على ان السبب الرئيس في هذا الاندثار والانحدار هو عجز الفئة الخلاقة المتصدية للتغيير باتجاه الافضل عن اداء ادوارها الريادية امام التحديات المستمرة التي تعترض طريقها ، حيث تتحول هذه الفئة مع دورة الزمن من دور ريادي ايجابي الى قوة مسيطرة على مقاليد السلطة . فيتولد عن هذا الدور نزاعات واضرابات وحروب داخل الكيان الحضاري الواحد ينتهي الى الانزلاق في طريق الانحدار .

لكن المفكرين الغربيين انفسهم يرجعون سبب سقوط حضارتهم الاغريقية الى هذا اللون من التحدي ايضا ، حتى نشبت بين المدن الاغريقية وامرائها حروب رهيبة اودت بحياة هذه الحضارة .

ويذهب بعض رواد الغرب الاوروبي في تقييمهم لعطاءات المدنية الغربية الى ان النهضة الاوروبية ما كانت لتجد لها مكانا بارزا في القرن الخامس عشر لولا دور احياء مقومات الحضارة الاغريقية بعد انفصال دام اكثر من 1000 عام عن زعامة النفوذ الكنسي ، حتى جزم بعض منهم بان النهضة الاوروبية هي ثورة حقيقية على الكنيسة المستنده في قوتها على محاكم التفتيش وحرق الملايين من البشر اتهموا بالهرطقة والتمرد على الدين . ولذلك تجد الغرب يؤكد اصالته الاغريقية باعتبارها المصدر الاول للفكر والثقافة والعلم .

لكن بعض المفكرين الاسلاميين المهتمين بشؤون الحضارات يذهبون في تحديدهم لاسباب التحول الغربي باتجاه حضارة الاغريق ونبذ المسيحية الى الدور الخطر الذي لعبه الفكر اليهودي مذاك الوقت تنكيلا بدور نبينا عيسى (ع) .

فالمسيح (ع) صرح بانه بعث الى هداية الخراف الضالة من اليهود الذين كيفوا دينهم وفق مصالحهم بمنهج يجعل من حضارة الرومان ظهرا يركبونه وضرعا يحلبونه .

لكنهم اعدوا له (ع) كل مرصد حتى اعتقدوا في صلبه كما في القصة المشهورة في القران الكريم . لكن المسيحية اخذت طريقها في النمو بعد تبني الملك قسطنطين لها ، مما زاد في ذلك غيض اليهود وحقدهم حتى اعتبروا هذا التبني تحديا خطيرا للمصالح اليهودية . فاتجه الفكر اليهودي الى تعميق التباين بين مجتمعات اوربا والمؤسسة الكنسية فضلا عن ابراز وتضخيم مساوئ الكنيسة ، مستغلا لمظاهر الانحراف الكنسي نحو المادية ، ومن ثم التاكيد على اهمية العودة الى الحضارة الاغريقية كمصدر فكري للانبعاث والنهضة من جديد .

ولعل ابرز فكرة يهودية سادت مجتمعات الغرب هي الايمان بان الحضارة الاغريقية كانت وليدة ذاتها ولا تشذ عن اهواء العقل الغربي ، بينما المسيحية هي ولادة شرقية ونسك وافد يشوبه الكثير من مخلفات العقل الشرقي .

وبالرجوع الى تاريخ الحضارة الاغريقية وصراعها مع المسيحية وموقع اليهود من هذا الصراع فضلا عن نتاج هذه الحركة التاريخية على واقع عالمنا المعاصر ، نجد الحقائق ساطعة ليس دونها سحاب . لكن الاخطر من كل ذلك هو الدور المعاصر للحركة اليهودية الصهيونية العالمية

التي تتجه بكل ثقلها نحو عالمنا الاسلامي بمحاولات انفصالية تقليدية لا تشذ عن تقاليد اليهود ، حيث يراد بها فصل النهضة الاسلامية الراهنة عن امتدادتها التاريخية المجيدة وقيمها . ولعل ابرز محاولتين نلمس اثارهما في قضية البحرين محل بحثنا :

1 – ابراز صورة بشعة للنهضة الاسلامية باعتبارها جهة ارهاب تمارسه الحركة الاسلامية البحرانية . ذلك ادى الى الايمان باهمية رضوخ سياسي بتبني فكر سياسي مخالف للفكر الاسلامي ظنا ان ذلك التبني هو انحناءة امام عاصفة صورة الارهاب التي سعى لتعميمها اتجاه الصهيونية العالمية . ولعل ما يميز هذا التبني هو السعي والدعوة الى اقامة نظام سياسي ينسجم مع اتجاه الغرب الذي يشكل امتدادا للحضارة الاغريقية ، وهو ما تهدف اليه الصهيونية لتحقيق طموحها في اقامة الدولة اليهودية العالمية ، خصوصا في بلادنا التي تتوسط منطقة النفط .

2– محاولة ايجاد قناعة شعبية بحرانية وايمان بان انتصارات الحركة الاسلامية الراهنة في اية بقعة من بقاع عالمنا الاسلامي هي وليدة ذاتها بجهود فكر محلي منفصل عن العطاءات الاسلامية التاريخية ، وكأن هناك اسلام جديد ليست له علاقة او امتدادات فكرية متصلة بالولادة الاولى في مكة المكرمة على يد نبينا الاعظم محمد (ص) ومن بعد ائمة اهل البيت (ع) . وقد رفدت هذه المحاولة بمقومات النجاح .

فغالبا ما تطرق اسماعنا بان انتصار تلك الحركة الاسلامية في تلك البلاد هو وليد جهد ذاتي مع نفي لاي دور اسلامي عام في هذا الانتصار ، ذلك دعا البعض منا الى قياس شرعية النهضة الاسلامية عامة في اية بقعة من بقاع العالم الاسلامي بمدى التزامها بالاتجاه السياسي لذلك النصر ، ذلك يعد تصغير لعظمة تلك الانتصارات وتحديدها في اطر ضيقة ، ومساهمة في

عملية الحصار السياسي والفكري العالمي للنهضة الاسلامية . بينما هنالك ايضا تجاهل لدور الشريعة والقائمين عليها منذ المبعث الشريف الى يومنا هذا في تحقيق النهضة الاسلامية وتعميمها . وفي تصوري ان شرعية جميع الانتصارات الجزئية او الكلية في بلاد المسلمين يقاس بمدى الالتزام بالشريعة ومصادرها السليمة .

لقد نجحت الحركة الصهيونية العالمية في ايصال الغرب بحضارته الاغريقية مع نبذ كامل للدين ، فاضحى الغرب مصدر ارتزاق سياسي ومالي استراتيجي للحركة الصهيونية . فهل تنجح الحركة ذاتها في فصل الحركة الاسلامية في البحرين عن عالمها الفكري والسياسي بحث تكون اسيرة فكر ارضي وبعد سياسي محدد باطر جغرافية ضيقة ؟

السعي الصهيوني يدعونا الى الحذر وتعبئة طاقات شعب البحرين وبقية شعوب العالم الاسلامي باتجاه الالتزام بالشريعة الغراء التي هي المصدر الفكري السليم والمنقذ من الانفصالية السياسية .

ثانيا : النظرية وتحقيق الممكن

لا بد وان يكون التعاطي غير الايجابي مع النظام السياسي غير الشرعي القائم في اي من بلاد العالم امرا شرعيا ايضا . فالسعي لتحقيق الشرعية مبدء اقرته الشرائع السماوية واكدت عليه القوانين والاعراف الانسانية . واما القبول بغير الشرعية فهو خضوع واستسلام مهما كانت مبررات هذا القبول .

قد تكون هذا المبررات ضعفا ماديا اومعنويا في امكانات الحركة السياسية المعارضة ، او لصلابة وقوة مؤسسات القمع والرقابة التابعة للنظام السياسي ، او امتداد نفوذها على مساحة سياسية واسعة ، او لظروف محلية

مكونة لتركيبة مجتمعية صعبة التعبئة باتجاه هدف واحد ، او لاسباب جغرافية تتعلق بطبيعة الارض ، او لتكون معادلات اقليمية صعبة التجاوز اوالاختراق .

لكن احدى الصور البارزة على صعيد نضال الحركة السياسية في البحرين هي الخلاف في الموقف تجاه الاشرعية . فبعضها يدعو الى حوار مع النظام السياسي كهدف رئيس ، والقبول به كواقع فرضته ظروف تاريخية مختلفة . واخرى تجدها قد تبنت القطيعة الكاملة لتدعو الى تغيير اسلامي جذري يتقدمه هدف قائم على اساس من استحالة التعايش مع النظام . وتجد في نفس الوقت تسخيرا كاملا من كلا الاتجاهات السياسية للامكانات البشرية والمادية باتجاه تحقيق هذين الهدفين مما ادى الى حالات من التنافر ساهم في تأجيجها الموروث السلبي الناتج عن الممارسات السياسية اليومية .

فالاتجاه الاسلامي الجذري يرى في اتجاه الحوار غير المتكافئ ثغرة كبيرة في مسيرة العمل السياسي قد تكون محط استغلال من قبل النظام الحاكم لتقويض اهداف الحركة الشعبية وشق صفوفها ومن ثم انهاء جميع مظاهر الاعتراض وخلق احباط شعبي عام لا ينهض الا لتضميد جراحات الفشل والاخفاق . بينما يرى اتجاه الحوار في الاتجاه الاسلامي الجذري طرفا غير مستحب لتقدم اهدافه التي جعلت من النظام السياسي غير واثق في مسار خطوات الحوار لانها تشكل فرصا للاتجاه الاسلامي الجذري لتحقيق خطوات متقدمة في مساره وما يصبو اليه .

واما العوامل التي كرست هذا اللون من المتناقضات برغم النبع او المصدر الفكري الواحد بالنسبة للاتجاهات الاسلامية في البحرين على وجه الخصوص فهي كثيرة جدا ، يأتي في صدارتها المدى الذي وصلت اليه رؤية القائمين على هذه الاتجاهات حيال الفكر الديني او السياسي الذي تتبنى

هذه الاتجاهات بعض اشكاله فضلاً عن نظرتها للمتغيرات الدولية وتصورها لطبيعة الظروف التي ادت الى نجاح النظام الحاكم في البحرين المدعوم اقليميا ودوليا في تقويض الحركة الشعبية من قبل وعلى مدى زمنى ربما وصل في ادنى الاحوال الى نصف قرن .

ومن خلال المعطيات التاريخية على صعيد حركة الشعوب باتجاه تحقيق حياة افضل ، نجد ان الفكر الديني قادرعلى ايصال التغيير باتجاه جذري وليس سياسي فقط ، وبوسائل سلمية ، خصوصا حين يتمسك رواد الفكر الديني بتعاليمه دون الرضوخ الى مغريات سياسية قصيرة المدى .

فالهندوسية لم تكن لتنهض من اجل تغيير شامل في الهند لكنها اضحت مزيجا مع تعاليم بوذا حتى استطاعت طرد بريطانيا العظمى وهي في عز قوتها وجبروتها ، وذلك بحركة عصيان مدني سلمي . ولكن بعض المسلمين لازالوا يشككون في مقدرة الاسلام على تغيير جذري بطريقة سلمية ، مما ادى بهم ذلك التشكيك الى تبني فكر ارضي ربما يكون نقيضا للاسلام ، وذلك في سبيل الوصول الى تغيير سياسي قصير المدى تحت مظلة غير الشرعية . ويعد ذلك طعنا في الاسلام وهو اشرف الاديان واسماها ، وهو دين الحق والعدل والسلام .

ربما تعتقد بعض الاتجاهات المعارضة ان السياسية هي فن تحقيق الممكن فقط ، او هي الواقعية المفرطة ، ولا تتحقق الا بمسايرة المتغيرات السياسية . وهو امر غير سليم لانه في اصل الامر مبدء من مباديء النظام السياسي البحراني نفسه ، يدور معه حيث دار . فبقدر مصالحه والعوامل الدعمة لبقائه على سدة الحكم تكون درجة التعاطي مع الحماية الغربية والاستجابة والولاء لها ، واما مغريات التعاضد بين النظام البحراني واتجاه الغرب فهي منظورة وصريحة وجمة .

ففن تحقيق الممكن فن يقبل مفاهيما ومصاديقا مشككة ، وربما الخضوع لعقبات تعترض مسيرة العمل السياسي يمكن تجاوزها زمنيا ، هو خضوع مندرج تحت اطار فن تحقيق الممكن . فالحركة السياسية تعتقد في احيان كثيرة انها يجب ان تحقق اهدافها خلال فترة زمنية قياسية دون ان تضع في الاعتبار الزمن البعيد الذي ربما يستغرق عمر جيلين او ثلاثة الذي يمكن خلاله تحقيق ما هو افضل واسمى واكثر قربا من تعاليم ديننا الحنيف او العرف او القانون الانساني . واما القبول بمتغير سياسي في البحرين خارج اطار الحقيقة الشرعية المتمثلة في تحكيم الاسلام فهي تشبة تعديلا في الشريعة بما يتوافق وارادة آل خليفة التي تبتغي دينا معتدلا او معدلا لا يرقى الا الى تكريس حكم الاشرعية .

فانتفاضة 1994م تميزت بالاستمرارية على غير عادة الانتفاضات السابقة ، وليس هناك ادنى شك في ان الباعث والمحرك باتجاه تلك الاستمرارية والديمومة هو ذلك الفكر الرسالي السليم الذي حل على البحرين في عهد المنذر الاشج ، وانبثق من وحي وتعاليم الشريعة الاسلامية الغراء .

فليس هناك في البحرين العزيزة الا قطع وتأكيد على ان الشهداء الابرار الذين سقطوا في شوارع البحرين وازقتها برصاص قوات الامن المتعددة الجنسيات ، او الذين لبوا نداء ربهم بالصمود امام السجانين وآلات التعذيب في السجون ، لم تكن بواعث انطلاقتهم وعطاءاتهم وتضحياتهم محدودة في اطر ومطالب سياسية ضيقة ، والا لما تقدموا المسيرة وهم يعلمون بجنون الآلة العسكرية التي تمتلكها حكومة البحرين فضلا عن موقفهم من سكان البلاد الاصليين خلال وبعد حدث احتلال الجزيرة الذي لازال يؤرق العائلة الحاكمة ، كما انهم كانوا على قناعة تامة بان آل خليفة عائلة شاذة عن هذا المجتمع ذي الاصول التاريخية المجيدة ، وليست لها اية

روابط وصلات تاريخية اوفكرية او ثقافية مع ما يجول في هذه الجزيرة من حركة ونمو حضاري وفكري وثقافي رسالي مميز.

ربما كانت النظرة السياسية المفرطة في واقعيتها هي احد مسببات التقييم الخاطئ لمسار الاحداث خلال العامي 1994-1995 ، فادلة القول بان هذه الانتفاضة قد تصل الى طريق مسدود وذلك بانحسار مظاهر الاعتراض التي تمثلت في التظاهرات الواسعة ، ومقاومة رجال الامن المدججين بالاسلحة ، وعزوف الكثير من وسائل الاعلام عن تغطية احداث البحرين ، كلها ليست ادلة دامغة على نجاح آل خليفة وحكومتهم في تطويق الانتفاضة ، بل ان الانتفاضة اعطت الكثير بحيث لم تستطع الحركة السياسية استيعابها .

واما الشهداء والتضحيات الكبيرة التي قدمت على هذا الطريق فهي بعين الله تبارك وتعالى وان الله لا يضيع اجر المحسنين سواء في الدنيا او الاخرة ، وهي سر الديمومة في مواجهة آل خليفة منذ اكثر من قرن .

واذا ما رصدنا وتتبعنا مسار حركة شعب البحرين منذ ان وطأت اقدام آل خليفة البحرين ، فاننا سنجد مؤشرا بيانيا يفيد بان هذه الحركة في حالة تصاعدية رهيبة تنبئ عن ان القادم من معارك ومواجهات سياسية ضد العائلة الحاكمة ستكون اكثر ضراوة وابلغ شدة . ويدرك آل خليفة هذا الامر وهو السر وراء محاولاتهم المتكررة اظهار اشكال مختلفة من الانتصارات بغية تجيير الحقيقة التي اضحت بارزة ويمكننا ادراكها بسهولة .

فقول آل خليفة بان في الزمن موعدا مع بدء صفحة جديدة يغلبها الاستقرار ورجوع الاوضاع الى سابق عهدها هو قول يجانب الحقيقة .

قد يذهب البعض من المهتمين بشؤون البحرين الى تقييم قاصر لعطاءات الانتفاضة ومانجم عنها من احداث ، فيحجمونها في نتائج اقتصادية

وخيمة حلت بالنظام السياسي ، ويدعون ان الانتفاضة تسببت في هروب رؤس الاموال والمؤسسات والشركات التجارية ، والغت الكثير من عقود العمل بين الحكومة وجهات دولية مختلفة ، او يدعون بان الانتفاضة عرفت العالم بظلامة شعب البحرين فحسب . فهذه ادعاءات قاصرة ، فالاحداث السياسي والانتفاضة لم تهدف الى ذلك ، بل ان هذه مظاهر البناء الحكومي على جرف هار تهاوى بمجرد اظهار شعب البحرين استعداده للتغيير الاسلامي الجذري والشامل . فشعب البحرين لم ينتفض لاشباع جوعة او اكساء بدن ، وليس شعبا تورط في موقف سياسي باعث لعوامل الخلاص باية وسيلة لا تنهض للانسجام والتوافق مع الشريعة الاسلامية الغراء ، بل اصبح شعب البحرين فوجد نفسه وقد طعن في عقيدته ، واضحى اسلامه يشتكي سقما افشاه آل خليفة في البلاد بحيث تحولت جزيرة الفقهاء وعلماء الشريعة الى مرقص وملهى ومخمرة يفد اليها كل باغ وفاسد .

انتفاضة البحرين لا تقيم الا بمدى حرص ابنائها على التزام العقيدة المسيرة لعوامل الانتفاضة واشتداد اوارها ، وبمدى اصرارهم على البقاء على النهج الرسالي السليم في جميع ظروف المواجهة التي ربما تكون قاسية جدا في احيان كثيرة . وبمدى سعيهم للصمود على طريق المبادئ الحقة . وبمدى وفائهم لحق الشهداء والقصاص ممن ارتكب جرائم القتل المتعمد والب على تنفيذه . من هنا يستوجب ذلك النظر في امور قضية شعب البحرين وانتفاضته بعمق ، والرجوع الى الاصالة والدوافع الحقة والشاملة التي لاتقبل التجزىء او التأويل .

المصادر والمراجع

1- وزارة الاحصاء - الاحصاء السنوي لعام 1987.

2- مشكلات التغيير السياسي والاجتماعي في البحرين . د. محمد الرميحي).

3- حكومة البحرين - الاعلان رقم 136 /1373 هـ - 15 يونيو 1954.

4- القبيلة والدولة في البحرين د 0 فؤاد الخوري 1973.

5- جزيرة العرب في القرن العشرين ص 95 - 96. حافظ وهبة.

6- قضية البحرين بين الماضي والحاضر - يوسف الفلكي 1968.

7- المرسوم الاميري الصادر في 12 اغسطس 1972.

8- جريدة النداء اللبنانية ، 1975

9- السياسة الكويتية ، 6 يوليو 1975

10-حكومة البحرين - الجريدة الرسمية. العدد 167 - 13 اغسطس 1956

11- حكومة البحرين الجريدة الرسمية الاعداد 178 - 179 - 180 - 22 نوفمبر 1956

12 حكومة البحرين - الجريدة الرسمية العدد 168 - 30 اغسطس 1956.

13- حكومة البحرين - الجريدة الرسمية العدد 167 13 اغسطس 1956.

14- تقرير المنظمة العربية لحقوق الانسان للعام 1988 (انظر تقارير منظمة العفوالدولية)

15- اميل نخلة - البحرين - مكتبة كنسنجتون - لندن 1976 ص 125

- 127.
16- الجريدة الرسمية - العدد 1049
17- محاضر المجلس الوطني 1973 - 1975
18- نص قانون امن الدولة ص 258 (مسيرة القمع في البحرين)
19- تقرير المنظمة العربية لحقوق الانسان 1986.
20- قانون العقوبات الصادر بمرسوم اميري رقم (15) لسنة 1976, والمعدل بمرسوم قانون رقم 141 لسنة1982.
21- تقرير المنظمة العربية لحقوق الانسان 1986.
22- الجريدة الرسمية 1344 -16 اغسطس 1979.
23- جريدة اخبار الخليج البحرانية 21 سبتمبر1981.
24- من البحرين الى المنفى - عبد الرحمن الباكر 1964 - بيروت.
25- الجريدة الرسمية وملحقها 1092 ص 8 .
26- جريدة القبس الكويتية 6 سبتمبر 1975
27- (ممارسات التعذيب في كتاب) التعذيب في البحرين (اصدار لجنة الدفاع عن المعتقليين السياسيين في البحرين) - ابريل 1987 انظر رسالة المعتقليين السياسيين في 1981 المؤرخة في 1985 و1991خرق حقوق الانسان في البحرين لجنة الدفاع . التقارير الدولية لحقوق الانسان في البحرين
28- تقرير وزارة الخارجية الامريكية للعام 1988 تقرير منظمة المادة (19) 1991
29- الصراع الحدودي بين قطر والبحرين 1987 .
30- اخبار رويتر 19 - 20 ديسمبر 1990.
31- تطور الاقتصاد البحريني بعد الاستقلال 1971 - 1989م . اعداد : محمد سنان الشروقي 15 يناير 1993.
32-30 عاما من مسيرة التنمية بدولة البحرين . اعداد ادارة التقييم والبحوث الاقتصادية . ديسمبر 1991م .

33- البحرين في ارقام 1993م . اعداد الجهاز المركزي للاحصاء . اغسطس 1994م .
34- الطليعة الكويتية 10 سبتمبر 1975
35- النظم السياسية والدستورية في لبنان والدول العربية ، احمد سرحال ، دار الباحث ببيروت ،1980م
36- مجلة الشروق الاماراتية . العدد 30 ، 29 اكتوبر 1992م.
37- مجلة البحرين . 12اغسطس 1974م.
38- السياسة الكويتية ، 6 يوليو 1975م.
39- القبس الكويتية ، 10 مايو 1975م.
40- جريدة السياسة الكويتية ، 26 اغسطس 1975م.

الفهرست

مدخـــــــل

- عامل ديمومة المؤسسة الدينية.....

الفصل الاول

- لمحة جغرافية وتاريخية .....
- الاصالة وتحولات (1921 – 1996) .....
- منشأ الاعتدال والديمقراطية .....
- التجربة الديمقراطية وبديل الشورى .....

الفصل الثاني

- كارثة الاقتصاد الوطني عقب المجلس الوطني .....
- جدل الارهاب والامن .....
- تقديرات المجتمع الدولي.....
- جدلية الارهاب الرسمي والشعبي.....
- جدلية صراع المدينة والقرية .....

الفصل الثالث

- اتجاه النظرية المعارضة.....
- الجهد المعارض ووحدة العمل السياسي .....
- حوار ابريل وبدائل التغيير.....
- مسار الحوار ونتائجه .....
- الاصالة ونظرية التغيير الحضاري .....

الخاتمة

□ الاصالة و آفاق المستقبل .....